The Islamic University–Gaza

Research and Postgraduate Affairs

Faculty of Literatur

Master of Arabic language

الجـامعـــــــة الإســـلاميـة – غـزة

شئون البحث العلمي والدراسات العليا

كـليـــــــــــــــــــة الآداب

ماجستير لغة عربيـــــــــــــــة

المقدمة المحسبة وألفية الآثاري

دراسة مقارنة

Al Mokadema Al Moesba and Al Fiayat Al Athari

A Comparative Study

إِعدَادُ البَاحِثَة

إسلام مازن أحمد البزم

إِشرَافُ

الدُكتُور

باسم عبد الرحمن البابلي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي اللغة العربية بِكُلِيةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

أغسطس/2016م – ذو القعدة/1437هـ

إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

المقدمة المحسبة وألفية الآثاري (دراسة مقارنة)

Al Mokadema Al Moesba and Al Fiayat Al Athari(A Comparative Study)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى. وأن حقوق النشر محفوظة للجامعة الإسلامية – غزة.

Declaration

I hereby certify that this submission is the result of my own work, except where otherwise acknowledged, and that this thesis (or any part of it) has not been submitted for a higher degree or quantification to any other university or institution. All copyrights are reserves to IUG.

Student's name:	إسلام مازن أحمد البزم	اسم الطالب:
Signature:	إسلام	التوقيع:
Date:	2016/12/17	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/35/ Ref:
التاريخ: 2016/09/24م Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **اسلام مازن أحمد البزم** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم اللغة العربية**، وموضوعها:

المقدمة المحسبة وألفية الآثاري (دراسة مقارنة)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 23 ذو الحجة 1437هـ، الموافق2016/09/24م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. باسم عبد الرحمن البابلي	**مشرفاً و رئيساً**	.....
أ.د. محمود محمد العامودي	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. محمد مصطفى القطاوي	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/قسم اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة المقدمة المحسبة وألفية الآثاري دراسة مقارنة، وتحاول أن تقدم دراسة موضوعية ومنصفة لصاحبيهما، والوقوف على أبرز المقارنات في أصول التأليف والاستدراكات التي زادها الآثاري، رغبة في إنصاف العالمين، وبيان جهودهما في علم النحو.

وقد جاءت الدِّراسة موزعة في ثلاثة فصول يتقدمها تمهيد، وقد جاء التمهيد للحديث عن حياة ابن بابشاذ والآثاري، أما الفصل الأول فقد تخصص لعرض مقارنات في أصول التأليف بين ابن بابشاذ والآثاري، واشتمل على أربعة مباحث؛ تناول المبحث الأول: منهج ابن بابشاذ والآثاري ، وفي المبحث الثاني: الشواهد والأمثلة، والمبحث الثالث: الأصول النحوية، والمبحث الرابع: المصطلحات .

أما الفصل الثاني فقد تناول بيان الاستدراكات التي زادها الآثاري على ابن بابشاذ، مشتملاً على أربعة مباحث: المبحث الأول: ما تركه ابن بابشاذ، والمبحث الثاني: ما لم يحصره، والمبحث الثالث: ما لم يعرفه، والمبحث الرابع: ما لم يبوبه.

وأما الفصل الثالث: فقد تناول الاعتراض النحوي بين ابن بابشاذ والآثاري، وجاء في ثلاثة مباحث: المبحث الأول: اعتراضاتهما على النحاة، والمبحث الثاني: اعتراضات الآثاري على ابن بابشاذ، والمبحث الثالث: المذهب النحوي.

وجاءت الخاتمة رابطة فصول الدراسة بعضها بزمام بعض، موجزة حصيلتها وأبرز نتائجها، معتمدة على المنهج المقارن.

والله أسأل أن أكون قد وفقت في هذا العمل، فما فيه من صواب فمن عند الله، وما فيه من زللٍ فمن عند نفسي.

Abstract

This study compares between the two books Almoqadima Almohasaba and Alfiat Alathari. This is an objective study that deals fair with both authors and makes comparisons so as to show the efforts of Alathari in the field of grammar.

This study is divided into three chapters and an introduction. The introduction illustrates the biographies of both authors Bin Babshath and Alathari. The first chapter copares in fundamentals of writings between Bin Babshath and Alathari. This chapter consists of four sections; the first section is the approach of Bin Babshath, the second section: evidence and examples, the third section is about the fundamentals of grammar, and the fourth section: terminology.

The second chapter explains contrasts added by Bin Babshath. The chapter included four sections, the first section: the legacy Bin Babshath, the second section: What has not been specified by Bin Babshath, the third section: what he was not aware of, and the fourth Section: what he didn't classify.

The third chapter explains the grammar contrast between Bin Babshath and Alathari. It consisted of three sections, the first section: their objections to the grammarians, the second section: Alathari's objections to Bin Babshath, and the third section the grammatical approach.

The conclusion makes association between chapters and highlights the results briefly depending on the comparative approach.

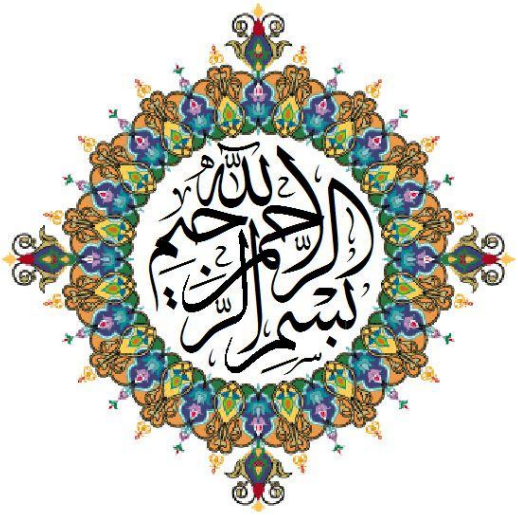

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

[النمل: 19]

إهداء

إلى بؤرة النور التي عبرت بي نحو الأمل والأماني الجميلة واتسع قلبها ليحتوي حلمي حين ضاقت الدنيا فروضت الصعاب من أجلي ومنحتني رؤية العالم كحلمٍ قابل للتحقق لتراني في القمة، إلى أحق الناس بحسن صحبتي **أمي الحنونة.**

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار، وستبقى كلماتك نجوماً أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد، أبي الحنون **أ. مازن البزم.**

إلى من أخذ بيدي وعشت بقربه مشاعر الإنسانية حباً واحتواءً ، سيد القلب والحياة .. زوجي العزيز..

كلُ حرفٍ داخلَ دفتيّ هذه الرسالة ينبض بالحياة إلى الأبد، ليهديك في كل حين تحية إجلال وامتنان.

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكتهم، إلى الوجوه المفعمة بالبراءة، وبمحبتكم أزهرت أيامي وتفتحت براعم الغد، إلى أزهار النرجس التي تفيض حباً رياحين حياتي...

عمر، يامن، أيوب

إلى القلوب الرائعة الرقيقة إلى من تحلوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من كانوا بجانبي في دروب الحياة أحبكم حباً لو مر على أرض قاحلة، لتفجرت ينابيع المحبة إخوتي وأخواتي

فداء، محمد، أحمد، حسن، أسامة، إسراء، نور، مهدي، عبد الله، أمير

وإليكِ فداء، ليت قلبي يخرج من مكانه لحظةً؛ ليريك كيف نبض حُبكِ فيه يصنع، أرهقتك بالمطالب والتمني فلا أراكِ سوى باذلة الخير لي، إنكِ بمثابة الشمس إن فُقدت يوماً فقدت في الدنيا روح الحياة.

لمسة وفاء

يقف القلم حائراً بأي كلمات الشكر يبدأ ، بل يعجز عن الكلمات التي تناسب أستاذاً قديراً ، ولكن .....

لا يسعني – في هذا المقام – إلا أن أسجل بمداد العرفان فائق شكري وجزيل امتناني واحترامي ، وأصدق دعوات التوفيق والجزاء بإحسان ، لأستاذي المشرف على رسالة الماجستير ، الدكتور / باسم عبد الرحمن البابلي ، لما لقيته منه من تقدير لما أعمله ، ومن متابعة جادة دقيقة متميزة لما أكتبه ، ولما وجدت منه من رحابة الصدر ، والتكرم بالوقت والإرشاد والنصح في كل أمر ، سائلة المولى أن يأجره عني خيراً ، وأن يجعل ذلك في موازين أعماله ، وأن يبارك الله له في أهله وذريته ، وينفع به وبعلمه في الدارين وجزاه عني خير ما يجزى أستاذاً عن تلميذه .

شكرٌ وتقديرٌ

مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم :" **من لا يشكر الناس لا يشكر الله** "

أتقدم بعظيم الامتنان والشكر والتقدير إلى أستاذي الكريم رمز العطاء، **الدكتور/ باسم عبد الرحمن البابلي** –حفظه الله ورعاه–. الذي أشرف على هذه الرسالة منذ أن كانت خاطراً إلى أن أصبحت حقيقة، والذيّ لم يبخل عليَّ بوافر علمه ووقته وجهده. وغمرني بنصائحه السديدة وتوجيهاته الرشيدة؛ مما كان له عظيم الأثر في إتمام هذه الدِّراسة.

كما أقدم عظيم امتناني إلى أستاذيَّ الكريمين، **الأستاذ الدكتور: محمود محمد العامودي**، أستاذ النحو العربي بالجامعة الإسلامية، **والأستاذ الدكتور: محمد مصطفى القطاوي**، أستاذ النحو العربي المشارك بجامعة الأقصى، لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإبداء التوجيهات الرشيدة، والملاحظات السديدة لتخرج على الوجه المرضي.

كما لا أنسى أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور : كمال غنيم**، الذي لم يبخل بعلمه، وخبرته في المجال الأكاديمي، والذي كان له الأثر الكبير في إنتاج هذا الجهد المتواضع.

كما أتوجه بالشكر والعرفان **للأستاذ: رجاء الدين طموس**، على جهوده الطيبة في متابعته لي أثناء فترة الدراسة، وتشجيعه المستمر من أجل إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أقدم شكري وامتناني **للأستاذ: زاهر أحمد أبو زاهر**، على مساعدته لي في توفير بعض المراجع العلمية، فجزاه الله عني خير الجزاء. والشكر الموفور للأساتذة الذين لم يبخلوا عليّ يوماً بتوجيهاتهم في قسم اللغة العربية.

إلى كل الزميلات، إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد وللآخرين أيضاً الذين غابت أسماؤهم عني، إلى كل هؤلاء الشكر والتقدير والاحترام.

الباحثة

إسلام مازن البزم

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة ..... أ

Abstract ..... ب

الآية الكريمة ..... ج

إهداء ..... د

لمسة وفاء ..... هـ

شكرٌ وتقديرٌ ..... و

مقدمة: 10

دوافع الدراسة: 11

أهمية الدراسة: 11

منهج الدراسة: 11

معوقات الدِّراسة: 12

الدراسات السابقة: 12

خطة الدراسة: 13

التمهيد 15

ابن بابشاذ وكتابه (شرح المقدمة المحسبة) 16

ابن بابشاذ : 16

التعريف بالمقدمة المحسبة: 22

التعريف بشرح المقدمة المحسبة 23

شعبان الآثاري وألفيته وشرحها 25

شعبان الآثاري 25

التعريف بألفية الآثاري (كفاية الغلام في إعراب الكلام) 34

الهداية في شرح الكفاية: 36

الفصل الأول: مقارنات في أصول التأليف بين ابن بابشاذ والآثاري 40

المبحث الأول: المنهج 41

المطلب الأول: منهج ابن بابشاذ 40

المطلب الثاني: منهج الآثاري 50

المطلب الثالث: الموازنة بين المؤلفين..... 60

المبحث الثاني: الشواهد والامثلة 61

مفهوم الشاهد وأقسامه 61

المثال لغة واصطلاحاً: 65

المطلب الأول: الشواهد والأمثلة عند ابن بابشاذ 66
أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته 66
ثانياً: الاستشهاد بالحديث الشريف 69
ثالثاً: الاستشهاد بالشعر العربي 70
رابعاً : الشواهد النثرية
المطلب الثاني: الشواهد والامثلة عند الاثاري
أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته 73
ثانياً: الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة.....74
ثالثاً: الاستشهاد بالشعر العربي 74
رابعاً: الشواهد النثرية 75
المطلب الثالث: المقارنة في الشواهد والأمثلة 76
المبحث الثالث: الأصول في النحو 77
تعريف الأصول في النحو: 77
أولاً: السماع 78
السماع عند ابن بابشاذ: 81
السماع عند الآثاري: 83
ثانياً: القياس 85
القياس عند ابن بابشاذ: 85
القياس عند الآثاري: 87
العلة النحوية عند ابن بابشاذ: 87
العلة النحوية عند الآثاري: 88
المطلب الثالث: المقارنة في الأصول 90
المبحث الرابع: المصطلحات النحوية 91
المطلب الأول: المصطلحات عند ابن بابشاذ.....91
المطلب الثاني: المصطلحات عند الآثاري 93
الفصل الثاني استدراكات الآثاري على ابن بابشاذ 96
المبحث الأول: ما تركه ابن بابشاذ 100
المبحث الثاني: ما لم يحصره 109
المبحث الثالث: ما لم يعرفه 109
المبحث الرابع ما لم يبوبه 113
الفصل الثالث الاعتراض النحوي بين ابن بابشاذ والآثاري 116
المبحث الأول: اعتراضات الآثاري وابن بابشاذعلى النحاة 119
المطلب الأول: اعتراضات الآثاري على النحاة 118

المطلب الثاني: اعتراضات ابن بابشاذ على النحاة 124
المبحث الثاني: اعتراضات الآثاري على ابن بابشاذ 132
المبحث الثالث: المذهب النحوي عند ابن بابشاذ والآثاري 136
المطلب الاول: مذهب ابن بابشاذ النحوي 136
المطلب الثاني: مذهب الآثاري النحوي 142
الخاتمة 143
المصادر والمراجع 146

مقدمة:

الحمد لله على نعمه بأن جعل لغتنا لغة القرآن، أشرف لغة بأفصح لسان، وكلاماً لأهل الجنان، والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين: سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين... وبعد،

فقد حظيت مصادر اللغة العربية ولا سيَّما كتب النحو وقواعده، بدراسات كثيرة، وأبحاث وفيرة، وما زالت تنهل من مصادرها.

وقد اعتدنا دائماً على دراسة النحو وقواعده في الجامعات على هيئة منظومات شعرية، من ذلك مثلاً ألفية ابن مالك التي يعرض فيها مؤلفها لقواعد النحو بالشعر، وأصبحنا نردد القواعد النحوية بأبيات من الشعر يسهل حفظها واستذكارها ما امتدت بنا الحياة. والعلاقة بين الشعر والنثر وثيقة، فكلاهما نتاج أدبي يميز أحدهما عن الآخر القواعد العروضية.

ونظراً لما للشعر والنثر من علاقة ارتباط، كان لابُّد من الوقوف عند كتابين من أهم كتب النحو التراثية (كفاية الغلام في إعراب الكلام) للآثاري و(المقدمة المحسبة) لابن بابشاذ وتناولها بالدراسة والبحث والتعرف إلى منهج المؤلِّفين، والعلاقة القائمة بين الآثاري وابن بابشاذ في مؤلفيهما. إلا أن هناك من المصادر ما لفت انتباهي بأنه لم يدرس –على حد علمي– مطلقاً، وهذا ما دفعني إلى أن أجعل دراستي في مصادر اللغة القديمة تحت عنوان:

المقدمة المحسبة وألفية الآثاري " دراسة مقارنة"

ومن هنا فقد رأت الدارِسة أن يكون موضوع رسالتها في هذا الاتجاه، ومتمشياً مع هذه الفكرة التي تقوم على الدراسة المقارنة لمصدرين مهمين من مصادر اللغة والنحو، ليكونا محوراً للدراسة؛ إدراكاً أنَّ مثل هذه المصادر غنية بالعلوم النحوية والظواهر اللغوية المختلفة التي تكشف عن أهمية تلك المصادر ووجوب دراستها وإعطائها حقها بين الدراسات النحوية.

دوافع الدراسة:

وقد دعاني إلى خوض غمار هذا البحث أسباب عديدة، ألخص أهمها فيما يلي:

1. جدة الموضوع، فلم يتطرق الباحثون إلى مثل هذه المقارنات بين المنظومات الشعرية والنثر.
2. خدمة اللغة العربية، وذلك من خلال إحياء كتب التراث، هادفين من ذلك أن تكون اللغة العربية في مقدمة اللغات.
3. تشجيع أساتذتنا في قسم اللغة العربية للبحث في كتب التراث، ودراستها لما تحتويه من كنوز عظيمة من العلم والمعرفة.

أهمية الدراسة:

تكمن هذه الأهمية في أن هذه الدراسة تهدف إلى:

1. إبراز منهج العالمين؛ ابن بابشاذ في المقدمة المحسبة، والآثاري في الألفية، والمقارنة بينهما.
2. بيان أهم الاستدراكات التي زادها الآثاري على ابن بابشاذ.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدارِسة المنهج المقارن الذي يقوم على المقارنة بين كتابين من أصول اللغة العربية وتراثها، ودراستها من خلال المقارنة في أصول التأليف بتناول منهج العالمين، والشواهد والأمثلة، والأصول في النحو، والمصطلحات عند كل منهما، ثم عرض أهم الاستدراكات، والاعتراضات.

معوقات الدِّراسة:

وقد صادف هذه الدراسة – كما هو حال كل دراسة – بعض الصعوبات والعوائق، نشأ بعضها من:

1. صعوبة الحصول على المصادر الخاصة لهذه الدراسة، لندرتها ووجودها في مكتبات الجامعات الخارجية، هذا بالإضافة إلى قلة المصادر التي تتناول دراسة الكتب المدروسة والدراسات المقارنة.
2. جدة الموضوع في الدراسات النحوية، كما أن طبيعة التخطيط الذي رسم لهذه الدراسة فرض عليها قراءة المقدمة المحسبة وشرحها وكذلك ألفية الآثاري وشرح الألفية والفروقات بين نصوص الألفية والشرح، بحثاً عن مضامين خطة الدراسة، وفي هذا من العناء ما فيه، ولعله يكون شفيعاً لها فيما يعتريها من خلل أو نقص.

الدراسات السابقة:

لا تنكر هذه الدراسة أنها أفادت من بعض الدراسات بطريقة أو بأخرى، فقد مهدت لها طرقاً شائكة، وفتحت أمامها آفاقاً شاسعة، سواء في جانب الإجراء المنهجي، أو من خلال رفدها بالإضاءات المهمة، منها:

1. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. (د.ت). *شرح المقدمة المحسبة*. تحقيق: خالد عبد الكريم. (د.ط). (د.م). (د.ن).
2. البيشي، عبد الرحمن بن زايد الشعشاعي. (1420هـ). *الهداية في شرح الكفاية لزين الدين شعبان بن محمد الآثاري ت سنة 828هـ – من أول الإعراب والبناء إلى نهاية المنسوب– دراسة وتحقيق*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
3. الغامدي، سعيد بن علي بن عبدان. (1421هـ). *الهداية في شرح الكفاية لشعبان بن محمد بن داود الآثاري ت 828هـ – من بداية الاسم المضمر إلى نهاية إعراب الفعل الصحيح – تحقيق ودراسة*. (رسالة ماجستير غي منشورة). جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية.

4. محمد، ليث محمد لال. (1423هـ). *الهداية في شرح الكفاية لشعبان الآثاري من بداية الفصل الثالث (الحرف) إلى نهاية ألف القطع وألف الوصل تحقيق ودراسة*. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

خطة الدراسة:

انتظمت الدراسة في مقدمة وتمهيد، وثلاثة فصول، تليها الخاتمة، والنتائج، والتوصيات، منتهيةً بالمصادر والمراجع، وهي على النحو التالي:

التمهيد ويشتمل على:

- ابن بابشاذ وكتابه المقدمة المحسبة وشرحها.
- شعبان الآثاري وألفيته وشرحها.
- علاقة ألفية الآثاري (كفاية الغلام) بالمقدمة المحسبة.

الفصل الأول: مقارنات في أصول التأليف بين ابن بابشاذ والآثاري

- ويشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: المنهج.

المبحث الثاني: الشواهد والأمثلة.

المبحث الثالث: الأصول.

المبحث الرابع: المصطلحات.

الفصل الثاني: استدراكات الآثاري على ابن بابشاذ

- ويشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: ما تركه ابن بابشاذ.

المبحث الثاني: ما لم يحصره.

المبحث الثالث: ما لم يعرّفه.

المبحث الرابع: ما لم يبوبه.

الفصل الثالث: الاعتراض النحوي بين الآثاري وابن بابشاذ

- ويشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: اعتراضاتهما على السابقين.

المبحث الثاني: اعتراض الآثاري على ابن بابشاذ.

المبحث الثالث: المذهب النحوي.

الخاتمة : وتشتمل على خلاصة الدراسة وأهم النتائج، والتوصيات.

وأخيراً ما كان لهذه الدراسة أن تظهر بهذه الصورة لولا فضل الله وتوفيقه، ثم بجليل الدعم من عائلتي وأساتذتي، وأخص بالذكر **الدكتور/ باسم عبد الرحمن البابلي** ، سائلةً الله العلي القدير أن يجعل عملي في هذه الدراسة خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ما وقعت فيه من الزلل والنقص إنه سميع مجيب.

التمهيد

ابن بابشاذ

وكتابه (المقدمة المحسبة وشرحها)

ابن بابشاذ (469هـ):

اسمه ونسبه:

طاهر بن أحمد بن بابشاذ[1] بن داود بن سليمان بن إبراهيم أبو الحسن المصري[2]؛ تأكيداً لنسبته إلى مصر التي عاش فيها معظم حياته، واشتهر بابن بابشاذ النحوي اللغوي، وأضافت بعض المصادر إلى اسمه (الجوهري)[3]؛ حيث ورد العراق تاجرًا في اللؤلؤ[4].

وأصله من العراق وكان جدّه أو أبوه قد قَدِمَ مصر تاجراً[5]، ويقال إن أصله من الدَّيلم[6].

وترجح الباحثة هذا الأصل الديلمي؛ لأن لفظة بابشاذ ليست عربية.

ولادته : أما عن مولده فلم تذكر مصادر ترجمته شيئاً عن ذلك.

شخصيته الثقافية:

الإمام طاهر بن بابشاذ النحوي اللغوي، أحد الأئمة والأعلام في علوم العربية وفصاحة اللسان، وأهم أعلام المدرسة المصرية[7]، وأكبر نُحاتها في عصر المستنصر الفاطمي[8]، ورد العراق تاجراً في اللؤلؤ، وأخذ عن علمائها ونُحاتها، ورجع إلى مصر واستقر بالقاهرة، فتصدّر للإقراء بجامع عمرو بن العاص، وعمل في ديوان الإنشاء؛ حيث كان يصلح ما يراه من الخطأ

---

(1) قال ابن خلكان:" وبابشاذ، بباءين موحدتين، بينها ألف ثم شين معجمة وبعد الألف الثانية ذال معجمة، وهي كلمة عجيبة تتضمن الفرح والسرور". ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج2/ 517). وانظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب مع حاشية الأمير(ج1/ 20)، وترسم أيضاً(باب شاذ). انظر: الأتابكي، النجوم الزاهرة (ج5/ 105). السيوطي، بغية الوعاة (ج 2/ 17)، والأكثرون يكتبونها متصلة.

(2) الحموي، معجم الأدباء (ج4/ 1455 – 1456)، وانظر، الأتابكي، النجوم الزاهرة (ج 5/ 105)، الصفدي، الوافي بالوفيات (ج16/ 224)، السيوطي، بغية الوعاة (ج2/ 17)، الزركلي، الأعلام (ج3/ 220).

(3) السيوطي، المزهر في علوم اللغة (ج2/ 467)، السيوطي، حسن المحاضرة (ج1/ 532).

(4) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج 1/ 224).

(5) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج2/ 95).

(6) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج2/ 515)، الحنبلي، شذرات الذهب (ج5/ 298).

(7) انظر: ضيف، المدارس النحوية (ص336).

(8) المرجع السابق، ص336.

في الهجاء أو في النحو أو في اللغة[1]، وقد كانت له آراؤه واتجاهاته النحوية، وكان محرر الكتب الصادرة عن ديوان الإنشاء، وكان له عليه رزق غزير، وأقسام على ذلك فترة من الزمن[2].

وتدور لابن بابشاذ في كتب النحو آراء مختلفة يتفق في طائفة فيها مع الكوفيين والبغداديين والبصريين، مما يدل دلالة واضحة على أنه كان يمزج بين كل تلك المذاهب[3].

والراجح هنا بناءً على ما ذكرته مصادر ترجمة ابن بابشاذ من تصانيفه العظيمة، وآرائه في اللغة والنحو[4]، كما ذكر أنه إمام عصره في النحو، حيث اشتهر وعُرف بابن بابشاذ النحوي، أن ثقافته كانت واسعة لغوية ونحوية خالصة، ودليل ذلك كما سبق أن عمله كان معتمداً على هذه الثقافة في ديوان الإنشاء، وإصلاح الرسائل لغوياً ونحوياً، بعد أن تعرض عليه، وأن تصانيفه وكل آثاره العلمية التي خلّفها جميعها في النحو واللغة، وانتفع الناس بعلمه وتصانيفه.

أما عن علماء التراجم المشهورين، فلم يتناولوا ثقافة ابن بابشاذ بالبحث، فما تحدثت عنه هذه المصادر هو تولي ابن بابشاذ لإدارة ديوان الإنشاء، وذِكْر مصنفاته العديدة في النحو واللغة.

أطراف من حياته:

عُرف عن ابن بابشاذ التزهّد في آخر عمره[5]، ويُذكر أن السبب في ذلك أنّ قطاً كان يأنس إليه، ولا يخطف من مائدته شيئاً، فكان إذا ألقى إليه شيئاً من الطعام لا يأكله ويحمله ويمضي، وتكرر فعل ذلك منه، فتبعه يوماً، فوجده يُلقى بما يحمله من الطعام إلى هرٍّ أعمى[6]، فعجب ابن بابشاذ من ذلك، وقال في نفسه:" إنّ الذي سخر هذا السَنُور لهذه ليجيئها بقُوتها ولم

---

[1] الصفدي، الوافي بالوفيات (ج16/ 224)، بغية الوعاة (ج 2/ 17).

[2] الفيروزآدي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص161).

[3] ضيف، المدارس النحوية (ص336).

[4] اليافعي، مرآة الجنان(ج3/ 75).

[5] الفيروزآدي، البلغة في تراجم أئمة النحو اللغة (ص 161)، السيوطي، حسن المحاضرة (ج1/ 532).

[6] الفيروزآدي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص 161)، الصفدي، الوافي بالوفيات(ج16/ 224 – 225)، اليافعي، مرآة الجنان (ج3/ 75 – 76).

يهمله قادرٌ على أن يُغنيني عن هذا العالم "[1] ،فكان له فيه عبرة، فانقطع وتزهدّ، ولزم منارة الجامع بمصر[2].

أساتذته:

من خلال قراءة ما ترجمته المصادر لابن بابشاذ، فقد لوحظ افتقارها إلى معلومات كافية عن شخصيةٍ نحوية مهمة، وعالِم جليل القدر، عظيم الأثر، فما كُتب عنه في كتب التراجم لا يعدو صفحات قليلة جداً، كذلك فإنها لم تُصرح بأسماء أساتذته، ولابُدَّ من أنه تلقى العلم على أيدي بعض الشيوخ، وهذا ما أشارت إليه التراجم بأنه تَلقّى تعليمه على أساتذة عصره في العراق، ولكن لم نعثر على أسمائهم في مصادر ترجمته.

وما يثبت الحديث السابق قول المحقق الكبير محمد أبو الفتوح شريف، أنه لم يعثر على أسماء لأساتذة ابن بابشاذ، فيقول:" وإن كانت معظم كتب التراجم لم تتعرض لأساتذة ابن بابشاذ اللهم إلا قولهم أنه تلقّى تعليمه على أساتذة عصره في العراق ... ولقد حاولت فاستطعت بعد التنقيب وأحياناً بطريق الصدفة عثرت على بعض أسماء أساتذته منهم ..."[3].

وما ذكره محمد أبو الفتوح شريف من أساتذة لابن بابشاذ، فسوف نوردهم هنا مع ترجمة موجزة لكل منهم:

1. الواسطي

القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي أبو نصر النحوي، أخذ عنه أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ وبه تخرج، وزوَّجه من أخته، وكان ابن بابشاذ يخدمه وبه انتفع. [4].

قال ياقوت:" لقي ببغداد أصحاب أبي علي، وتنقل في البلاد، واستوطن مصر، وقرأ عليه أهلها وتخرج به ابن بابشاذ وصنف كتاباً في النحو، وشرح اللمع، وجمل الزجاجي، ومات بمصر "[5].

---

[1] الصفدي، الوافي بالوفيات(ج 16/ 225).

[2] السيوطي، بغية الوعاة (ج2/ 17).

[3] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص35).

[4] الحموي، معجم الأدباء (ج5/ 2230).

[5] السيوطي، بغية الوعاة (ج2/ 262).

ومما سبق قوله يتضح أنَّ ابن بابشاذ قد تلقّى العلم على يد القاسم الواسطي.

2. النّجيرمِيّ، أبو يعقوب

يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن خرزاذ، ويعرف أيضاً بالسّعتريّ. النحوي اللغوي الحافظ العلامة. أخذ عن علي بن أحمد المهلبيّ، وروى عن زكريا بن يحيى الساجي، وعن ابن بابشاذ وعبد العزيز بن أحمد بن فَغَلّس الأندلسي، وكان مقيماً بمصر. روى عنه محمد بن جعفر الخُزاعيّ المقرئ، ومات في المحرم سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة بعد ابنه بهزاد بثلاثة أشهر[1]، ومن سلسلة السند يتضح أن ابن بابشاذ من تلاميذ النجيرمِيّ

3. علي بن عيسى الربعي

أبو الحسن علي بن عيسى المشهور بالربعي نسبة إلى ربيعة، أخذ عن السيرافي ببغداد، ثم ارتحل إلى شيراز فلازم الفارسي عشرين عاماً؛ ثم رجع إلى بغداد، وتفرغ للتدريس. ومن تصانيفه النحوية؛ شرح الإيضاح، وشرح مختصر الجرمي. وتوفي ببغداد سنة 420 هـ[2].

4. التبريزي

هو أبو زكريا، يحيى بن علي بن الخطيب الشيباني من تبريز، هاجر في سبيل العلم، فسمع من ابن برهان وعبد القاهر الجرجاني، وغيرهما، زار البلاد المصرية ولبث فيها أياماً تلقّى عنه فيها ابن بابشاذ، وتوفي فجأة ببغداد سنة 502 هـ[3].

وقد أضاف المحقق خالد عبد الكريم والد ابن بابشاذ على قائمة أساتذته:

5. أحمد بن بابشاذ

وهو والد الطاهر ابن بابشاذ، أبو الفتح أحمد بن بابشاذ الجوهري النحوي، إمام شهير من أئمة القراء، عراقي الأصل، راوي كتاب التذكرة عن مؤلفه أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي[4].

---

[1] المرجع السابق، ص364.

[2] انظر: القفطي، انباه الرواة على أنباه النحاة (ج297/2). طنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (ص203).

[3] انظر:اليافعي، مرآة الجنان(ج3/ 131). طنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (ص ص203– 204).

[4] ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج7/ 11).

تلاميذه:

اتفقت المصادر المترجمة لابن بابشاذ على أن أبا عبد الله بن محمد بن بركات السعيدي أحد أهم تلاميذ ابن بابشاذ[1]، وفيما يلي ترجمة مختصرة له:

1. أبو عبد الله بن محمد بن بركات السعيدي (420 – 520هـ)

محمد بن بركات بن هلال بن عبد الواحد السعيدي[2]، الصوفي المصري النحوي، اللغوي، أبو عبد الله[3].

قال ياقوت:" عالي المحل في النحو واللغة والأدب، أحد فضلاء المصريين، وأعيانهم المبرزّين، أخذ النحو والأدب عن ابن بابشاذ فأتقنه، وله معرفة بالأخبار والأشعار وتصانيف في النحو وغيره، وله الناسخ والمنسوخ، سمّاه الإيجاز في معرفة ما في القرآن من منسوخ وناسخ، وكان يقول الشعر فيجيد قوله"[4].

وقد تزوّد ابن بركات من كتابات ابن جني، كما تزود من كتاب البديع لمحمد بن مسعود، وأيضاً تزوّد من أستاذه ابن بابشاذ وخاصة من تعلقة الغرفة التي ورثها عنه[5]. فأخذ النحو عنه، وتصدر بعده للتدريس[6].

عاش مائة سنة وثلاثة أشهر، وتوفي سنة 520 هـ[7].

2. ابن الفحام

أبو القاسم بن الفحام الصقلي عبد الرحمن بن أبي بكر مصنف التجويد في القرآن[8].

---

[1] انظر: الفيروزبآدي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة،(ص 161). ضيف، المدارس النحوية،(ص337).

[2] الحنبلي، شذرات الذهب (ج6/ 102).

[3] انظر ترجمته: السيوطي، بغية الوعاة (ج1/ 59 – 60). الحموي، معجم الأدباء (ج6/ 2440). ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج6/ 102).

[4] السيوطي، بغية الوعاة (ج1/ 59 – 60).

[5] ضيف، المدارس النحوية (ص337).

[6] القفطي، إنباه الرواة (ج3/ 78 – 79).

[7] اليافعي، مرآة الجنان (ج3/ 172).

[8] المرجع السابق، ص213.

من كبار القراء، وممن رحل من المغرب إلى المشرق في طلب القراءة على الشيوخ، وتلمذ لطاهر بن بابشاذ في النحو، وأملى عليه شرح مقدمته[1].

3. ابن الحَصَّار

أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد المقرئ، عُرِف بالحَصَّار أستاذ رحال ثقة، ولد سنة سبع وعشرين وأربعمائة، ومات في صفر سنة إحدى عشرة وخمسمائة[2].

آثاره:

لابن بابشاذ تصانيف في النحو سارت – كما يقول القفطي – مسير الشمس، ومن خلال ما قرأناه في كتب التراجم التي ترجمت له، فقد لوحظ أن مؤلفاته جميعها صنفت في النحو واللغة، وهذا ما يوضح أن ابن بابشاذ نحوي خالص.

ومن أهم آثاره النحوية التي عددها العلماء والمترجمون:

1. المقدمة النحوية

وتسمى بأسماء أخرى منها[3]: المقدمة المحسبة في فن العربية، المقدمة، المقدمة في النحو، المقدمة المحسبة في فن العربية في علم النحو، المحتسب في النحو، وسيأتي الحديث عنها لاحقاً.

2. شرح المقدمة النحوية، أو شرح المحسبة، وتسمى أيضاً (الجمل الهادية أو الهادي في شرح المقدمة)[4]، وسيأتي الحديث عنها لاحقاً.
3. شرح كتاب (الجمل) للزجاجي[5].
4. شرح كتاب (الأصول) لابن السراج[6].

---

[1] القفطي، إنباه الرواة (ج3/ 164- 1665).

[2] ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء(ج 1/ 145).

[3] انظر: ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج5/ 298). السيوطي، بغية الوعاة (ج2/ 17). القفطي، إنباه الرواة (ج2/ 95).

[4] انظر: الفيروزيآدي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص161)، اليافعي، مرآة الجنان (ج3/ 75).

[5] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج2/ 515).

[6] اليافعي، مرآة الجنان (ج3/ 75).

5. مسودات في النحو، باسم تعليق الغرفة أو (شرح النخبة)[1] توفي ابن بابشاذ قبل إتمامها، قيل لو بيضت قاربت خمسة عشر مجلداً[2].
6. التذكرة في القراءات السبع[3]. لم تنسب المصادر التي اطّلعنا عليها هذا الكتاب لابن بابشاذ في معرض ترجمتها له، ولكننا وجدنا ذلك في كتاب (هَدّية العارفين) لإسماعيل باشا البغدادي، وقد نسبه لابن بابشاذ.
7. كتاب (المفيد) في النحو[4].

وفاته

أجمع العلماء على أنه توفي بمصر، عشية اليوم الثالث من شهر رجب، سنة تسع وستين وأربعمائة؛ حيث سقط من سطح جامع عمرو بن العاص فمات في ساعته[5]. وقيل سنة أربع وخمسين[6].

التعريف بالمقدمة المحسبة:

ترك ابن بابشاذ آثاراً ومؤلفاتٍ لا يستهان بها في النحو العربي، إذ كان لهذه الآثار شهرة واسعة، وقد كان لكتاب المقدمة المحسبة نصيب السبق، حيث نالت شهرة ومنزلة كبيرة، بل ذاع صيتها حيث تعد من أشهر مصنفات ابن بابشاذ في النحو واللغة.

بنى ابن بابشاذ كتابه المقدمة المحسبة على بيان عشرة أشياء. كما يقول حاجي خليفة في حديثه عن كتاب المحتسب وهي الاسم والفعل والحرف والرفع والنصب والجر والجزم والعامل والتابع والخط[7]. وذكر تحت كل فصل أبرز القواعد التي يحتاجها الدارس لعلم النحو. وجاء ذلك في عبارات موجزة وملخصة تلخيصاً دقيقاً.

---

[1] ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج2/ 515). البغدادي، هدية العارفين (ج1/ 429). ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج5/ 298)، السيوطي، بغية الوعاة (ج2/ 17).

[2] اليافعي، مرآة الجنان (ج3/ 75).

[3] البغدادي، هدية العارفين (ج1/ 429).

[4] الفيروزبآدي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص161).

[5] انظر، السيوطي، حسن المحاضرة (ج1/ 532). ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب مع حاشية الأمير (ج1/ 20). الفيروزبآدي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص162).

[6] الصفدي، الوافي بالوفيات (ج16/ 224).

[7] انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون (ج2/ 1612).

وقد صرح ابن بابشاذ سبب تقسيم كتابه لعشرة فصول على النحو السابق؛ وذلك لأن مدار الكلام على هذه العشرة لا ينفك كلام من جملتها أو بعضها، فالحاجة داعية إلى معرفتها، فلذلك أخذ المبتدئ بمعرفتها، ولأنها تسهل عليه كل ما يأتي بعدها[1]. ثم بيّن ابن بابشاذ سبب ترتيب الفصول على طريقته المذكورة، فذكر أن الاسم والفعل والحرف هي الأصول الأُول التي لا يستغنى عن معرفتها. وما بعدها فإنما هو كلام على عوارضها الداخلة عليها، والكلام ثلاثة؛ ذات وهي الاسم، وحدث وهو الفعل، وواسطة وهو الحرف[2]. ثم يكمل حديثه هكذا عن سبب ترتيباته.

وطريقة ابن بابشاذ في المقدمة أن يذكر الموضوع الرئيس ثم يأخذ بتعريفه، ويورد أمثلة عليه، وهذا ما سيتم شرحه في الفصل الأول مع الشواهد.

وقد ذكرت الكتب المترجمة لابن بابشاذ كتابه المقدمة في مقدمة مصنفاته، وأشادوا بها، فقد قال القفطي عنها وعن مؤلفاته:" وطاهر هذا ممن ظهر ذكره وسارت تصانيفه مثل المقدمة في النحو وشرحها مسير الشمس"[3].

وقال صاحب كشف الظنون عن كتاب المقدمة:" وكان أحسن مصنفاته فيها المقدمة وشرحها"[4].

وهذه المقدمة أملاها ابن بابشاذ على جماعة كثيرة، قبل أن يملي شرحها على ابن الفحام بمدة تربو على الثلاثين عاماً. وقد أشار ابن بابشاذ في شرحه للمقدمة إلى الأسباب التي دعته إلى تأليفها في قوله:" فإن الغرض بهذه المقدمة التسهيل والتوطئة لما عسى أن يقرأ بعدها؛ لأن فيها جملاً ملخصة، وألفاظاً مجردة، تعين على المقصود، وربما كفت المطلوب، ولهذا وسمها بعض أهل العلم – أدام الله الإمتاع به – بالمُحْسِبة"[5].

---

[1] انظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص91).

[2] انظر ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص92).

[3] القفطي، إنباه الرواه (ج2/ 95).

[4] حاجي خليفة، كشف الظنون (ج2/ 1612).

[5] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ج2/ 472).

وقد ألف ابن بابشاذ المقدمة المحسبة في حدود عام 435هـ، ذكر ذلك في حديثه لتلميذه ابن الحَصَّار حين أعاد عليه الجزء الذي فاته من شرح المقدمة[1].

كما أن ابن بابشاذ يمتدح كتابه (المقدمة المحسبة)، يقول[2]:

هــذي مقدَّمــة فــي النحــو مُحْسِــبَةٌ أغنــتْ فلــم تبــقِ فيمــا بعــدها أَرَبَــا
هــي النهايــةُ فــاعرفْ قــدَر قيمتِهــا إنْ كنــتَ جاهلَهــا فاســأل بهــا الأُدَبَــا

شَــأَت تصــانيف أهــل النحــو قاطبــةً فصــارت إمامــاً تقــدم الكتبــا
لا يخــدعنك عنهــا حاســد مَــذِقٌ أو كــاذب إنهــا قــد ضُــمِّنَتْ عجبــا

التعريف بـ (شرح المقدمة المحسبة):

شرح ابن بابشاذ المقدمة المحسبة؛ وذلك استجابة لطلب أحد تلامذته وهو ابن الفحام سنة 466هـ[3]. وقد أعاد ابن بابشاذ الشرح مرة أخرى على تلميذه ابن الحصار عندما فاته جزء من الشرح الأول.

وقد كانت طريقة ابن بابشاذ في الشرح أنه يورد نص المقدمة ثم يبدأ بإيراد الشرح مع الشواهد والأمثلة. وسار على هذا النهج حتى منتصف الكتاب، ثم أخذ يمزج نص المقدمة بالشرح، رغبة منه في الانتهاء من شرح الكتاب قبل سفر تلميذه ابن الفحام[4].

إن الأسلوب الذي انتهجه ابن بابشاذ في شرحه للمقدمة المحسبة اتّسم بالدقة والموضوعية في تقسيم الكتاب والتسلسل في عرض الموضوعات. بالإضافة إلى ما عرف به هذا الشرح من التفصيل بعد إجمال وهذا ما سيتضح في الفصل التالي في الحديث عن منهجه.

كما أنه اهتم بإيراد الشواهد والأمثلة بنوع من التفصيل ليست موجودة في المقدمة.

---

[1] ابن بايشاذ، شرح المقدمة المحسبة(ص471).

[2] المرجع نفسه، ص27.

[3] انظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص ص87 – 88).

[4] انظر، المرجع السابق، ص54.

شعبان الآثاري وألفيته وشرحها

شعبان الآثاري:

اسمه ونسبه:

أبو سعيد[1]، شعبان بن محمد بن داود[2] بن علي بن أبي المكارم[3] زين الدين الآثاري الموصلي الأصل، المصري القاهري داراً ومدفناً، القرشي نسبةً[4]، القادري الشافعي[5].

واختلف في نسبته إلى محمد؛ فقال ابن حجر:" وكان يقال له المصري، ثم زعم أن اسم أبيه محمد بن داود، ويقال: إن داود كان ممن تشرف بالإسلام فأحب أن يبعد عنه، ثم صار يكتب الآثاري "[6].

وقال ابن فهد:" ويقال إنه مسلماني الأصل، ثم ادعى أنه قرشي عثماني، وصار يكتب شعبان بن محمد الإمام الأديب زين الدين"[7].

عُرِفَ شعبان بالآثاري؛ نسبة إلى الآثار النبوية التي أقام بها مدة من الزمن؛ فقد كان خادمها، وأشار إلى ذلك بقوله[8]:

لأننـــي خـــادمُ الآثـــار لـــي نَسَـــبٌ أرجـــو بـــه رحمـــةَ المخـــدوم للخَـــدَمِ

والسبب في تسميته شعبان كما قال الآثاري نفسه :" والسبب في تسميتي بهذا الاسم: أن مولدي كان في ليلة النصف من شهر شعبان المكرم "[9]

---

[1] حاجي خليفة، كشف الظنون (ج2/ 1497). البغدادي، هدية العارفين (ج1/ 416).

[2] الأتابكي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (ج6/ 248). السخاوي، وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام (ج 2/ 487).

[3] الهاشمي المكي، الدر الكمين (ج2/ 767).

[4] انظر السخاوي، الضوء اللامع (ج3/ 301). العسقلاني، إنباء الغمر بأنباء العمر (ج3/ 353). الزركلي، الأعلام (ج3/ 164).

[5] الهاشمي المكي، الدر الكمين (ج2/ 767). كحالة، معجم المؤلفين (ج1/ 814).

[6] العسقلاني، إنباء الغمر بأنباء العمر (ج3/ 353). وانظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج3/ 301).

[7] الهاشمي المكي، الدر الكمين (ج2/ 767).

[8] الآثاري، كفاية الغلام في إعراب الكلام (ص5).

[9] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية – من بداية الاسم المضمر إلى نهاية إعراب الفعل الصحيح (ج2/1).

ولادته:

ولد الآثاري في ليلة النصف من شعبان بمصر[1]، هذا ما اتفقت عليه المصادر وقد ورد أيضاً أنه وُلِدَ في الموصل[2].

واختلف القول في السنة، فقد ذكرت بعض المصادر أنه وُلِدَ سنة خمس وستين وسبعمائة[3]، وقيل أيضاً تسع وخمسين وسبعمائة[4].

ولكن ما رجحته المصادر أن مولده سنة خمسٍ وستين وسبعمائة .

حياته:

اختلف القول في مكان مولده، فقيل أنه ولد بمصر والتي لم يستقر بها، وقيل ولد بالموصل.

نشأ الآثاري طالباً للعلم، واشتغل في بادئ أمره بالكتابة عند الشيخ أبي علي الزفتاوي، وعنه أخذ الآثاري الخط المنسوب، حتى فاق فيه أقرانه، وأجازه، فصار يكتب للناس، فقد كان ممن تميز بالكتابة واهتم بالنظم والنثر[5]، ثم حصل له نشاف وتغير مزاجه بعد أن شرب (البَلاَذُر)[6] وهو كبير، بحيث قضى مدة عارياً من الثياب، وكان مكشوف الرأس ـ ، وبعد أن أفاق منه قليلاً طلب العلم، ولزم الاشتغال عند الغُماري والطّنبذي، فحفظ عدة مختصرات في أيام قليلة، واشتغل بالعربية والعروض، وتعانى النَّظْمَ فنظم نظْماً سافلاً، ثم انصقل قليلاً، ونظم نظماً متوسطاً، ثم قدِم على الهجو المقذع للأعراض، حيث كان ممن يُتقى لسانه ويُخاف شره[7].

وتنقل في البلدان كثيراً، وتبوأ مناصب عدة في مصر، فمنها أنه صار نقيباً للحكم فيها، ثم استقر في الحسبة بمال وُعد به سنة 799هـ، ثم عزل عنها ، ثم وصل من مصر إلى الحجاز في سنة إحدى وثمانمائة، ثم دخل اليمن فمدح ملكها فأعجبُ به وأثابه، ومدح أعيانها وتقرب

---

[1] السخاوي، الضوء اللامع (ج3/ 301). كحالة، معجم المؤلفين (ج1/ 815).

[2] انظر: الزركلي، الأعلام (ج3/ 164).

[3] انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج3/ 301). كحالة، معجم المؤلفين (ج1/ 815).

[4] انظر، السخاوي، الضوء اللامع (ج3/ 303).

[5] انظر: السخاوي، الذيل التام على دول الإسلام للذهبي (ج1، 543).

[6] العسقلاني، إنباء الغمر(ج3/ 353). و(البَلاَذُر) كلمة هندية وردت بالدال في الضوء اللامع (ج3/ 301).

[7] السخاوي، وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام (ج2/ 487).

منهم، ثم انقلب يهجوهم كعادته، إلى أن نُفي إلى الهند بأمرٍ من السلطان الناصر بن الأشرف، وأقام بها سنتين، ونظم فيها أرجوزته (الحلاوة السكرية) في النحو[1]، ثم رجع لعادته، فأُخرج منها بعد مدة يسيرة، وعاد إلى اليمن، ثم توجه إلى مكة، ومكث بها مدة، وذكر ابن حجر أنه تزوج جارية من جواري الأشرف يقال لها (خُود) فاتخذها ذريعة إلى ما يريد من المجون والذم، وتولى في مكة الحسبة فترة قليلة نيابة عن الشيخ القاضي جمال الدين بن ظهيرة[2]، فمدحه كثيراً، وأخذ عن الألفية الحديثية[3]، ثم قدم القاهرة في سنة عشرين وثمانمائة، وهجا بعض الشخصيات التي كانت موجودة في ذلك الوقت، ومن ثم توجه إلى دمشق فقطنها إلى أنَ قدم القاهرة سنة سبع وعشرين وثمانمائة، وتعددت رحلاته بين الذهاب إلى دمشق والعودة إلى القاهرة التي كانت فيها وفاته يوم وصوله[4].

يبدو من خلال ما ذُكر أنَّ السبب في تشرد الآثاري ونفيه عبر الأقطار هو هجوه لبعض الأعيان، وهذا ينم عن جرأته وصراحته في قول الحق.

شيوخه:

نشأ الآثاري طالباً للعلم، وقد تلقّى العلم عن كثير من الشيوخ في الذين تنوعت علومهم ومعارفهم، وعلت أقدارهم، وتميزت اختصاصاتهم، فكان منهم النحوي واللغوي والخطاط والمحدث.

ولم تحفظ المصادر التي ترجمت للآثاري غير أسماء ثلاثة من شيوخه هم:

شمس الدين الزفتاوي ، والشيخ شمس الدين الغُماري، والشيخ نور الدين الطنَبدِي ، وهذه ترجمة مختصرة لهم على الترتيب:

---

[1] كحالة، معجم المؤلفين(ج1/ 815).

[2] وهو من شيوخ الآثاري؛ محمد بن عبد الله بن ظهيرة بن أحمد المخزومي المكي الشافعي (751 – 817هـ)، اشتغل بالفقه والفنون، وعني بالحديث. انظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج9/ 186). السخاوي، الضوء اللامع (ج8/ 83).

[3] انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج3/ 301).

[4] انظر: العسقلاني، إنباء الغمر (ج3/ 354).

1. الزفتاوي [750-806هـ]

محمد بن أحمد بن علي الزفتاوي المصري، إمام الخطاطين في عصره، صنف في الخط كتاباً أسماه: مَنهاج الإصابة في أوضاع الكتابة، انتفع به المصريون في تجويد الخط[1]، وإليه انتهت رئاسة كتابة المنسوب[2]، أخذ عنه الآثاري الخط المنسوب، وصار رأس من كتب عليه، وأجازه في ذلك[3].

2. الغُماري [720-802هـ]

شيخ الإسلام، شمس الدين، محمد بن محمد بن علي بن عبد الرزاق الغُماري، المصري المالكي النحوي، عنى بالعربية فمهر فيها، وحدث ودرس القراءات، وكان حسن المحاضرة، عارفاً بالشعر، كثير الحفظ ولا سيما الشواهد، وعاش اثنتين وثمانين سنة[4]. قرأ عليه الآثاري في المدرسة الجاولية في مصر[5].

3. الطُنبُذي [740-809هـ]

أحمد بن عمر بن محمد بن العباس الطنبذي القاهري، الشافعي، وُلد في طنبذة قرية بمصر، ونشأ طالباً للعلم، وبرع في الفقه وأصوله، والعربية والمعاني والبيان، وكان فرطاً في الذكاء والفصاحة.

وذكر العسقلاني أنه كان عارفاً بالفنون فصيح العبارة، وله هنّات[6].

وقد ذكر السخاوي في حاشية الضوء اللامع أن الأصل في الطنبذي هي (الطنتدي)[7]، أما العسقلاني فقد أوردها بالدال (الطنبدي)[8].

---

(1) انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج7/ 24).

(2) العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج4/ 163).

(3) انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج3/ 301). العسقلاني، إنباء الغمر (ج3/ 353).

(4) العسقلاني، إنباء الغمر (ج1/ 128). السخاوي، الضوء اللامع (ج9/ 149).

(5) الآثاري، كفاية الغلام في إعراب الكلام (ص10).

(6) انظر: العسقلاني، إنباء الغمر (ج2/ 363).

(7) انظر: السخاوي، حاشية الضوء اللامع (ج2/ 56).

(8) انظر: العسقلاني، إنباء الغمر (ج2/ 363).

وقد ذكر الأستاذ هلال ناجي والذي كانت له عناية كبيرة بالآثاري وكتبه، أنه نقل عن مخطوط اطّلع عليه في تحقيقه لكفاية الغلام شيوخاً للآثاري وهم:

4. البُلقيني [724-805هـ]

عمر بن رسلان بن صالح بن عبد الخالق، الكناني البلقيني، نزيل القاهرة، حفظ القرآن وله سبع سنين ببلده، وحفظ " الكافية" لابن مالك، "ومختصر ابن الحاجب "، ولزم ابن عقيل، وتزوج ابنته، وانتهت إليه الرئاسة في الفقه، وكان عظيم المروءة، جميل المودة، كثير الاحتمال وعاش إحدى وثمانين سنة[1].

له تصانيف كثيرة لم يُتمّها؛ حيث كان يبتدئ كتاباً فيصنف منه قطعة ثم يتركه، وقلمه لا يشبه لسانه [2]

5. ابن الملقن [723-804هـ]

عمر بن علي بن أحمد السراج، أبو خوص، الأنصاري، المصري الشافعي، تميز في العربية، وحفظ القرآن، اشتغل بالتصنيف وهو شاب، وهو من كبار العلماء في الحديث والفقه، وله نحو ثلثمائة مصنف[3].

6. الأبناسي [725-802هـ]

برهان الدين، إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي، ولد بأبناس في قرية صغيرة بالوجه البحري من مصر[4].

وهو من أعيان الفقهاء الشافعية، توجه إلى الحجاز معتمراً، وولي مشيخة الخانكة الصلاحية[5].

وقد حج كثيراً، وجاور مرة، وحدث هناك، وأقرأ، ثم رجع فمات في الطريق[6].

---

[1] انظر: المرجع السابق، ص245.

[2] السخاوي، الضوء اللامع (ج6/ 86).

[3] انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ص100 – 105).

[4] المرجع السابق، ص 172.

[5] المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك(ج5/ 95، 136).

[6] السخاوي، الضوء اللامع (ج1/ 172).

7. السمنودي [737-813هـ]

محمد بن علي بن محمد، – واختلف في اسمه كما ذكر السخاوي في الضوء اللامع–، المصري الشافعي، كان فقيهاً، صنّف كتاباً في القراءات السبع سماه السهل، وكتاباً في الفرائض والحساب والهندسة وسماه جمع الشمل. له مصنفات كثيرة أخرى من أهمها شرح ألفية ابن مالك ما يزيد على أربعة مجلدات[1]

8. الأبشيطيّ [ت 811 هـ]

سليمان بن عبد الناصر أو إبراهيم حيدر الدين، الأبشيطيّ الشافعيّ، وقد ذكر ابن حجر في مؤلفه: أنه كان ماهراً في العربية والأصول والفقه والآداب، ولد سنة بضع وثلاثين وسبعمائة، وقد جمع ـ في العلة ، ودرس وأفنى، وكتب الخط الحسن[2].

9. ابن جُماعة [759-819هـ]

محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، ابن سعد الله بن جماعة، الأستاذ العلامة، الحموي الأصل، الشافعي الأصولي، المكتلك النظار، النحوي اللغوي البياني، أستاذ الزمان وفخر الأوان، الجامع لأشتات جميع العلوم، له مصنفات كثيرة في مختلف العلوم [3].

10. الدجوي [ت 802 هـ]

إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي، المصري، برع في العربية، وشغل فيها، وكان جلّ اهتمامه حل (الأكفية) و (الخلاصة)، وكان يكتسب بالشهادة والعقود، تمتع بالفطنة والدعابة، وقيل إنه بلغ الثمانين[4].

---

[1] انظر: المصدر السابق (ج9/ 9 – 10).

[2] السيوطي، بغية الوعاة (ج1/ 600).

[3] انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ص63 – 66).

[4] انظر: العسقلاني، إنباء الغمر (ج2/ 111 – 112).

11. البلبيسي [ت 802 هـ]

إسماعيل بن إبراهيم بن محمد المجد، أبو الفداء الكناني، البلبيسي الأصل، القاهري، الحنفي القاضي. ولد سنة ثمان أو تسع وعشرين وسبعمائة، اشتغل في الفقه والفرائض والحساب، شعره كثير، وأدبه غزير، وعلمه جَمٌّ[1].

وقد ذكر الآثاري بقول له أن هناك شيوخاً غيرهم حيث قال:" وغيرهم لكن يطول ذكرهم على ما نحن بصدده، وإنما ذكرت له أعيانهم ليعلم أن العلم بالتعلم، ولولا المربي لما عرفت ربي[2]:

ومَــنْ لا لــه شــيخَ وعــاش بعقلــهِ فــذاك هبــاء عقلُــهُ وجنــونُ

تلاميذه:

أما تلاميذه فلم تذكر مصادر ترجمة الآثاري شيئاً عنهم.

إلا أن هناك إشارات تدل على وجودهم منها :

1. الإمام يحيى محيي الدين أبو السعود ، وقد نقل الآثاري نفسه إجازته له في النحو، وذكر اسمه عندما نظم سنده في العلم فقال[3]:

وهــذهِ إجــازةٌ لســيِّدي وســاعدي وعضــدي وســندي
الفاضــل الشــيخ الإمــام العــالم الكامــل الخيــر الهمــام الحــاكمِ
يحيــى أبــو الســعود محيــي الــدين ونجــلُ خيــر ناصــرٍ للــدين
قاضــي القضــاةِ الشــافعي بــن صــالح مفتــي الأنــام والإمــام الصــالح
دامــت علــى أفــق العلــى محاســده ودام فــي أوج المعــالي والــده
فليــروِ علــمَ النحــو عــن شــعبانِ عــن الغمــاري عــن أبــي حَيّــانِ

2. شيخ الإسلام الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، (ت : 852 هـ)[4]،

---

[1] انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج2/ 286- 287).

[2] الآثاري، كفاية الغلام في إعراب الكلام (ص12).

[3] الآثاري، كفاية الغلام في إعراب الكلام (ص13).

[4] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج1، 21).

وأشار إلى ذلك السخاوي بقوله : (ذكره شيخنا في معجمه ...)[1]

3. محمد بن أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ولد سنة (815هـ)، وأجاز له خلق من الشام ومصر وغيرهما. اشتغل بالقيام بأمر القضاة والأوقاف، حتى فاق وصار له الخبرة في ذلك، وحدث باليسير[2]. مات مبطوناً سنة 869 هـ[3]، قال السخاوي فيما يعرض حديثه عن الآثاري:" ذكره شيخنا في معجمه، وقال: إنه أجاز لابنه محمد"[4].

آثاره:

ذكر السخاوي أن الآثاري كتب بخطه أنّ تصانيفه الأدبية تزيد عن الثلاثين غالبها منظومات[5].

فقد ترك الآثاري آثاراً علمية كثيرة؛ إذ كان نحوياً ولغوياً وعروضياً وشاعراً وبلاغياً وخطاطاً، حيث وصفته مصادر ترجمته بالإمام في الأدب وفنونه[6].

ومن هذه المصنفات:

1. بديعيات الآثاري.
2. الحلاوة السكرية، أرجوزة في النحو.
3. الرد على من تجاوز الحد.
4. شرح ألفية ابن مالك في ثلاث مجلدات ولم يتم.
5. شفاء السقام في نوادر الصلاة والسلام.
6. العمدة في المختار من تخاميس البردة، وذكر الزركلي وجود نسخة منه في دار الكتب المصرية.
7. عنان العربية، أرجوزة في النحو.
8. العناية الربانية في الطريقة الشعبانية، وهي ألفية في الخط وقواعده.

---

[1] السخاوي، الضوء اللامع (ج2/ 302).

[2] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج1، 21).

[3] السخاوي، الضوء اللامع (ج7/ 20).

[4] المرجع السابق (ج3/ 302).

[5] انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ص303).

[6] انظر: السخاوي، وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام (ج2/ 487).

9. القلادة الجوهرية في شرح الحلاوة السكرية، وهو كتاب شرح فيه أرجوزته النحوية (الحلاوة السكرية).
10. كفاية الغلام في إعراب الكلام، ألفية في النحو، وسيأتي في تعريف موجز له.
11. لسان العرب في علوم الأدب، أرجوزة في علوم العربية والبلاغة.
12. مسك الختام في أشعار الصلاة والسلام.
13. المنهج المشهور في تقلب الأيام والشهور.
14. المنهل العذب، ديوان في النبويان.
15. نزهة الكرام في مدح طيبة والبيت الحرام.
16. نيل المراد في تخميس بانت سعاد.
17. الهداية في شرح الكفاية، وسيأتي تعريف موجز له.
18. الوجه الجميل في علم الخليل، أرجوزة في العروض.
19. وسيلة الملهوف عند أهل المعروف، أرجوزة في علم الكتابة[1].

وفاته:

أما وفاته فقد اتفقت المصادر على أنها سنة ثمان وعشرين وثمانمائة (828) هجرية[2]. وذلك يوم قدومه القاهرة في السابع عشر جمادى الآخرة[3].

وقد خلف الآثاري تَرِكَةً لا بأس بها قيل: إنها بلغت خمسة آلاف دينار، وزعم الكثيرون أنه كان مقتراً على نفسه، فاستولى على ماله بعد وفاته رجل ادّعى أنه أخوه، وذلك بمساعدة بعض أهل الدولة ؛ فتقاسما المال.

وقيل: إنه عاش بضعاً وستين سنة، وقد وقف كتبه وتصانيفه بالباسطية[4].

---

[1] انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج3/ 303). البغدادي، هدية العارفين (ج1/ 417). كحالة، معجم المؤلفين (ج 1/ 815). الزركلي، الأعلام (ج3/ 164). الهاشمي المكي، الدر الكمين (ج2/ 769).

[2] انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج3/ 302). العسقلاني، أنباء الغمر (ج3/ 354). كحالة، معجم المؤلفين (ج1/ 814). الزركلي، الأعلام (ج3/ 164). حاجي خليفة، كشف الظنون (ج2/ 1497). ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج9/ 267).

[3] انظر: كحالة، معجم المؤلفين (ج1/ 815). العسقلاني، أنباء الغمر (ج3/ 354).

[4] انظر: العسقلاني، أنباء الغمر (ج3/ 355).

التعريف بألفية الآثاري (كفاية الغلام في إعراب الكلام)

نظم الآثاري ألفيته في النحو، وسمّاها (كفاية الغلام في إعراب الكلام) قرّظها له البلقيني[1]، وذلك في القرن التاسع الهجري.

والكتاب صحيح النسبة قطعاً إلى مؤلفه كما ذكرت ذلك المصادر المترجمة لشعبان الآثاري[2].

وقد أبدع الآثاري ألفيته للتيسير على طالب الإعراب، فقال فيها[3]:

وهـــــذه ألفيّـــــةٌ للمبتـــــدي مُعِينـــةٌ علـــى بلـــوغِ المقصـــدِ
ســـــمّيتُها كفايـــــةُ الغـــــلامِ ليعـــرفَ الإعـــراب فـــي الكـــلامِ

يُفهم من البيتين السابقين أن ألفية الآثاري خاصة بالنحو والإعراب، حيث جمع الناظم النحو في عشرة فصول كما ذكر في أولها[4]:

فصـــولُها عشـــرٌ جَلاهـــا العـــرفُ الاســـمُ ثـــم الفعـــلُ ثـــم الحـــرفُ
والرفـــعُ ثـــم النصـــبُ ثـــم الجـــرُّ والجـــزمُ فـــي الإعـــرابِ تســـتقرُّ
وعامـــــلٌ تـــــابعٌ والحـــــذفُ عاشـــــرُها وَمنتهـــــاهُ الوقـــــفُ
وقبلَهـــــا فاتحـــــةُ الأصـــــولِ وبعـــــدَها خاتمـــــةُ الفصـــــولِ

ومن خلال الأبيات السابقة يبيّن لنا الآثاري منهجه في تأليفه للألفية وموضوعاتها النحوية، حيث رتب فصولها على النحو التالي:

- الفصل الأول للاسم، تعريفه وصفاته وحالاته، إفراده وتثنيته وجمعه وتصغيره وصرفه وعدم صرفه.
- الفصل الثاني للفعل، تعريفه وعلاماته وأحكامه.
- الثالث للحرف، صفته وأقسامه ووجوهه.
- الرابع للرفع، تحدث فيه عن المرفوعات.

---

[1] السخاوي، الضوء اللامع (ج3/ 303).

[2] انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون (ج2/ 1497). الهاشمي المكي، الدر الكمين (ج2/ 769).

[3] الآثاري، كفاية الغلام في إعراب الكلام (ص 34).

[4] الآثاري،كفاية الغلام في إعراب الكلام(ص30).

- الخامس للنصب، تحدث فيه عن المنصوبات
- السادس للجر، تحدث فيه عن المجرورات.
- السابع للجزم، تحدث فيه عن المجزومات.
- الثامن للعامل، ذكر فيه أقسام العوامل الاسمية والفعلية والحرفية.
- التاسع للتوابع وأنواعها.
- العاشر للحذف وأقسامه

وقد تقدم الفصول السابقة أربعة فصول تعتبر مقدمة وهي على النحو التالي:

1. خطبة الناظم.
2. فاتحة الأصول، عرّف فيها النحو لغة واصطلاحاً وذكر فوائده و واضعه وسبب الوضع.
3. مقدمات الإعراب، ذكر أنّ مقدمات الإعراب خمسة وهي اللفظ والكلمة والكلام والكَلِم والقول.
4. ثم يذكر أصول الإعراب في مبحث مستقل.

وخَتَمَ الفصول بفصل أخير وهو الخاتمة وسماه خاتمة الفصول.

ومن خلال عرض فصول ألفيّة الآثاري يتضح مدى السهولة واليسر في تقسيماتها؛ لذلك يجد الطالب سهولة في حفظها.

وهذه الألفية (كفاية الغلام في إعراب الكلام) نسجها الآثاري على غرار ألفية ابن معط وألفية ابن مالك، يقول [1]:

قائمـــــــة بأوضـــــــحِ المســـــــالكْ عـــن ابـــن معـــطٍ وعـــن ابـــن مالـــكْ

فقد اعترف الآثاري بأنّ في ألفيتي ابن معطِ وابن مالك غُنْيةُ للمتعلم، إلا أنه يقول:" على أنّ الكِتابين المذكورين وإن كانا مشهورين على ألسنة الطلبة إلا أنّ هذا المزيد وهذا الترتيب مع سهولة النظم وتقريب البعيد أنفع للمريد"[2].

---

[1] الآثاري، كفاية الغلام في إعراب الكلام (ص22).

[2] عامر، زين الدين شعبان الآثاري وألفيته في النحو كفاية الغلام (191).

وقد امتدح الآثاري ألفيته (كفاية الغلام) قائلاً[1]:

إلَهِـــي بعـــدَ العُسْـــرِ أنْعَمْـــتَ باليُسْـــرِ وكرَّمْتَنِـــي فـــي ســـاحةِ البَيْـــتِ والحَجَـــرِ
وَوَفَّقْتَنَـــــي حتـــــى نَظَمْـــــتُ كفايـــــةً والهمتنـــي فيهـــا الصـــوابَ مـــنَ الأَمْـــرِ
وَأَنعَمْـــتَ فـــي تَهْـــذِيبِها بســـهولةٍ فصـــارت مـــن التَّنَقِـــيْحِ أَنْقـــى مـــن الـــدُرِّ

الهداية في شرح الكفاية:

وللأهمية التي نالتها ألفية الآثاري لدى طلابه قام بشرحها، فكتاب الهداية في شرح الكفاية ألّفه الآثاري وقد شرح فيه ألفيته في النحو التي سماها (كفاية الغلام في إعراب الكلام) حيث يقع كتاب الهداية في أربعة أجزاء، ولم يصلنا منها سوى الجزء الأول والثاني[2].

ومن يطّلع على كتاب الهداية في شرح الكفاية للآثاري يتضح له مدى التأثر الكبير للآثاري بالحريري وابن مالك وابن معطِ.

ولعلّ أهم ما يميز كتاب الهداية أنّه شرح مطوّل؛ حيث لم يقتصر على النحو فقط بل عرض فيه لكثير من مسائل اللغة والبلاغة والقراءات.

كذلك كثرة النقل عن العلماء السابقين في فروع اللغة المختلفة خاصة النحو وما يزيد من قيمة هذا الكتاب النقل عن بعض الكتب المفقودة التي لم تصلنا.

وقد لوحظ من خلال هذا الكتاب موقف الآثاري تجاه تلك النقولات فكان أحياناً معارضاً مبيّناً وجهة نظره في ذلك.

وما لاحظته الدارِسة أنّ الآثاري لم يكن متابعاً للنحاة في كل آرائهم، بل كان ينفرد ببعض الآراء مدللاً على ذلك ليعرض رأيه بثقة وهذا ينمّ عن علم الآثاري الواسع.

أما عن أسلوبه في الشرح فكان يورد نص الألفيّة ثم يتبعها بالشرح، لكن المتمعن لنص الألفية مجردة عن الشرح يلاحظ اختلافاً بين الأبيات الموجودة في نص الألفية والأبيات في نص الشرح.

---

[1] الآثاري، كفاية الغلام في إعراب الكلام (ص25).

[2] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية – من بداية الاسم المضمر إلى نهاية إعراب الفعل الصحيح – (ج1/ 45).

ولتوضيح هذه النقطة نأتي بمثال الاسم المقصور، فقد ورد البيت في الألفية بالنص[1]:

مقصـــورُها اســـمٌ خَتْمُـــهُ بـــالألفِ نَحْـــوَ العَصَـــى بـــالحَبْسِ مُطْلَقـــاً يَفِـــي

لكن في كتاب الهداية (الشرح) يقول[2]:

مقصـــورُها مُعْتَـــلُّ لامٍ بـــالألفْ مَنْقُوصُـــها باليـــاءِ فـــي لامٍ أُلِـــفْ

من خلال البيت الذي ذكره مجرداً في الألفية يتحدث الآثاري عن الاسم المقصور وحده، ويمثل عليه بكلمة: العصى، لكن البيت الذي ذكره في الشرح فهو خلاف ذلك، إذ يتحدث مضمون البيت الشعري عن الاسم المقصور المعتل اللام بالألف، وأن الاسم المنقوص هو ما ختم بالياء. هذا من ناحية المضمون، كما أنه اختلف في صياغة البيت الشعري الخاص بالاسم المقصور وحده، بل دمجه في الشرح بالاسم المنقوص.

كما أنه ذكر أبياتاً في شرحه غير موجودة في الألفية ومنها أنه يذكر ثلاثة أبيات يجمع فيها المقصور القياسي على عشرة أنواع، يقول[3]:

يُقَـاسُ مـن المقصـورِ مـا كـان لِـ " الهـوى " وفـي نحـوِ " سَـكْرى " أو " يَتَـامَى " أو "خَـوْزلا"
وجمـعُ أتَـى مـن مطلـقِ الفـاءِ فعلـه ومفعـولُ فعـلٍ زيـد فيـه كـ " مُبْتَلـى "
ونحـو " مُعـافَى " ثـم مَسْـعَى لوقـتٍ أو مكـانٍ وجمـعٍ لاسـم جـنسٍ حَكَـى " الفَـلَا "

وربما يعود ذلك إلى أن الآثاري نظم ألفيته أولاً على نثر ابن بابشاذ، ولم يفكر في شرح ألفيته، ولكن عندما وَجَدَتْ ألفيته إقبالاً كبيراً من الطلاب، عَهِدَ على نفسه شرح ألفيته، فوجد أن بعض الأبيات التي نظمها لا تفي بالغرض ألا وهو مقام الشرح، فأضاف وحذف وغيّر ودمج في كثير من الأبيات ليحصل المراد من الإفهام والتيسير على طلبة العلم.

علاقة ألفية الآثاري (كفاية الغلام في إعراب الكلام) بـ (المقدمة المحسبة) لابن بابشاذ

هذه الألفيّة هي نظم للمقدمة المحسبة لابن بابشاذ، وقد صرّح الآثاري بذلك قائلاً:" قال أهل التحقيق: إن الأشياء التي لا يؤلِّف عالمٌ عاقل إلا فيها هي سبعة: وهي إما شيء لم يسبق إليه يخترعه، وإما شيء ناقص يتممه، وإما شيء مغلق يشرحه، وإما شيء طويل يختصره دون أن

---

[1] الآثاري، كفاية الغلام في إعراب الكلام (ص42).

[2] البيشي، الهداية في شرح الكفاية – من أول الإعراب والبناء إلى نهاية المنسوب – (ج 2/ 45).

[3] المرجع السابق، ص50.

يُخل بشيء من معانيه، وإما شيء مفرق يجمعه، وإما شيء مختلط يرتبه، وإما شيء أخطأ فيه مصنفه يصلحه، وكان من أحسن ما يعانيه النحوي في علم اللغة العربية مقدمة بلديِّنا الأستاذ الكبير أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري بلداً، والبصري مذهباً"[1].

ثم قال واصفاً تلك المقدمة :" وكانت متروكة فسلكتها، ومنثورة فنظمتها، وزدت عليها زوائد؛ لينتفع بها طالب الإعراب"[2].

ومن خلال التعريف بالمقدمة المحسبة وألفية الآثاري يتضح أن الآثاري قد أفرغ قالب المقدمة المحسبة في ألفيته، إلا أنه استدرك عليها أشياء كثيرة. فمن ناحية الترتيب العام للفصول، فإن الآثاري رتب فصول ألفيته على النحو الذي ورد عند ابن بابشاذ، إلا الفصل الأخير فإنه في الكفاية (الحذف) وفي المقدمة المحسبة (الخط).

واختلف الآثاري مع ابن بابشاذ في كثرة التبويبات، وكثرة الاستدراكات التي أضافها الآثاري على المقدمة وهذا ما سيتم الحديث عنه في الفصل الثاني من هذا البحث.

إنّ ما ورد في شرح الألفية للآثاري من نصوص منقولة حرفياً عن ابن بابشاذ هي دليل قاطع على أن هذه الألفية هي نظم للمقدمة المحسبة، لكننا نعلم أن الشعر ليس كالنثر، فبذلك لم يستطع الآثاري أن ينقل نصوص ابن بابشاذ إلا في شرحه للألفية.

فمثلاً، يقول ابن بابشاذ في حديثه عن قسمة الأسماء:" وقسمة الأسماء كلها ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وما بينهما ويسمى المبهم"[3].

ويقول الآثاري في تقسيم الأسماء [4]:

وجملـــةُ الأســـما ثلاثـــاً تُقسَـــمُ قُـــلْ ظـــاهرٌ ومضـــمرٌ ومـــبهمُ

وهناك الكثير من الأمثلة التي ستمر معنا خلال هذه الدراسة توضح مدى العلاقة الوثيقة بين الألفية والمقدمة المحسبة.

---

[1] عامر، زين الدين شعبان الآثاري وألفيته في النحو كفاية الغلام (ص191).

[2] المرجع السابق، ص191.

[3] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص98).

[4] الآثاري، كفاية الغلام في إعراب الكلام (ص 42).

الفصل الأول

مقارنات في أصول التأليف بين ابن بابشاذ والآثاري

المبحث الأول: المنهج

المطلب الأول: منهج ابن بابشاذ

منهج ابن بابشاذ في الشرح

1. إنَّ أول ما يطالع الدَارِسة في شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ هو نهجه الأسلوب التعليمي، حيث تقوم طريقته في معالجة فصول (المقدمة)، على عرض الموضوع الرئيس والتعريف به، ثم يتبعه بشيء من التفصيل مع إيراد الأمثلة على الظاهرة النحوية التي يعرض لها.

فيقول في فصل الاسم:" الاسم ما أبان عن مسمى، شخصاً كان أو غير شخص، مثل: رجُلَ، وامرأة، وزيد وهند، ونحوه من المرئيات. وعالِم ومعلوم ونحوه من الصفات، وعلم وقدرة وفهم ونحوه من المعاني"[1].

ففي النموذج السابق يعرّف بالاسم، ثم يستدل عليه ببعض الأمثلة كما سبق. كذلك فهو يعلل لسبب التسمية بالاسم.

يقول في تعريف الفعل:" الفعل ما دلّ على حدث وزمان محصل "[2]. ثم يذكر سبب التسمية بقوله:" وإنما لقب فعلاً ليفرق بينه وبين المصدر الذي هو الحدث"[3].

ويعمد ابن بابشاذ في المقدمة إلى الإيجاز الدقيق، حيث يقدم القاعدة النحوية بطريقة مجملة.

2. أما عن منهج ابن بابشاذ في شرحه للمقدمة، فيقوم على أساس إيراد نص من المقدمة، ثم شرحه، فإذا انتهى من شرحه أورد نصاً آخر ثم شرحه. وهذا ما لوحظ في الفصول الثلاثة.

---

[1] ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة (ص98).

[2] المرجع السابق، ص193.

[3] المرجع نفسه، ص193.

وهي أنه كان يأتي دائماً في أول كل فصل أو مسألة بذكر عبارة المقدمة، وكان يبدأ دائماً بقوله: أما قولنا كذا ... فكذا ...، فيذكر عبارة المقدمة بعد أما قولنا، ثم يتبعها بالشرح والتعليق، ثم يذكر الأمثلة والشواهد التي توضح رأيه الذي أوجزه في المقدمة.

ولتوضيح هذا الأمر، تورد الدارِسة أنموذجاً من كتابه، قال أبو الحسن ظاهر في فصل الاسم (المقصور من الأسماء):

عبارة المقدمة:" وأما قولنا: ومنها نوع سادس يدخله التنوين وحده، أو ما قام مقامه من ألف ولام، أو إضافة. ولا يدخله رفع ولا نصب ولا جر، وهو كل اسم مقصور آخره ألف مفردة مثل: العصا عصاً، والمعطى والمنتمى إليه والمستدعى"[1].

عبارة الشرح:" فإن هذا هو النوع السادس ويسمى مقصوراً، وإنما سمي مقصوراً؛ لأنه قصر عن الإعراب كله، أي حبس عنه فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جر... "[2].

ولعلّ أهم ما يميز كتابه هذا؛ التفصيل بعد إجمال.

3. كما تجد الدارسة أن ابن بابشاذ يستعمل أسلوب الحوار والمناقشة في عرض المسألة ومناقشتها، وهي سمة بارزة من سمات منهجه في الشرح، فهو يورد هذه المسائل ثم يسرد رأيه فيها، وتوجيهه لها قائلاً: والجواب في ذلك، أو فإن قيل، أو فإن قال قائل، إلى غير ذلك من أضرب هذه العبارات.

وأسلوب الحوار والمناقشة من مناهج النحويين المتقدمين، لأنهم يهدفون من وراء ذلك الوصول إلى أفضل السبل في إيضاح تلك المسائل المصطنعة وتيسيرها للقارئ.

4. كما يعتمد ابن بابشاذ في كثير من الأحيان على أسلوب التعليل، وهذا الطابع أضحى يمثل سمة واضحة، يبتغي من ورائها المؤلف ترسيخ قواعد معينة في الأذهان وتدريب المتعلمين على مسائل محددة.

---

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص116).

[2] المرجع السابق، ص116.

منهج ابن بابشاذ في التأليف:

قسّم المؤلف النحو في كتابه إلى عشرة فصول بعد تمهيد بسيط، هذه الفصول هي:

فصل الاسم، فصل الفعل، فصل الحرف، فصل الرفع، فصل النصب، فصل الجر، فصل الجزم، فصل العامل، فصل التابع، فصل الخط.

لقد مهد ابن بابشاذ لكتابه شرح المقدمة المحسبة بتمهيد بسيط يبيِّن سبب إملاء المقدمة على أحد طلابه، وهو أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي سعيد[1].

وبعد التمهيد تناول ابن بابشاذ التعريف بعلم النحو، وذكر أن للنحو تفسيرين: لغوي، وصناعي، ثم انتقل للحديث عن الغرض الذي لأجله يحصل علم النحو، ثم الغرض إلى تحصله.

وفي نهاية هذا التمهيد، يبين سبب ترتيب الكتاب وفق الفصول العشرة، حيث قال:" والأهم فيها معرفة عشرة أشياء. فلأن مدار الكلام على هذه العشرة، لا ينفك كلام من جملتها أو بعضها، فالحاجة داعية إلى معرفتها. فلذلك أخذ المبتدئ بمعرفتها ... وأما قولنا: اسم وفعل وحرف، فإن هذه الثلاثة هي الأصول الأول التي لا يستغني عن تقدمة معرفتها لأنها أنفس الكلام. وما بعدها فإنما هو كلام على عوارضها الداخلة عليها. وكذلك اتفقت كتب متقدمي النحويين على البداية بها"[2].

ثم ذكر سرَّ هذا الترتيب فقال:" فإنما رُتِّبت هذا الترتيب لما تقدم من قوة الاسم، ومن توسط الفعل، ومن تأخّر الحرف. ثم قُدّم الرفع على النصب؛ لأنّه من حركات العُمَد التي هي للفاعل وشبهه وللمبتدأ وشبهه، ثم قُدّم النصب على الجر لأنّ النصب كثير، والمنصوبات أكثر من المرفوعات وأقل من المجرورات. ثم قُدّم الجر على الجزم لأنّ الجّر من إعراب ما هو مستحقٌ للإعراب، وهو الاسم، وليست الأفعال بمستحقة للإعراب في الأصل، وإنما إعرابها للشبه. ثم قدم العامل على التابع لأن العامل لابُدَّ منه؛ والتابع منه بُدٌّ. لأن التابع إنما يأتي

---

[1] انظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص87).

[2] انظر: المرجع السابق، ص91- 92.

محمولاً على غيره، والعامل يأتي لأمر يحتاج إليه في نفسه، ثم قدم التابع على الخط لأن التابع لاحق بالمتبوع فلحق بما تقدمه. ولم يبق إلا جعل الخط عاشراً"[1].

وبعد هذه المقدمة يدخل ابن بابشاذ في أول هذه الفصول وهو فصل الاسم، وقد قسمه إلى ثلاثة أقسام: الأسماء الظاهرة المعربة، والأسماء المضمرة، والأسماء التي لا ظاهرة ولا مضمرة ثم يبين خواص الأسماء.

- وفي فصل الفعل قسمه إلى حديث عن الماضي والحال وما يتصرف منها، وما لا يتصرف، ثم يبين خواص الأفعال.
- وفي فصل الحرف قسمه إلى حديث عن الحروف العاملة، فالحروف غير العاملة، ثم الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى.
- وفي فصل الرفع يبين علاماته، ثم جملة المرفوعات، والبناء على الضم.
- وفي فصل النصب يبين علاماته كذلك، ثم وضح جملة المنصوبات، ثم تناول البناء على الفتح.
- ثم ينتقل إلى فصل الجر، يفسر معناه، ويوضح علاماته، ثم يوضح بعدها جملة المجرورات ثم المبني على الكسر.
- وفي الفصل السابع – أي فصل الجزم – يبين علاماته، ثم جملة المجرورات، ويبين بعدها المبني على السكون.
- وبعدها عرض في الفصل الثامن العامل فعرفه، ثم تكلم عن العامل المعنوي وصفاته، ثم عالج العوامل اللفظية من الأفعال والحروف والأسماء العاملة.
- وفي الفصل التاسع تناول التوابع، وتكلم عن كل تابع على حدا وهي: التأكيد، والنعت، وعطف البيان والنسق، والبدل.
- والفصل الأخير يعالج فيه ابن بابشاذ موضوع الخط، فقد وضح سر اهتمامه به، وقسمه إلى حديث عن طريقة كتابة الممدود فالمقصور فالمهموز، ثم القطع والوصل فالحذف فالزيادة ثم البدل.

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص93).

فقد كان لأقسام الكلام من اسم وفعل وحرف النصيب الأكبر من كتاب ابن بابشاذ، ثم عرض بعدها لموضوع الإعراب والذي يشمل الرفع والنصب والجر والجزم، وختم كتابه بما يكمل ما سبق من العوامل والتوابع والخط.

الوضوح والسهولة في الشرح:

عالج ابن بابشاذ في كتابه (المقدمة المحسبة) أساسيات النحو، لكنه انتهج منهجاً مغايراً لما سبق، حيث اتسم منهجه بالوضوح والسهولة في الشرح، وربما يعود ذلك إلى أنه كان يملي كتابه على أحد تلامذته وهو أبو القاسم بن عبد الرحمن. ولبيان تلك الحقيقة، تورد الباحثة بعض النماذج:

قول المصنف في أول فصل الاسم (قسمة الأسماء):" أما قولنا: وقسمة الأسماء كلها ثلاثة، ومضمر، وما بينهما وهو يسمى المبهم. فإن هذا جواب عن القسمة التي تعرف بها الجملة، فتنحصر لك الأسماء كلها، لا يشذ عنك شيء منها. فإن قيل: فما الحاجة إلى قسمتها ثلاثة؟ وألاّ جُعلت كلها ظاهرة أو مضمرة أو أسماء إشارة؟ قيل: لكل واحد من ذلك غرض صحيح. فالغرض بالأسماء الظاهرة البيان عن ذات المسمى كرجل وزيد. والغرض بالأسماء المضمرة الاختصار من نحو: أنا وأنتِ وهو. والغرض بكل واحد من هذه الثلاثة غرض صحيح لا يغني عنه الآخر. ولا يخلو كل اسم ظاهر من جواز الثلاثة فيه"[1].

الدقة في التعبير:

اتسمَّ شرح ابن بابشاذ في كتابه (شرح المقدمة النحوية) بالدقة في التعبير، وعدم الإطالة والإطناب، كذلك فقد اهتم بإيراد الحجة في عرض القضية والمسائل المختلفة، وعمد في ذلك إلى العرض المنطقي.

ومن النماذج ما يتضح فيها دقة تعبيره وحسن عرضه وتعليله، والتسلسل المنطقي في عرض قضايا النحو، حيث يرتب الأمور على بعضها.

---

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص98).

قال ابن بابشاذ في فصل الاسم (قسمة الأسماء):" وأما قولنا: أما الظاهر فهو كل ما دلّ بظاهره وإعرابه على المعنى المراد به. فإن الدلالة دلالتان: دلالة تدل دلالة الذات، ودلالة تدل دلالة الإعراب. فدلالة الذات هي التي تدل على ذات الشيء في نفسه. ودلالة الإعراب هي التي تدل على عوارضه التي تعرض فيه. ألا ترى أنك إذا قلت ما أحسنْ زيد بإسكان النون والدال، يفهم من زيد معنى الشخص في ذاته. ولا يعرف ما قصدت إليه من المعاني، ومن نفي الإحسان عنه، أو إثبات الحُسن له، أو الاستفهام عن ذلك. فإذا أردت إثبات الحسن له على طريق التعجب قلت: ما أحسن زيداً، بالنصب. وإذا أردت الاستفهام جررت زيداً، ورفعت أحسن، فقلت: ما أحسنُ زيدٍ؟ فهذه معانٍ ثلاثة لم يفرق لك بين كل واحد منها وبين الآخر إلا الإعراب. فبان لك أن الاسم الظاهر ما دلّ بظاهره وإعرابه على المعنى المراد به. وبان لك شدة الحاجة إلى معرفة الإعراب لمعرفة كمعرفة الذات. وكما لا يصح أن تجهل معرفة الذات فيما هذه سبيله، كذلك لا يصح أن تجهل معرفة الإعراب. لأن البيان مرتبط بهم جميعاً"[1].

وهكذا يتضح لنا من خلال استعراض النموذج السابق دقة المؤلف في التقسيم وحسن تعبيره المؤدي إلى الفهم والاستيعاب الذي دعمه بأمثلة وأدلة وعلل مختلفة، وكذلك ما رأته الباحثة من حسن الترتيب وهو يعرض مسائله النحوية، مما يجعل القارئ يسترسل في القراءة والفهم حتى يصل إلى الحقيقة أو القاعدة النحوية التي أراد ابن بابشاذ أن يوصلها له.

مزج النحو باللغة والصرف:

من الخصائص العامة لكتاب شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، أن المؤلِف مزج بين النحو والصرف، ولم يفرد باباً خاصاً للصرف؛ بل تحدث عن أوزان الاسم في فصل الاسم، وأوزان الفعل في فصل الفعل.

فقد اهتم ابن بابشاذ في كتابه المقدمة النحوية وكذلك شرحها، بإيراد بعض الإشارات اللغوية والصرفية، ولعا هذا الاهتمام بالمزج ينبع من كون علوم اللغة جميعاً يخدم بعضها بعضاً، فليس هناك حدودٌ أو انفصالٌ بين علم النحو وفقه اللغة وعلم الصرف، فكلها يتعلق بالكلمة وبنيتها وإعرابها واستعمالها.

---

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص ص98 – 99).

وأكتفي بإيراد أربعة نماذج مختلفة توضح بعض الإشارات اللغوية والصرفية التي أشار إليها ابن بابشاذ في كتابه شرح المقدمة المحسبة:

1. قال المصنف في فصل الاسم (الأسماء الظاهرة المعربة):" وكل ذلك إذا وصل بكلام بعده ثبت فيه تنوينه وحركته. وإذا وقف عليه سقط منه تنوينه وحركته غالباً – ما خلا النص فإنه يبدل من التنوين فيه ألف ... وإنما قلنا غالباً احترازاً من وجوه أُخر تجوز في الوقف على المرفوع، وهي الإشمام والرَّوم والتضعيف ونقل الحركة. والسكون هو الأصل الأغلب الأكثر من هذه الوجوه فلذلك قلنا غالباً فمن سكّن فهو الأصل لأنه سلب الحركة بالجملة. ومن أشمّ أو رام أو نقل أو ضاعف فإنما هو حرص على بيان الحركة التي كانت في الوصل. وأما المنصوب فليس فيه في الغالب إلاّ وجه واحد، وهو أن تبدل من التنوين ألفاً .... "[1].

يتضح مما سبق أن ابن بابشاذ تناول مصطلحي الروم والإشمام وهما من الأمور الصوتية.

2. قال ابن بابشاذ في فصل الاسم (الاسم المقصور):" فإن هذا هو النوع السادس ويسمى مقصوراً، وإنما سمي مقصوراً، لأنه قصر عن الإعراب كله، أي حبس عنه فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جر. وإنما امتنع ذلك من قبل أن الألف ساكنة أبداً لا تتحرك بحركة. وتحريكها يؤدي إلى ردِّها إلى أصلها. وردها إلى أصلها يؤدي إلى ثقل استعمالها؛ لأن الأصل في " عصا ": عَصَوٌ. وفي " فتى ": فَتَيٌ. فلما ثقل هذا وقد تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، قلبته ألفاً بعد أن حذفت حركة الضمة التي كانت على الواو، لأن حرف العلة لا يقوى بعد إيهانه بالسكون. ولمّا قلبته ألفاً التقى الساكنان، الألف والتنوين، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. وخصصتها بذلك دون التنوين لأن على حذفها دليلاً، وهو الفتحة التي قبلها. فإذا قلت: هذه عصاً، ومررت بعصاً. ففيه قلب وحذف على ما شرحناه. وهو أنّ الحذف حذفان، حذف الحركة للإيهان، وحذف الألف لالتقاء الساكنين"[2].

حيث تناول ابن بابشاذ مصطلحات الإيهان، والقلب والحذف، وهي مصطلحات صرفية.

---

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص ص103– 104).

[2] المرجع السابق، ص ص116 – 117.

3. قال ابن بابشاذ في فصل الاسم (الأسماء الستة):" مثاله: فمٌ، ورأيت فماً، وعجبت من فمٍ. وإنما أبدل في الإفراد من الواو ميماً دون غيرها. لأن الميم من مخرج الواو، والواو من الشفتين، فهما متقاربتان"[1].

يتضح أن ابن بابشاذ قد تعرض لمخارج الحروف، وهي من الأمور الصوتية.

4. قال المصنف في فصل الاسم (الأسماء الستة):" فإن قيل: فأي شيء من هذه الستة يعرب تارة بالحركة وتارة بالحرف وتارة بالتقدير؟ فقل: (الحَمُ) وذلك أن فيها ثلاث لغات. الهمز، والقصر، وأن تكون كأخواتها ... "[2].

التجديد في منهج التأليف:

تناول ابن بابشاذ في مقدمته معظم أبواب النحو، مرتبة ترتيباً منطقياً، فقد عرض موضوعات المقدمة وقسمها إلى أبواب بطريقة لم تكن معروفة، حيث قسم المقدمة إلى عشرة فصول، وأدخل تحت كل فصل من هذه الفصول فصولاً أخرى اعتبرها فروعاً لهذه الفصول الرئيسية. ويذكر ابن بابشاذ أن الثلاثة الأولى هي أصول الفصول السبعة الباقية، ولذلك بدأ بها.

لم يخالف ابن بابشاذ الزجاجي في شرحه كتاب الجمل، ولم يزد عليه إلا أنه بدأ الكتاب بمقدمة عامة عن النحو، ونشأته والغرض به وطريق معرفته، إلا أن ابن بابشاذ قد أضاف بعض أبواب الهجاء والشكل.

كما تجد الدارسة أن ابن بابشاذ اتفق مع متقدمي النحويين في فصوله الأولى لهذا الكتاب.

وقد علّل ابتداءه بالاسم أن كل شيء محمول على الاسم؛ لأن الله تعالى لما امتنّ على نبيه آدم عليه السلام، قال: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾[3].

---

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص124).

[2] المرجع السابق، ص 126.

[3] [البقرة: 31].

وقد أوضح ابن بابشاذ طبيعة هذه الفصول العشرة بقوله:" كل فصل من هذه الفصول فهو مشتمل على ثلاثة أشياء، ما هو في نفسه، وما قِسْمته، وما حُكمه، لأنَّ بمعرفة هذه الأشياء الثلاثة يتحصل الغرض في كل ما يفسر في هذه المقدمة"[1].

وما يميز ابن بابشاذ في كتابه شرح المقدمة النحوية، ميله إلى العموم أكثر من ميله إلى التفريعات والخصوصيات، فقد وضع ركائز ثلاث ثم انطلق منها إلى فصول عامة تناولها بشيء من الشمول، وقليل من التفصيل، رغبة منه في التيسير على القارئ أو الباحث، وكذلك علاج النحو كله في هذا الكتاب.

الحصر والإحصاء:

لاحظت الدارِسة من خلال تتبع منهج ابن بابشاذ أنه يحصي الكثير من المسائل والقضايا النحوية بطريقة رقمية دقيقة.

ومن نماذج حصره:

1. " وقسمة الأسماء كلها ثلاثة "[2].
2. " وجملة الأسماء الظاهرة المعربة عشرة أنواع "[3].
3. " وقسمة الأفعال ثلاثة: ماضٍ، ومستقبل، ولا ماضٍ ولا مستقبل وهو الحال"[4].
4. في فصل الحروف يقول:" وقسمته ثلاثة: حروف عاملة، وحروف غير عاملة، وحروف تعمل على صفة ولا تعمل على صفة أخرى"[5]. ثم يحصي الحروف العاملة فيقول:" وأما الحروف العاملة فثمانية وثلاثون حرفاً"[6]، ويقول في الحروف غير العاملة:" وأما الحروف التي ليست عاملة فنيف وأربعون حرفاً"[7]، والحروف

---

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص94).
[2] المرجع السابق، ص98.
[3] المرجع نفسه، ص 99.
[4] المرجع نفسه، ص194.
[5] المرجع نفسه، ص 216.
[6] المرجع نفسه، ص 216.
[7] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص 250).

التي تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى فيقول:" وأما الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى فهي تسعة"[1].

الإجمال بعد تفصيل:

لقد بدا واضحاً من خلال دراسة كتاب شرح المقدمة النحوية أن أبا الحسن بن بابشاذ يميل كثيراً إلى تلخيص المسألة، وإجمالها بعد أن يفصلها ويشرحها ويذكر كل الآراء حولها، فقد كانت هذه طريقته في معظم مسائله.

وهذه طريقة جيدة في التأليف، فتعطي للقارئ مجالاً رحباً للإلمام بالحقائق وتذكرها مهما كثرت أو طال شرحها، فهو في النهاية يقدمها موجزة يحفظها ويفهمها الطالب دون جهد أو عناء.

ومن ذلك قوله في آخر فصل الاسم (خواص الأسماء) بعد حديث طويل في فصل الاسم عرضاً له مسبقاً:" وجملة الأمر أن خواص الأسماء كلها لا تخلو من أربعة أقسام. إما أوله مثل حروف الجر، وحروف النداء، ولا التعريف. وإما آخره، مثل: تنوين التمكين والتنكير، والتثنية، والجمع المنقلبين، وتاء التأنيث المنقلبة في الوقف هاء، وألفي التأنيث المقصورة والممدودة، وياءي النسب، وإما من جملته، مثل التصغير والتكسير والإضمار. وإما من معناه، مثل كونه مخبراً عنه وبه، وفاعلاً، ومفعولاً، ومعرفاً، ومنكراً، ومنعوتاً"[2].

---

[1] المرجع السابق، ص 274.

[2] المرجع نفسه، ص189.

المطلب الثاني: منهج الآثاري

منهج الآثاري في الشرح:

1. يبدأ الآثاري أولاً بذكر ترجمة الباب الذي سيشرحه يُصَدِّرها بقوله: ثم قلت، ويعقب الترجمة نص الألفية، يأتي بعدها شرحه للأبيات مصدراً بقوله: وأقول.

مثال لما سبق: (الاسم المضمر)

" ثم قلت:

مُضْـــــمَرُها مـــــا دَلَّ علـــــى حُضـــــورِهِ أو غَيْبِـــــهِ كـــــاقْتلا

وأقول: القسم الثاني من أقسام الأسماء المضمر، ... "[1]. ويكمل الشرح.

2. يعتبر بعض المباحث المتعلقة بالموضوع الرئيسي فروعاً له وميّزها بالذكر في ترجمة الباب بقوله: وفروعه كذا، وفي نص الألفية يبدأ كل مبحث بقوله: فرع. حيث جعل للمضمر فروعاً خمسة هي: ما يصلح للوصل والفصل[2]، معرفة التاءات التي تحلت بأنواع البناء[3]، ما جاء للمفرد والمثنى بلفظ الجمع[4]، ضمير الشأن[5]، ضمير الفصل[6]، وجعل الموصول[7] فرعين هما: أحوال (أي)، في الإعراب والبناء[8]، الإخبار عن الذي والألف واللام[9]، وجعل للبناء الأصلي ثلاثة فروع[10]، العلم المختوم بـ (ويه)[11]. وأمس[12]، المركبات[13].

---

[1] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 37).

[2] المرجع السابق، ص19.

[3] المرجع نفسه، ص25.

[4] المرجع نفسه، ص27.

[5] المرجع نفسه، ص27.

[6] المرجع نفسه، ص41.

[7] المرجع نفسه، ص8م8.

[8] المرجع نفسه، ص148.

[9] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 173).

[10] المرجع السابق، ص183.

[11] المرجع نفسه، ص185.

[12] المرجع نفسه، ص190.

[13] المرجع نفسه، ص 201.

3. يتبع في شرحه طريقة النحاة التقليدية، حيث يبين القاعدة أولاً يعقبها الشاهد والمثال، مضمناً شرحه الخلافات النحوية والآراء والنقولات للمسألة[1].
4. يتميز أسلوب الآثاري بأنه أسلوب تعليمي، ويستخدم السؤال الافتراضي حيث يقرر بعض المسائل بطريق السؤال والجواب، فكان الآثاري يطرح التساؤل بقوله: فإن قال قائل، أو فإن قلتَ، ويذكر ما يتعلق بما هو بصدده، ثم يتبعه بالإجابة مبدوءة بقوله: قلنا أو قلت، أو فالجواب على ذلك. والأمثلة كثيرة على ذلك[2].
5. يخص بعض المسائل بذكرها منفردة – للفت انتباه القارئ – تحت عناوين مميزة هي: تنبيه[3]، فائدة[4]، تتميم[5]، تكميل[6]، مسألة[7]، تذييل[8].
6. الإسهاب: حيث يعمد الآثاري إلى الإطالة في الشرح والزيادة في الإيضاح، وهو ما يعرف بالإسهاب أو الإطناب، منها ذكر إعراب الواضحات إعراباً تفصيلياً لا حاجة له، وكثرة الأمثلة دون الحاجة إلى ذلك.
7. يذكر – أحياناً – بعض الفوائد غير النحوية، سواءً ما يتعلق منها باللغة[9]، أو بالتراجم[10]، أو بالتفسير[11]. ومنها في فصل الحرف عند حديثه عن معاني (أو) يذكر فائدة تتعلق بالبيت الشعري ويترجم لصاحبه، يقول:" ومن ذلك قول النابغة:

قالــــتْ ألا لَيْتَمَــــا هــــذا الحمــــامُ لنــــا إلـــــى حمامتنـــــا أو نصـــــفه فقـــــد [12]

ويقويه أنه يُروى: ونصفه.

هنا فائدة حسنة تتعلق بهذا البيت، لا بأس بذكرها في هذا المحل، قال الشيخ جمال الدين أبو الفرج بن الجوزي – رحمه الله – في كتابه المسمى (أحكام النساء) في الباب العاشر

---

(1) انظر: البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ص 26، 43، 192).
(2) المرجع السابق، ص38.
(3) انظر: المرجع نفسه، ص5، 74، 105.
(4) انظر: المرجع نفسه، ص87، 157.
(5) انظر: المرجع نفسه، ص10، 81.
(6) انظر: المرجع نفسه، ص10، 126.
(7) انظر: المرجع نفسه، ص12، 87.
(8) انظر: المرجع نفسه، ص9، 112.
(9) انظر: البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 34، 67، 135، 172).
(10) انظر: المرجع السابق، ص68، 186.
(11) انظر: المرجع نفسه، ص 256.
12 الذبياني، الديوان (ص 84).

بعد المائة في ترجمة زرقاء اليمامة:" وبنظر هذه المرأة يضرب المثل، وكانت قد نظرت إلى سرب من حمام طائر فيه ست وستون حمامة، وعندها حمامة واحدة، فقالت:

لَيْـــــتَ الحمـــــامَ لِيَـــــهْ إلـــــــــى حمامتيـــــــــهْ
ونصـــــــــفهُ قَدِيَـــــــــهْ تَـــــمَّ الحمـــــامُ مائـــــهْ [1]

فقال النابغة يخاطب النعمان:

واحكُـــمْ حكـــمِ فتـــاةِ الحـــيِّ إذ نَظَـــرَتْ إلـــى حمـــام شِـــراعٍ واردِ الثَّمـــدِ
قالـــتْ ألا ليتمـــا هـــذا الحمـــامُ لنـــا إلـــى حمامتنـــا أو نصـــفُه فَقَـــدِ
فحَسَـــبُوهُ، فـــأَلْفوهُ كمَـــا ذَكَـــرَتْ تسـعاً وتسـعينَ لـم تَـنْقُصْ ولـم تَـزِدِ
فَكَمُلَـــتْ مائـــةً فيهـــا حمامتُهـــا وأسْـــرَعَتْ حِسْـــبَةً فـــي ذلـــك العـــددِ [2]

... ويقول: وهو النابغة الذبياني، واسمه زياد بن معاوية، ويكنى أبا أمامة، وأبا عقرب، بابنتين كانتا به، ولقب النابغة؛ لأنه قال الشعر بعدما كبر، وقيل: هو مشتق من قولهم: نبغت الحمامة، إذا تغنت، وقيل لاستعماله كلمة نبغت، ونبغ في شعره كثيراً"[3].

8. يلخص شرحه – أحياناً – بعبارات موجزة يضمنها خلاصة الأحكام والقواعد المذكورة في الشرح المسهب[4].

يقول في حديثه عن موارد الإعراب والبناء ملخصاً ما سبق ذكره من شرح للقواعد المتعلقة بهذا الموضوع:" والحاصل مما ذكر: أن أنواع الإعراب أربعة، وأنها يعرب بها الاسم، والفعل المضارع خاصة، لأن الحرف لا حظّ له في الإعراب، كما لا حظّ له في التصريف. وأنّ اثنين منهما يشتركان في الاسم وفي الفعل المضارع أيضاً وهما الرفع والنصب، وأنّ اثنين منهما يقع التخصيص منهما وهما الجر والجزم، فالجر مخصوص بالأسماء والجزم مخصوص بالأفعال، وقد انتهى ذلك"[5].

---

1 البغدادي، خزانة الأدب (ج1/ 257)

2 الذبياني، الديوان (ص ص 84–85)

[3]محمد، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 328 – 329).

[4]انظر: محمد، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 74، 68، 121، 195).

[5] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 8).

9. يوضح بعض الأمثلة أثناء الشرح، وذلك للتوضيح وإيصال المعلومة التي تشتبه على القارئ[1].

10. كثيراً ما يشير إلى مسائل سبق شرحها، أو أخرى سيأتي شرحها، مما يؤدي إلى ربط أبواب الكتاب بعضها ببعض، لكي تكون الصورة واضحة في ذهن القارئ[2]. فقد اهتم الآثاري بإحالة القارئ على ما تقدم بيانه أو على ما سيأتي بيانه، فيذكر ما تدعو إليه الحاجة في بيان مجمل، ثم يحيل على موضع المسألة، وكانت الإحالات بقوله: ما سيأتي بيانه، أكثر بطبيعتها في الفصل الأول من الكتاب، وقد تعددت ألفاظ تلك الإحالات، منها: الإشارة إلى موطن الإحالة باسم الباب، مثل قوله:" وأما ذكر أقسام الجملة وأحوال العائد وبيان الأصول والفروع من الأسماء الموصولة فسيأتي البيان على ذلك كله في باب الموصولات إن شاء الله تعالى"[3].

11. يربط – دائماً – شرحه بألفيته حيث يقول: وإلى ذلك أشرت بقولي، وذلك يؤدي إلى تقوية الصلة بين الألفية والشرح ووضوحهما عند القارئ[4].

12. يخص – أحياناً – بعض ألفاظ الألفية بتوضيح وبيان ليظهر مراده من نظمها[5].

منهج الآثاري في النقل عن المتقدمين:

ينقل الآثاري في شرحه نقولات عديدة في مجالات النحو واللغة، وقد اتخذ الآثاري في نقله عن المتقدمين طرقاً وأساليب مختلفة ينسبها – في الأغلب – إلى قائلها، ولا يدخلها في قوله، بل يشير إلى انتهاء النص المنقول بقوله: انتهى كلامه، أو انتهى ذلك، أو انتهى، أو انتهى هذا.

1. العزو في النقل إلى اسم صاحب النص وكتابه الذي نقل عنه، وهذا من أدق أساليب النقل. ومن أمثلة ذلك:

- قال الأمين المحلى في حواشيه على الدرة:" هذا الكلام مردود من خمسة أوجه ... "[6].

---

[1] انظر: المرجع السابق، ص42، 74، 85، 136.

[2] انظر: المرجع نفسه، ص52، 76، 88، 89، 243.

[3] المرجع نفسه، ص115.

[4] انظر: البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 4، 11، 23).

[5] انظر: المرجع السابق، ص16، 26، 54، 68، 72، 135.

[6] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج 2/ 16).

- ومنه قول الحريري – رحمة الله عليه – في شرح الملحة:" والحد ما يمنع الشيء المحدود من الخروج عما حدّ به ويمنع غيره من الدخول فيه، ... "[1].
- ومنه أيضاً قوله:" نبّه على ذلك الحريري في (الدُّرة) بقوله: ... "[2].
- يقول:" وإليه أشار ابن هشام الأنصاري بقوله في (المغني) ... "[3].

2. الاكتفاء في النقل باسم صاحب النص دون الإشارة إلى من كتبه، وهذا هو الأكثر وروداً لدى الآثاري فيقول مثلاً: قال الفراء، وقال الفزاري[4]، قال سيبويه[5]، منها قوله في فصل الحرف عن معاني على:" وإلى ذلك أشار ابن الحاجب بقوله: وعن للمجاوزة، وعلى للاستعلاء، وقد تكونان اسمين بدخول من"[6].
3. الإشارة إلى اسم الكتاب فقط، دون ذكر اسم صاحب الكتاب، فيقول: قال صاحب كتاب كذا، مثل: ذكرها صاحب (الصحاح)[7]. ويمكن التمثيل بقول الآثاري في معاني على:" وذهب صاحب الكافي إلى أن معانيها ثلاثة، وهي: الاستعلاء، واسمية، وفعلية، ولفظه:" وأما على فمعناه الاستعلاء، إما حقيقة..."[8].

يقول أيضاً:" وإلى ذلك أشار صاحب (الفريد) بقوله في تفسير قوله تعالى:" فاقطعوا أيديهما"، قال:" يريد يديهما وهما اليُمينان؛ لأن المقطوع من السارق والسارقة يميناهما، ويعضده قراءة من قرأ:" والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم"، وهي قراءة عبد الله بن مسعود، وإنما وضع الجمع موضع الاثنين؛ لأنه ليس في الإنسان سوى يمين واحدة، كالرأس، والقلب..." [9].

4. ينقل الآثاري – كثيراً – نقلاً عاماً، منسوباً إلى جماعة بألفاظ مبهمة كأن يقول قالت النحاة، أو قال المحققون، أو قال بعضهم، ونحو ذلك، وقد ورد هذا كثيراً في كتابه. وهذه أمثلة على طريقته:

---

[1] المرجع السابق، ص23.
[2] انظر: المرجع نفسه، ص 148، 200.
[3] انظر: المرجع نفسه، ص160.
[4] انظر: البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 152).
[5] انظر: المرجع السابق، ص155.
[6] محمد، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 342).
[7] انظر: البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 151).
[8] محمد، الهداية في شرح الكفاية ج2/ 345).
[9] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 33).

- " ولهذا قطع المحققون بقوة للرفع على النصب والجر، أما على النصب فلأنه كالفضلة وأما على الجر فلصحة الاستغناء عنه بالنصب "[1].
- يقول: والصحيح ما ذهب إليه الجمهور[2] .
- يقول: ومن ذلك قول القائل: زارني من أحبه[3].
- يقول في معاني حرف النون:" وأما كونها للذكور، وهي المشار إليها بقولي:" وذكروا" فهي كقول القائلين: نحن عصبة، فإنها حرف من ضمير الجماعة المذكرين"[4].

5. النقل دون إشارة وهذه بعض الأمثلة:

قال في الإجابة على سؤال مفترض عن علة تقسيم الاسم إلى ظاهر ومضمر ومبهم:" لأن أغراض العالم مختلفة فيها فالغرض بالأسماء الظاهرة: البيان عن ذات المسمى ..."[5].

عناية الآثاري بالحدود النحوية:

بالغ الآثاري في اهتمامه بالحد، وحرص على أن يكون جامعاً مستوفياً للشروط التي نص عليها أصحاب المنطق؛ مما أدى به إلى تخطئة أعلام النحاة وتفنيد أقوالهم، فهو بعد أقوالهم يصوغ تعريفاً من خلالها يراه جامعاً مستوفياً للشروط، ثم يشيد به ويفضله على غيره.

وقد ذكر المؤلف تنبيهاً طويلاً في ثلاث صفحات في الحد وما يتعلق به من شروط، وذكر من خالف من النحاة والرد عليهم[6]. يقول تحت عنوان تنبيه:" اعلم أن الحد في اللغة هو: المنع، ومنه قول الحريري – رحمة الله عليه – في شرح الملحة:" والحدّ: ما يمنع الشيء المحدود من خروج عما حُدَّ به ويمنع غيره من الدخول فيه، ومنه اشتقاق حدود الدار، ومنه سمي البواب: حداداً لمنعه الطارق من الدخول". انتهى كلامه. ومنهم من يعبر عن عن الحد بالتعريف، أو بالعلامة، أو بالرسم، أو بالحقيقة، وكلها ألفاظ مترادفة – على خلاف فيها – انتهى ذلك. وفي الاصطلاح هو: المعرف الجامع المانع"[7]. وبعد أن يبين المعنى اللغوي والاصطلاحي للحدّ،

---

[1] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج 2/ 23).
[2] انظر: البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 172).
[3] انظر: المرجع السابق، ص 159.
[4] محمد، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 322).
[5] محمد، الهداية في شرح الكفاية، ص 160.
[6] محمد، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ص ص 16- 18).
[7] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج 2/ 16).

ويذكر أقوال النحاة في ذلك، يتحدث عن عدد هذه الحدود، يقول:" إذا عرفت ذلك، فاعلم أن جميع حدود الأسماء خمسون حداً، وهي في هذا الباب وأما حدود غيرها من كلم العربية فهي أيضاً خمسون حداً، والناس يذكرونها متفرقة في أبوابها، لكني جمعتها في آخر هذا الباب، فإنه لابأس بجمع المتفرق؛ عوناً على تقريب استخراجها للطالبين، فمن أراد الوقوف عليها فليوجه وجهه إليها. والله الموفق. وأما أقوال النحاة في تحديد هذه الخمسين فإنها عديدة وأقلها إذا اتفقوا على شيء من الحدود واحد وأكثرها إذا اختلفوا في شيء عشرة، وجملتها كما ستراه على التفصيل مرتباً – إن شاء الله تعالى– "[1].

ثم يسرد حدود كل مصطلح، يقول:" فمنها للظاهر خمسة، ومنها للمضمر ثلاثة، ومنها للمبهم واحد، ومنها للمعرب واحد، ومنها للمبني واحد، ومنها للممدود ثلاثة، ومنها للمقصور خمسة، ومنها للمنقوص اثنان، ومنها للمصروف اثنان، ومنها للممنوع من الصرف اثنان، ومنها للنكرة خمسة، ومنها للمعرفة خمسة، ومنها للمذكر واحد، ومنها للمؤنث واحد، ومنها للمكبر واحد، ومنها للمصغر واحد،..."[2]. وهكذا يذكر حدود كل مصطلح على وجه الإجمال ثم يفصل بعد ذلك كل حد في موضعه.

ولعلّ السبب في ذلك هو تأثره بالمنطق، ويظهر في قوله:" لا يمكن الخوض في علم من العلوم إلا بعد تصور ذلك العلم"[3].

الحصر والإحصاء:

من منهج الآثاري المتميز الحصر الذي يمهد به لكثير من الأبواب فيقول: ومسائل هذا الباب تنحصر في كذا وكذا مسألة ثم يبدأ بالشرح.

وقبل أن يبدأ في سرد أقوال النحاة وتعريفاتهم يذكر عددها ثم يسردها بعد ذلك، وهذا في كل باب تقريباً، فيقول: وقد اختلف النحاة في تحديده على خمسة أقوال؛ أي أقوال النحاة في تحديد الاسم، ثم يبدأ في سرد أقوال النحاة.

---

[1] البيشي، الهداية في شرح الكفاية ، (ج 2/ 18).

[2] البيشي، الهداية في شرح الكفاية ، ص ص18 – 19.

[3] المرجع السابق، ص 14.

ومن نماذج حصره:

1. أنواع الإعراب والبناء وهي ثمانية. يقول في ألفيته:

أنـــواعُ إعـــرابِ الكـــلامِ أربعـــهْ وهـــي بـــأنواعِ البنـــاءِ مُتْبَعَـــهْ
رَفـــعٌ ونَصـــبٌ ثـــم جَـــرٌّ جَـــزْمُ سُـــكونٌ أو كَسْـــرٌ وفـــتحٌ ضَـــمُّ [1]

ثم يقول في شرح هذين البيتين في الهداية:" أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب، والجر، والجزم. وأنواع البناء أربعة: الضم والفتح والكسر والسكون"[(2)].

2. موارد الإعراب والبناء وهي ثمانية. في النقطة السابقة حصر الآثاري أنواع الإعراب والبناء، هنا يقوم بحصر موارد الإعراب؛ أي الأماكن التي يرد فيها الإعراب، يقول في ألفيته:

الرفـعُ فـي اسـمٍ ثُـمَّ فـي المضـارعِ والنَّصـبُ فيهمـا بِغَيْـرِ مـانِعِ
والجـرُّ باسـمٍ خُـصَّ ثُـمَّ الجـزمُ فـي مُضَـارعٍ حقًّـا بـإعرابٍ يفـي
والفـتحُ فـي الـثلاثِ والسـكونُ مَـعَ البِنـاءِ مثلَـه يكـونُ
والضـمُّ والكسـرُ لِغَيـرِ الفعـلِ ونـابَ بعـضُ نَوَيـا عـن أصـلِ [3]

ويقول في الشرح:" موارد الإعراب هي: الأماكن التي يرد فيها الإعراب من الأسماء والأفعال، وقد علمت فيما تقدم أن أنواع الإعراب أربعة وهي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم. وأن أنواع البناء أربعة وهي: الضم، والفتح، والكسر، والسكون. وتقدم الكلام على أقسامها. والكلام الآن على مجالها. فأقول: أما الرفع والنصب فيشتركان في الاسم والفعل المضارع، نحو: زيد يقوم، وإن زيداً لن يقوم، وأما الجر فيختص بالاسم نحو: بزيد، وأما الجزم فيختص بالفعل نحو: لم يضرب"[(4)].

3. ما يستوي فيه لفظ المنصوب والمجرور وهو خمسة مواضع. يقول في الألفية:

ويســـتوي المنصـــوبُ والمجـــرورُ فـــي خمســـةٍ أولُهـــا الضـــميُر

---

[1] الآثاري، كفاية الغلام في اعراب الكلام ص 41 .

[(2)] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج 2/ 6).

[3] الآثاري، كفاية الغلام في اعراب الكلام ص ص 41 –42 .

[(4)]البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2 / 7).

ثُـــمَّ الْمُثنَّـــى ثُـــمَّ جمـــعٌ قـــد سَـــلِمْ فـــي حَالَتَيْـــهِ ثُـــمَّ ممنـــوعٌ عُلِـــمْ [1]

ويقول في الشرح:" وأقول: المواضع التي يستوي فيها لفظ المنصوب والمجرور خمسة: أولها الضمير، وثانيها المثنى، وثالثها جمع المذكر السالم، ورابعها جمع المؤنث السالم، وخامسها الممنوع من الصرف"[2].

4. حصره للضمائر في ستين ضميراً[3].
5. البناء الأصلي وهو عشرون نوعاً[4]، البناء العارض وهو ستة أنواع[5].
6. حصر الآثاري الأسماء في خمسين قسماً حيث قال:" فاعلم أن جميع حدود الأسماء خمسون حداً وهي في هذا الباب، أما حدود غيرها من كلم العربية فهي أيضاً خمسون حداً، وأما أقوال النحاة تحديد هذه الخمسين فإنها عديدة، وأقلها إذا اتفقوا على شيء من الحدود واحد وأكثرها إذا اختلفوا في شيء عشرة ... فمنها للظاهر خمسة ومنها للمضمر ثلاثة ومنها للمبهم واحد، ومنها للمعرب واحد ... إلخ"[6].

---

[11] المرجع السابق، (ج2/ 11).

[2] المرجع السابق، (ج2/ 11 – 12).

[3] انظر: المرجع السابق، ص422.

[4] انظر: المرجع نفسه، ص 183.

[5] انظر: المرجع نفسه، ص 228.

[6] البيشي، الهداية في شرح الكفاية ، ص ص 18–19.

المطلب الثالث: الموازنة بين المؤَلفين

اتفق الآثاري مع ابن بابشاذ في تقسيم الفصول، فجاءت مرتبة في أغلبها، إلا الفصل الأخير فقد كان عند ابن بابشاذ الخط، أما عند الآثاري فكان فصل الحذف. هذا بالإضافة إلى أن الآثاري اهتمّ بوضع افتتاحيات لشرح الألفية، وهي خطبة الناظم والتي يوضح فيها ما سيكون داخل هذا الشرح، ثم مهّد لعلم النحو العربي فتحدث فيه عن تعريف علم النحو، ثم انتقل للحديث عن الإعراب والبناء، وأنواعهما والأماكن التي يرد فيها الإعراب من الأسماء والأفعال، ولم يكتف بتعريف واحد لكل موضوع، بل عرّف كل مصطلح نحوي وذكر آراء النحاة، وأسهب كثيراً في إيراد حدود كل مصطلح، ثم اختار تعريفاً جامعاً ارتضاه لطالب العلم للتسهيل عليه في الحفظ. وهذا يوضح مدى اهتمام الآثاري بالحدود والتي أفرد لها فصلاً كبيراً في بداية شرحه.

أما ابن بابشاذ فلم يتطرق للمقدمات التي ذكرها الآثاري، إنما اقتصر تمهيده لشرح المقدمة المحسبة بذكر أصول الاستنباط في النحو العربي وهما السماع والقياس، ثم شرع بفصل الاسم والحديث عن أقسام الاسم. وهنا يجب التنويه إلى أن ابن بابشاذ دمج في شرح المقدمة الجانب النظري مع الجانب التطبيقي فلم يفصل الإعراب بفصل منفرد كما فعل الآثاري.

وقد لاحظت الدارِسة قلة الشواهد، فشرحه كان شرحاً موجزاً، واقتصر في شواهده على موضع الشاهد، وليس كما هو الحال عند الآثاري، فمن خلال الموازنة بين شرح الألفية وشرح المقدمة، يوجد فرق واضح في الحديث عن كل مسألة، فالآثاري بعد أن ينهي القاعدة وشرحها يستطرد بذكر فوائد لغوية أو نحوية أو صرفية أو ترجمة لصاحب البيت الشعري، وقد وضع هذه الفوائد تحت عناوين تفصيلية وهي (تكميل، تنبيه، مسألة، تذييل).

وترى الدارسة أن هناك تشابهاً في المنهج المتبع في ترتيب الفصول في الكتابين، فقد قسم ابن بابشاذ أبواب الكتاب إلى فصول، تناول في كل فصل منها مسألة من مسائل الباب، ولم يضع لهذه الفصول عناوين، ولكن حدودها تظهر للمتمعن في شرحه.

ويمكن القول بأن الآثاري قلّد ابن بابشاذ في ترتيب الفصول، إلا أنه حاول أن يستطرد في المسائل النحوية، ويعتني بذكر الفوائد اللغوية، فشرح الآثاري شرح مطول، وفيه ذكر لآراء علماء كُثر في النحو سواء أكان من السابقين أو من المعاصرين له.

اتّسم شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ بالمزج بين علمي النحو والصرف، لكن الآثاري لم يكن كذلك إلا في المواضع التي نقلها حرفياً عن ابن بابشاذ في فصل الفعل في حديثه عن أوزان الفعل وأقسامه.

إن الآثاري وابن بابشاذ قد سلكا في شرحهما الأسلوب التعليمي، وإن كانت الطرق مختلفة، فابن بابشاذ يخاطب تلميذه ابن الفحام، ويستخدم أسلوب الخطاب فيقول مثلاً:(فقس على ذلك تصب إن شاء الله تعالى). هذا بالإضافة إل استخدامه السؤال الافتراضي بقوله فإن قال قائل، قلنا، وهكذا هو الحال عند الآثاري. وتستطيع الدارِسة أن تقول: إن شرح ابن بابشاذ كان ميسراً لطالب العلم، أما الآثاري فقد أثقل على كاهل طالب الإعراب بالاستطرادات، وهذا دليل على سعة عقل الآثاري وتضلعه بعلوم اللغة العربية.

لقد كثر إيراد النقولات عن النحاة عند الآثاري، وتعددت أساليب النقل عنده فمرة يذكر اسم العالم مع اسم كتابه، ومرة يذكر اسم صاحب الكتاب فقط، ومرة يذكر اسم الكتاب فقط.

المبحث الثاني

الشواهد والأمثلة

مفهوم الشاهد وأقسامه:

الشاهد لغة:

وردت كلمة (شاهد) في المعاجم اللغوية بمعنى العالِم الذي يبين ما يعلمه، والشهادة خبر قاطع.

يقول ابن منظور:" شهد الشاهد عند الحاكم أي يبين ما يعلمه وأظهره، والمشاهدة: المعاينة. وشهده شهوداً أي حضره، فهو شاهد"[1].

ونلحظ أن كلمة (الشاهد) تحمل معانٍ عديدة من الناحية اللغوية، إلا أن المعنى الذي يهمنا في هذا المقام هو ما يدل على الاستدلال والاحتجاج والتوضيح، أو ما دلّ على نقض رأي مخالف، فالشاهد يُساق عند النحويين واللغويين وغيرهم للدلالة والاحتجاج لإثبات قاعدة نحوية أو نقض رأي مخالف.

الشاهد اصطلاحاً:

استخلص العلماء معنى الشاهد اصطلاحاً من التعريف اللغوي له، وهو ما يذكر لإثبات قاعدة نحوية، وقد يكون آية من التنزيل، أو قول من أقوال العرب الموثوق بعربيتهم، أو حديث صحيح السند، أو ببيت من الشعر أو حكمة[2].

أو هو " الجزئي الذي يستشهد به في إثباتِ القاعدة ، لكونِ ذلك الجزئي من التنزيلِ أو من كلامِ العربِ الموثوقِ بعربيتِهم "[3].

وإلى ذلك أشار يحيى جبر" بالقولِ بأن الشاهد:" جملةٌ من كلام العربِ أو ما جرى مجراه، كالقرآنِ الكريم، تتسم بمواصفاتٍ معينة، و تكون دليلاً على استخدامِ العرب لفظياً لمعناه، أو نسقاً

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة (شهد).

[2] علوان، الشواهد والاستشهاد في النحو (ص21).

[3] صالحي، الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج (ص32).

في نظمٍ أو كلامٍ أو معنى وغيره وتقديمٍ وتأخيرٍ، واشتقاقٍ أو بناءٍ ونحو ذلك مما يصعب حصره ومما هو محسوب في مناحي كلامِ العربِ الفصحاء "[1].

والشاهد النحوي يُؤتى به – عادة – للتقعيد والاحتجاج على قاعدة من القواعد النحوية اطراداً أو شذوذاً.

أقسام الشواهد:

حظيت الشواهد النحوية بعناية علماء النحو واللغة منذ عهد مبكر. وقد ظهر هذا الاهتمام جلياً عند إمام النحاة سيبويه في (الكتاب). فقد استشهد سيبويه بما يزيد عن ألف شاهد شعري، بينما بلغت شواهده القرآنية ما يزيد عن ثلاثمائة آية قرآنية[2].

أولاً: الشواهد القرآنية

لا شكَّ أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للسماع، فلا خلاف في الاستشهاد به. فقد حوى كتاب الله تعالى ما تكلمت به العرب اطراداً أو قلة، وقد كان هذا كافياً للنحاة واللغويين أن يجعلوا القرآن الكريم مقياساً دقيقاً لما يقعدونه من أسس النحو وضوابطه.

وقد أبان مجموعة من علمائنا القدماء عن موقفهم من الاستشهاد بنصوص القرآن الكريم، فها هو الفراء يقول:" والكتاب أعرب، وأقوى في الحجة من الشعر"[3].

ويذكر السيوطي رأيه بوضوح في هذه المسألة قائلاً:" أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً"[4].

لذلك لم يجد علماء النحو حرجاً في الاستشهاد بالقرآن الكريم فيما له مثيل من كلام العرب وفيما لا مثيل له.

أما قراءاته فلتعدد القارئين بها واختلافها وكثرتها، فقد بحثوا فيها وميزوا بينها ووضعوا شروطاً لما يحتج به منها، ولا يجوز الاحتجاج به منها، وما يجوز الاحتجاج به إلا أنه لا يقاس

---

[1] جبر، الشاهد اللغوي (ص265).

[2] الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف (ص14).

[3] الفراء، معاني القرآن (ج21/1).

[4] السيوطي، الاقتراح في النحو (ص102).

عليه[1]. وقسموا القراءات إلى متواتر ومشهور وآحاد وشاذ وموضوع وغيرها، وقسموا القراءات إلى مجموعات بحسب جودة قراءاتهم واشتهارها وتواترها إلى قراء سبعة وعشرة.

وكل هذا يثبت الحرص الشديد عند النحاة على كتاب الله تعالى، وما يتبعه من قراءات.

ثانياً: شواهد الحديث النبوي الشريف

يُعد الحديث الشريف المصدر الثاني من مصادر اللغة المسموعة في الاحتجاج به في علوم اللغة، وفي الاعتماد في استنباط قواعد النحو والصرف.

و" فصاحة النبي – صلى الله عليه وسلم – لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه في حديثه لا يقاربه أسلوب، فلقد مدّت عليه الفصاحة رواقها، وشدت البلاغة نطاقها، وهو المبعوث بالآيات الباهرة والحجج، المنزل عليه قرآن عربي غير ذي عرج"[2].

وقد تباينت مواقف العلماء في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، فكانوا على ثلاث اتجاهات، أولها: الاستشهاد بالحديث في النحو مطلقاً، والثاني: المنع من الاستشهاد مطلقاً، والثالث: التوسط بين الاتجاهين[3].

إن المتمعن في مؤلفات القدماء في اللغة والنحو يرى أنهم انصرفوا عن الاحتجاج بالحديث في الأعم الأغلب، كما يرى أن الاحتجاج بالحديث كان قليلاً في علمي النحو والصرف، وكثيراً في علوم العربية الأخرى.

" إن احتجاج النحاة بالحديث الشريف كان قليلاً جداً إذا ما قيس بالآخرين، " ففي كتاب سيبويه لا وجود للأحاديث النبوية خلا حديثٍ واحد ورد توكيداً لغيره من النصوص لا للاحتجاج به "[4].

"كما أن الفراء في كتابه (معاني القرآن) لم يحتج بالحديث الشريف، سوى موضع واحد ذكر فيه حديثاً، ويرى أنه يورده كما يورد أي عبارة من كلام العرب"[5].

"استشهاد النحاة القدامى بالحديث النبوي الشريف لم يلق اهتماما يذكر، إذ لا نجد في

---

[1] الحديثي، موقف النحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف (ص14).

[2] فجال، الحديث النبوي في النحو العربي (ص5).

[3] المرجع السابق، ص312.

[4] الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف (ص5).

[5] المرجع السابق، (ص5).

كتب النحاة الذين قعدوا النحو وبينوا أصوله أي إشارة إلى موقف النحاة الأوائل من الحديث والاحتجاج به[1].

ويبدو أن الحجة في عدم الاستشهاد بالحديث النبوي ترجع إلى عدم ثقتهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية به، وإنما كان ذلك لأمرين :أولهما أنهم جوزوا النقل بالمعنى، وثانيهما أنه قد وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم[2].

وإلى ذلك ذهب أبو الحسن بن الضائع في تعليله بعدم الاستشهاد بالحديث النبوي يقول:"إن تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ويقول: ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي – صلى الله عليه وسلم – لأنه أفصح العرب[3].

ومن النحاة المتأخرين الذين لم يجيزوا الاستشهاد بالأحاديث النبوية أبو حيان الأندلسي،" أما المتوسطون بين المنع والجواز كأمثال الشاطبي في شرح الألفية، والسيوطي في الاقتراح، فقد نادوا بالاحتجاج بالحديث النبوي القصير والحديث الغريب، بدعوى تغليب الظن على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم لفظاً ومعنى"[4].

وقد علل عبد الرزاق صالحي سبب الاحتجاج بالحديث الغريب، هو الاعتقاد المسيطر على عقولهم وهو ارتباط الغرابة بالبداوة، وهي من شروط صحة الاستشهاد والاحتجاج.

أما الداعون للاحتجاج بالحديث الشريف، فقد انطلقوا من قاعدة أن ترك الاستشهاد بالحديث يعد ضياعاً لأمر الله واستخفافًا بشاهده.

---

[1] المرجع نفسه، ص14.

[2] انظر: عمر، البحث اللغوي عند العرب (ص35).

[3] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو (18).

[4] صالحي، الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج (ص 48).

ويعد ابن مالك أول من احتج بالحديث الشريف، إذ استشهد في كتابه عمدة الحافظ بسبعة وأربعين حديثاً[1].

ثالثاً: الشواهد الشعرية

اهتم علماء النحو بالشواهد الشعرية اهتماماً خاصاً، وقد زخرت كتبهم بها. لكن علماء النحو وضعوا شروطاً للاحتجاج بالشعر، ألا وهي عصور الاحتجاج، فلم يستشهدوا إلا بشعر شعراء الجاهلية والإسلام والشعراء المخضرمين، أما الشعراء المولدين فلم يستشهدوا بشعرهم.

رابعاً: الشواهد النثرية

ويقصد بها أقوال العرب وأمثالهم، حيث تشمل مقولات متنوعة، من مثل سائر، وحكمة عامة، وقول محفوظ، وعبارة جاهزة.

وهذا النوع من الشواهد يقصد به اختصار الكلام، ولا حاجة إلى معرفة قائل المثل أو الحكمة أو العبارة.

المثال لغة واصطلاحاً:

المثال لغة مشتق من الأصل الثلاثي (الميم، والثاء، واللام)، ويدل على المماثلة والشبة والنظير، والجمع مُثُل وأمثال وأمثلة. فيقال: هذا مِثْله ومَثله أي شبهه ونحوه في المعنى، ويقال: مثلَ الشيء بالشيء سواه وشبهه به وجعله مثله وعلى مثاله، على قاعدة أنه يسدُ مسده[2].

أما في الاصطلاح فيعرف النحاة المثال بأنه:" تركيب مصنوع يضعه النحاة تطبيقاً لقاعدة نحوية ومثالاً عليها"[3].

كما يعرف بأنه:" ما يُأتى به دليلاً على انطباق القاعدة النحوية على التركيب المستعمل"[4]. وعلى ذلك فإن المثال النحوي" هو ما يؤتى به لإيضاح القاعدة النحوية وإيصالها إلى ذهن المستفيد"[5].

---

[1] جبر، الشاهد اللغوي (ص270).

[2] ابن منظور، لسان العرب (مادة مثل). وينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (مادة مثل).

[3] انظر: الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي (ص144).

[4] المرجع السابق، ص144.

[5] صالحي، الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج (ص32).

المطلب الأول: الشواهد والأمثلة عند ابن بابشاذ

ابن بابشاذ من نحاة القرن الخامس الهجري، الذين عرفوا بتنوع الثقافة، فقد كان لديه إلمام بعلم القرآن الكريم وقراءاته، وعلوم اللغة بفروعها. وقد استشهد ابن بابشاذ في كتابه شرح المقدمة المحسبة بالكثير من آي القرآن الكريم والشعر العربي والقليل من الحديث الشريف وأقوال العرب وأمثالهم، والتي سيفصل الحديث فيها لاحقاً.

أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته

نهج ابن بابشاذ نهج النحاة الذين سبقوه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، فالقرآن الكريم هو الأساس الأول للنحو العربي، ومنه استقى النحاة واللغويون مادتهم، واستشهدوا بآياته وقراءاته على صحة قواعدهم وتقرير أحكامهم.

لقد بلغت الشواهد القرآنية عند ابن بابشاذ (اثنين وستين ومائة)، باستثناء الآيات المكررة، وأكثر هذه الآيات على قراءة الجمهور، أي على رأي الأكثرية، وقد تمثّل ابن بابشاذ بهذه الآيات في مواضع كثيرة لتوضيح قواعده وتثبيت أحكامه.

أما الآيات القرآنية التي جاءت قراءات قرآنية فقد بلغ عددها (ثلاثًا وعشرين) شاهداً.

وقد حظي فصل الاسم بأكثر الشواهد القرآنية، وجاء استشهاده في عدة مباحث هي: مبحث جمع المؤنث السالم (شاهدان)، الأسماء الستة (شاهد)، الأسماء المضمرة (شاهدان)، أسماء الاستفهام (شاهد)، الأسماء الموصولة (أربعة شواهد)، مبحث الحال (شاهدان)، التمييز (ثلاثة شواهد)، الاستثناء (شاهدان)، التوكيد (ستة شواهد)، النعت (شاهد)، البدل (تسعة شواهد).

أما فصل الفعل فكانت استشهاداته بالقرآن الكريم محدودة مقارنة مع الفصول الأخرى حيث استشهد ابن بابشاذ بـ (29) شاهداً، وقد عالجت هذه الشواه قضايا نحوية مثل: اشتقاق الفعل، وأنواعه، وشيئاً من أحكامه، كالفعل الماضي إذا اتصلت به تاء التأنيث وبعدهما همزة الوصل، والفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة، وأحكام النون الثقيلة والخفيفة.

واستشهد ابن بابشاذ على الأفعال التي تحمل على الأفعال الناسخة (كان وأخواتها) كأفعال المقاربة وما جرى مجراها.

وأما فصل الحرف وهو الفصل الثالث من فصول المقدمة المحسبة، وقد تميز هذا الفصل بكثرة شواهده القرآنية والتي بلغت (أربعاً وثلاثين) شاهداً؛ لكن أغلبها آيات مكررة، مما جعله يحوي مباحث نحوية عديدة في هذا الباب.

يبدو أن منهج ابن بابشاذ في الاستشهاد بالقرآن الكريم واضحاً جلياً، فإيراده للآيات ليس مطرداً ولا مقصوداً، بل يورد بعضاً هنا ويغفل بعضاً في مواضع أخرى، فهو لا يلتزم بمنهج معين في الاستشهاد؛ لأنه لا يورد الآيات على نحو متتابع متسلسل.

وهذه الاستشهادات القرآنية كانت مما يستشهد به سيبويه في كتابه، فابن بابشاذ متأثر بشكل كبير بإمام النحاة سيبويه.

ومن خلال تتبع الدارِسة لمنهج ابن بابشاذ في الاستشهاد بالقرآن الكريم، اتضح أيضاً أنه قد يكتفي في استشهاده بجزء من الآية القرآنية دون إيراده نص الآية كاملاً، أو بالإشارة إلى معناها وتفسيرها دون ذكرها، وربما اقترن الشاهد القرآني عنده بالشاهد الشعري. أو قدّم أحدهما على الآخر، أو اكتفى بأحدهما عن الآخر.

كما أن الآيات القرآنية في منهج ابن بابشاذ تأتي تثبيتاً وتدعيماً للأحكام، وقد فاق عدد الشواهد القرآنية الشواهد الشعرية، وبذلك فإن ابن بابشاذ يُعدُّ من المكثرين في الاستشهاد بالآيات القرآنية.

من أمثلة استشهاده بجزء من الآية القرآنية قوله تعالى: ﴿ قُلِ انْظُرُوا ﴾[1] وقوله تعالى:﴿ قُلِ ادْعُوا ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ ﴾[3]، وقد ساق هذه الشواهد في حديثه عن الفعل الماضي إذا اتصلت به تاء التأنيث الساكنة وبعدها همزة وصل[4].

---

[1] [يونس: 101].

[2] [الإسراء: 56].

[3] [يوسف: 51].

[4] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص199).

أما بالنسبة للقراءات القرآنية فلم يقصر ابن بابشاذ استشهاده على القراءة المشهورة، بل تعداها إلى القراءات العشر الأخرى، وللتدليل على هذا نذكر العديد من الأمثلة:

استشهاده بقراءة لابن عامر في فصل الفعل عند حديثه للفرق بين نون التوكيد والتنوين قال تعالى: ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ ﴾[1].

فقد استشهد بهذه الآية الكريمة في حديثه عن نون التوكيد الخفيفة التي لا تدخل على فعل الاثنين وجماعة النساء لئلا يجمع بين ساكنين ويؤول ابن بابشاذ قراءة ابن عامر قائلاً:" فأما قراءة ابن عامر ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ ﴾بتخفيف النون وكسرها فليست النون نون تأكيد، ولا (لا) حرف نهي، وإنما النون نون إعراب وعلامة رفع، و (لا) حرف نفي، والجملة في موضع نصب، وانتصابها على الحال ..."[2].

والمعنى فاستقيما وأنتما لا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون، وهو الذي يسميه بعض أهل العربية الحال، والمعنى: فاستقيما غير متبعين سبيل الذين لا يعلمون. وقرأ الباقون بالتشديد.. [3]

وذكر أيضاً في فصل الحرف (حتى – التي لا تعمل) مستشهداً بقراءة نافع في إحدى آيات سورة البقرة، قال تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[4]. برفع الفعل بعد حتى أو نصبه.

إنَّ بمعنى نعم في قراءة من قرأ ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[5] وليست هذه القراءة دليلاً على أن المبتدأ قد يبقى مرفوعاً بعد دخول إنَّ. يقول:" وإنَّ في أحد أقسامها تكون بمعنى نعم،... ومثل قوله تعالى: ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ فيمن رفع في أحد الوجوه"[6].

لا تدخل لام الأمر إلا على فعل الغائب، أما المخاطب فإن المخاطبة تغني عن اللام، فيقال في الغائب: ليقم فلان، وفي المخاطب: قم. أما قراءة أبي جعفر والحسن والأعمش،

---

[1] [يونس: 89].

[2] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص 209 – 210).

[3] زنجلة، حجة القراءات (ص 336)

[4] [البقرة: 214].

[5] [طه: 63].

[6] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص265 – 267).

﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[1] وهي قراءة تلغي هذه القاعدة، فهي شاذة عند ابن بابشاذ، ولذلك يردها باحثاً لها عن تخريج، يقول:" ومعنى لام الأمر للغائب، مثل ليقم فلان، ولا تكون إلا مع فعل الغائب في الغالب. لأنه إذا كان للمخاطب كان مبنياً، ولم تدخل عليه لام، مثل: قم واذهب، فأما قراءة من قرأ ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[2] بالتاء، فإنه استعمل الأصل المتروك. لأن الأصل في المواجهة أن تكون بلا حرف مضارعة، وأن يقال فبذلك فافرحوا، لكأن المواجهة أغنت عن تاء المضارعة.[3]

مما سبق يتضح أن ابن بابشاذ كان لا يأخذ بالقراءات القرآنية إلا في مجال الأصول والقواعد التي وضعها علماء البصرة، وإذا وجد ابن بابشاذ قراءة تخالف أصلاً أو قياساً يحاول أن يصرح بأن وجهاً آخر قد يصلح للتأويل، ويبحث عن تخريج لها كما مرّ معنا.

ثانياً: الاستشهاد بالحديث الشريف

يأتي الحديث النبوي الشريف بعد كلام الله العزيز فصاحة وبلاغة وصحة عبارة، وكان ينبغي أن يعد المصدر الثاني من مصادر اللغة المسموعة في الاحتجاج به في علوم اللغة، وفي الاعتماد عليه في استنباط قواعد النحو والصرف.

وقد استشهد ابن بابشاذ بحديثين نبويين هما:

1. قال صلى الله عليه وسلم:" لَيْسَ في الخَضْرَواتِ صَدَقَةٌ "[4]. وقد أورد هذا الحديث في باب جمع المؤنث السالم، فذكر أن المؤنث الممدود مثل حمراء لا يجمع بالألف والتاء إذا كان صفة، بل يجمع إذا كان اسماً، يقول ابن بابشاذ:" فإن قيل: فقد قال النبي – صلى الله عليه وسلم –: ليس في الخضروات صدقة، قيل: الخضروات هنا اسم للبقولات، ولم يقصد بها قصد الصفة، وإنما قصد به قصد الاسم فجرى مجرى طرفاء وطرفاوات"[5].

---

[1] [يونس: 58].

[2] [يونس: 58].

[3] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص 244 – 245).

[4] [الترمذي : صحيح الترمذي، كتاب الزكاة: رقم الحديث: 638. [البيهقي: السنن الكبرى، 4/ 129].

[5] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص112).

2. قال – صلى الله عليه وسلم–:" لتأخذوا مصافكم"[1] وقد اعتبر ابن بابشاذ دخول اللام على الفعل المراد به المخاطب شاذاً، فذهب إلى أن أصله (خذوا مصافكم)، ولكنه جاء على الأصل المتروك زيادة في تأكيد المخاطبة والمواجهة[2].

ومن الواضح أن ابن بابشاذ لم يستشهد بهذين الحديثين لتقرير قاعدة، بل أوردهما من الشواهد التي يستدل بهما بعض النحاة، فذكرهما كي يبحث لهما عن تأويل ويجعلهما غير صالحين للاستدلال على هدم ما وصفه من قواعد.

ولا نستطيع أن نزعم أن ابن بابشاذ ممن يستشهدون بالحديث الشريف اعتماداً على الحديثين السابقين؛ لأن مثل هذا الاستشهاد معروف بين النحاة. فقد سلك ابن بابشاذ مسلك المتقدمين من العلماء في الاقلال من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ومنهم سيبويه، فإيرادهم لعدد قليل من الاستشهاد بالحديث الشريف لا يدل دلالة كافية على أن الحديث من مصادر هؤلاء النحاة.

ثالثاً: الاستشهاد بالشعر العربي

يعد الشعر من أهم مصادر الاستشهاد عند النحاة، وهو في الدرجة الثانية عند ابن بابشاذ، وقد كثر احتجاج النحاة العرب به، ووضعوا لهذا الاحتجاج أصولاً وقواعد، فحددوا الشعراء الذين يحتج بشعرهم وعصور الاحتجاج.

وقد استشهد ابن بابشاذ في الفصول الثلاثة بـ (خمسة عشر) شاهداً من الشعر، منها عشرة أبيات من شواهد سيبويه.

لا ينسب ابن بابشاذ الشواهد إلى أصحابها، وهي عادة سار عليها أكثر النحاة العرب، كما أن أصحاب هذه الشواهد التي عُرف قائلوها من شعراء عصور الاحتجاج كما حددها النحاة، فهم من شعراء الجاهلية والإسلام وعصر الدولة الأموية، ولا يوجد بينهم شاعر مولد.

---

[1] " ولتأخذوا مصافكم " روته أكثر كتب والنحو والتفسير والقراءات، ولم يُعثر عليه في كتب الصحاح الستة بهذه الرواية. ووجد في سنن الترمذي برواية (على مصافكم) أبواب البر والصلة، ينظر:[الترمذي: الجامع الصحيح، 1/ 368].

[2] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص 244).

كما أن ابن بابشاذ يستخدم الشواهد الشعرية في المجال الذي يستخدم فيه القرآن الكريم، أعني تأكيد صحة الأحكام وتثبيت القواعد وتوضيحها والدفاع عنها.

ومن الشواهد الشعرية عند سيبويه والتي استشهد بها ابن بابشاذ:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والـــزَّادَ حَتّـــى نَعْلِـــه أَلْقَاهَـــا [1]

فقد استشهد ابن بابشاذ بهذا البيت الشعري للدليل على أن حتّى تكون ابتدائية (أي أنها تقع حرف ابتداء)[2].

وفي بناء (أي) على الضم يقول ابن بابشاذ:" فإن وصلت بمفرد لا جملة، مثل: جاءني أيهم أفضل، كانت عند سيبويه مبنية على الضم لا تتغير في رفع ولا نصب ولا جر، لأنها مشبهة بـ (قبل)، و(بعد) في حذف مُبَيِّنها...، فـ(أيهم) بصلتها في موضع المفعول، ولم تنصب لكونها مبنية عنده، ... وعليه قول الشاعر: فسلم على أيهم أفضل"[3].

فقد استشهد ابن بابشاذ بشطر من بيت كامل، وهو من شواهد ابن عقيل:

إِذَا مَـــا لَقِيـــتَ بَنِـــي مَالِـــكٍ فَسَـــلِّمْ عَلَـــى أَيُّهُـــمْ أَفْضَـــلُ[4]

رابعاً: الشواهد النثرية

ويقصد بها الشواهد التي استشهد بها العرب القدماء من أقوال وأمثال، وهي قليلة عند ابن بابشاذ، وقد بلغت ست شواهد، واستخدمها لتوضيح بعض الأحكام في مواضع متفرقة من كتابه. نذكر موضعين منها:

- مسألة أن (إيّا) اسم مضمر مضاف إلى ما بعده، واستدل على إضافته بقول العرب:" إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيّا الشّوابِّ". فأضاف إلى (الشواب) وجرها. يقول:" فإن قيل: وما الخلاف في إيّاك الذي بين العلماء؟ فالجواب: أقوال شتَّى. منها قول الخليل رحمه

---

[1] سيبويه، الكتاب(ج 1/ 97)، البغدادي، خزانة الأدب(ج 3/ 21).

[2] انظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص245).

[3] المرجع السابق، ص 179 –180.

[4] ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج1/ 162).

الله أن (إيّا) اسم مضمر والكاف اسم مضمر. وأن هذه الكاف في موضع جر بالإضافة إلى (إيّا). واحتج على ذلك برواية رواها عن العرب أنها تقول:" إذا بلغ الرجل الستين فإيّاهُ وإيّا الشوابِّ"، فجر الشواب بالإضافة إلى إيّا، فدلّ على أن الكاف إذا وقعت موقعها اسم في موضع جر. ولم يلتزم أصحاب سيبويه هذه الحكاية لقلتها وشذوذها. فلا يقاس عليها"[1].

- ومنها استشهاده بقول من أمثال العرب (كاد النعام يطير)، وكاد بمعنى الحال ومقاربة الفعل فلم يحتج في أخبارها إلى أن. لأن (أن) تصرف الفعل إلى معنى الاستقبال. يقول:" وعسى من بين هذه الأفعال تدخل على خبرها أنْ مثل قوله سبحانه: فعسى الله أن يأتي بالفتح، و" عسى ربكم أن يرحمكم. وإنما خالفت أخواتها لأن معناها الطمع والترجي، وهذا المعنى يكون فيما يستقبل، وأنْ تصرف الفعل إلى معنى الاستقبال. وليس كذلك معنى كاد وأخواتها لأنها بمعنى الحال ومقاربة الفعل فلم يحتج في أخبارها إلى أنْ. وعليه قولهم:" كاد النعام يطير "[2].

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص ص 152 – 153.)

[2] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص352).

المطلب الثاني الشواهد والأمثلة عند الآثاري

استشهد الآثاري بكثير من الآيات القرآنية ، وأورد عدداً من القراءات لعدد من القراء، كما استشهد ببعض أحاديث النبي – صلى الله عليه وسلم –، وآثار الصحابة – رضوان الله عليهم–، واستشهد كذلك بأمثال العرب وأقوالها، وبعدد كبير من الشواهد الشعرية.

أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته

اهتم الآثاري بالشواهد القرآنية شأنه شأن باقي النحاة من قبله، فقد تجاوز استشهاده بالآيات القرآنية المائتي آية قرآنية.

والآيات القرآنية لم تكتب كاملة إلا قليلاً، وفي بعض الأحيان يقتطع الشاهد ولو كان كلمة من الآية القرآنية.

من استشهاده بالآية القرآنية كاملة، قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾[1]. وذلك في موضع ما يجاء فيه بخلاف الأصل فيستعمل للمتكلم الواحد المعظم لنفسه الضمير نحن[2].

منها استشهاده في موضع استعمال النون يقول:" واعلم أن استعمال النون على أربعة أقسام: واجب، وقريب من الواجب، وجائز وقليل. فمن الواجب قوله تعالى:﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[3]، ومن القريب من الواجب بعد إما، كقوله تعالى: ﴿إِمَّا تَخَافَنَّ ﴾[4]،﴿إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ ﴾[5].

ومن الجائز بعد الطلب كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾[6]..."[7].

---

[1] [ق: 16].

[2] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج 2/ 29).

[3] [الأنبياء: 57].

[4] [الأنفال: 58].

[5] [فصلت: 36].

[6] [إبراهيم: 42].

[7] محمد، الهداية في شرح الكفاية (ج 2/ 323).

ثانياً: الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة

استشهد الآثاري بعدد لا بأس به من الأحاديث النبوية، لكنه لم يأتِ في جله لبيان قواعد نحوية، بل جاءت أحاديثه لبيان معنى أو تأكيده.

ومن استشهاده بالحديث النبوي في الضمير:" إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْه، وإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ في قَتْلِهِ"[1]. وهو قول للنبي – صلى الله عليه وسلم – لعمر في ابن صياد.

وقد استشهد الآثاري بحديث للنبي – صلى الله عليه وسلم – في المركبات الاسمية، يقول الآثاري[2]:" وفي الحديث كان عليه السَّلام يَتَخَوَّلُنَا بالمَوْعِظَةِ – أي: يَتَعَهَدُنَا بها شيئاً فشيئاً – مَخَافَةَ السَّآمَةِ عَلَيْنَا"[3].

ثالثاً: الاستشهاد بالشعر العربي

استشهد الآثاري بالكثير من الأبيات الشعرية والتي فاقت المائة بيت شعري أو رجز، وهذا الاستشهاد شامل لما ذكره الآثاري بنفسه أو كان ضمن كلام غيره، ولا يشمل هذا الأبيات لأصحاب المنظومات العلمية ولا أبيات المحدثين؛ لعدم دخولها تحت مسمى الشواهد التي يحتج بها على القواعد.

ومن ذلك استشهاده ببيتين لامرئِ القيس في أسماء الإشارة للقريب، يقول الآثاري:" وأما بالاستقراء من كلام العرب، فمن ذلك قول امرئ القيس:

وتَعْـــرِفُ فِيـــهِ مِـــنْ أَبِيْـــهِ شَـــمَائِلاً ومِـــنْ خَالِـــه ومِـــنْ يَزِيْـــدَ وَمِـــنْ حُجُـــرْ

سَـــــمَاحَةَ ذَا وَبِـــــرَّ ذَا وَوفـــــاءَ ذَا ونَائِـــــلَ ذَا إِذَا صَـــــحَا وإِذَا سَـــــكِرْ[4]

فأشار في البيت الثاني إلى كل من الأربعة المذكورين في البيت الأول باسم واحد من أسماء الإشارة مطبق للمشار إليه في الإفراد والتذكير، موضوع للقريب" [5].

---

[1] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 21). انظر: [البخاري: صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب كيف يعرض الإسلام على الصبي، ج4/ 85].

[2] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج 2/ 203).

[3] البخاري، صحيح البخاري(ج1/ 27)، (كتاب العلم) باب ما كان النبي – صلى الله عليه وسلم – يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا. وانظر: مسلم، صحيح مسلم (ج4/ 2172)، (كتاب صفات المنافقين وأحكامهم) باب الاقتصاد في الموعظة.

[4] امرؤ القيس، الديوان (ص303).

[5] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/66).

ويستشهد بفصل الحرف[1] ببيت لزهير بن أبي سلمى، يقول:" وتكون من بمعنى منذ، يقول العرب: ما رأيته من سنة،... وقال زهير:

لِمَـــنِ الـــدِّيَارُ بُقُنَّـــةِ الحِجْـــرِ أَقْـــوَيْنَ مِـــنَ حِجَـــجٍ وَمِـــن دَهْـــر[2]

وقد كتبت الأبيات كاملة الشطرين في أغلبها، كما أنه قام بنسبة عدد لا بأس به من الأبيات الشعرية إلى أصحابها.

رابعاً: الشواهد النثرية

لم تغب الشواهد النثرية عن كتاب الآثاري، فقد استشهد الآثاري بالأمثال والأقوال المشهورة عن العرب، كما أورد أثرين عن صحابيين أحدهما لعمر بن الخطاب، والآخر لعثمان بن عفان رضي الله عنهما.

---

[1] محمد، الهداية في شرح الكفاية (ج368/2).

[2] ابن أبي سلمى، الديوان (ص86).

المطلب الثالث: المقارنة في الشواهد والأمثلة

استشهد ابن بابشاذ بالقرآن الكريم وقراءاته، وكذلك الآثاري ومن خلال السابق فالقرآن الكريم هو المصدر الأول للاستشهاد، لكن الآثاري كان مكثراً في كل فقرة من فقرات شرحه، حيث فاقت استشهاداته بالقرآن الكريم أنواع الاستشهادات الأخرى، وتعددت أساليبه فيها، فمرة يذكر الآية القرآنية كاملة، ومرة يستشهد بجزء من الآية وأحياناً بكلمة واحدة هي موضع الشاهد. أما بالنسبة للاستشهاد بالقراءات القرآنية فقد أكثر الآثاري منها واعتمد على المشهور رغم أنه ذكر قراءات شاذة. أما ابن بابشاذ فقد استشهد في المواضع المعروفة، ولم يكن استشهاده بالآية الكريمة كاملة، ولكنه استشهد بجزء من الآية أو بكلمة هي موضع الشاهد.

أما بالنسبة للاستشهاد بالحديث الشريف فالفرق واضح، إذ إن الآثاري أكثر من الاستشهاد به فالنحاة في عصره كانوا لا يمنعون الاستشهاد بالحديث الشريف، بخلاف ابن بابشاذ الذي كان مقلاً. وفي نهجه هذا يتبع منهج المتقدمين من النحاة الذين لم يأخذوا بالحديث الشريف، لأنه يُروى بالمعنى.

أما بالنسبة للاستشهاد بالشعر العربي، فقد استشهد كلاهما به، إلا أن الآثاري كانت نسبة الأبيات أكثر، هذا فضلاً عن ذكره في بعض المواضع اسم قائل البيت، هذا بخلاف ابن بابشاذ الذي لم يعزُ أي بيت لصاحبه. يضاف إلى ذلك أن ابن بابشاذ كانت غالبية شواهده الشعرية مما استشهد به سيبويه، كما أنه في بعض الأحيان يستشهد بشطر من البيت الشعري.

يبقى الحديث عن الشواهد النثرية وكلاهما كانا مقلين في الاستشهاد بها.

المبحث الثالث

الأصول في النحو

تعريف الأصول في النحو:

عرّفه السيوطي بأنه: "علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلتها، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"[1]. وبيّن أن مراده: هو أن أصول النحو صناعة يُسْتهدف منها البحث عن أدلة النحو العامّة الغالبة، مع إشارته إلى جهة البحث بقوله (من حيث هي أدلته)، وهي كالبحث عن القرآن الكريم بأنه حجة؛ لأنه أفصح الكلام مطلقًا، كما أن تعريفه تضمن الإشارة إلى (حال المستدل)؛ ويقصد به المواصفات والشروط التي يجب توافرها في الباحث المستنبط للمسائل النحوية من أدلة النحو[2].

ومجموع هذه الأصول أربعة: السماع أو (النقل)، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال[3]، وأمّا في بحثي هذا فقد اقتصرت على السماع والقياس لأمرين:

1- لأنهما الأصلان المتفق عليهما.

2- ولأنهما مدار الأصول جميعها؛ إذ عليهما اعتمد النحاة في عملية الجمع والوضع؛ فكانت عملية الجمع قائمة على استقراء المسموع، وكان وضع القواعد قائماً على الاستنباط منه بالقياس على الشائع المطرد، وأمّا الاستصحاب فأصله السماع أو القياس عليه.

وقد أفردت الدارِسة مبحثاً مستقلاً للعلّة مع أنها داخلة في القياس؛ وذلك لأهميتها في الدرس اللغوي، ولأنها مصدر الأخذ والرد على النحاة في العصر الحديث، فتكون دراسة القياس والسماع والعلة شاملة للأصول الأربعة. والله أعلم.

---

[1] السيوطي، الاقتراح (ص13).

[2] انظر: المصدر السابق، ص13-14.

[3] استصحاب الحال: هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، عند عدم دليل النقل عن الأصل؛ كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وما أُعرب منها فلشبه الاسم، ولا دليل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء. ابن الأنباري، لمع الأدلة (ص 46)، السيوطي، الاقتراح (ص101).

أولاً: السماع

السماع عند النحاة هو المصدر الأول من مصادر الاستدلال النحوي، لا يقدّم عليه غيره مع وجوده، هذا ما قرره النحاة نظرياً، يقول ابن جني:" واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه..."[1].

السماع لغة: مصدر يقال:" سَمِعَه يَسمَعه سمعاً وسَماعةً وسَماعِيّةً "[2]. ويقال:" سمع لفلان أو إليه أو إلى حديثه سَمْعاً وسِمعاً وسَمَاعاً: أصغى إليه وأنصت، وسمع له: أطاعه "[3]. وقال بعضهم: "السَّمع مصدر والسَّمع اسم أيضاً"[4].

وأماّ **السماع** في اصطلاح علماء العربية فيريدون به خلاف القياس، وهو ما يسمع عن العرب فيستعمل ولا يقاس[5]؛ يقال: هذا سماعي نسبةً إلى السماع؛ وهو ما لم يذكر فيه قاعدة كليّة مشتملة على جزئياته[6].

ويراد به في أصول النحو –كما في تعريف ابن الأنباري:" الكلام العربي الفصيح[7] المنقول بالنقل الصحيح،[8] الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة "[9].

وقد عرّفه السيوطي بتعريف يعدّ توضيحاً لتعريف ابن الأنباري –السابق– حيث بيّن فيه مصادر السماع إجمالاً، فقال:" السماع– أعني به–: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى وهو(القرآن)، وكلام نبيّه (صلى الله عليه وسلم)، وكلام العرب– قبل

---

[1] ابن جني، الخصائص (ج1/ 125).

[2] ابن منظور، لسان العرب (مادة سمع)، وينظر: الجوهري، الصحاح (مادة سمع).

[3] مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط: (مادة سمع).

[4] ابن منظور، لسان العرب (مادة سمع).

[5] مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط: 149/1 وما بعدها.

[6] الجرجاني، التعريفات (ص105)، وانظر: ابن منظور، اللسان، والمعجم الوسيط: (سمع).

[7] إشارة إلى شرط الفصاحة في السماع.

[8] إشارة إلى ثبوت السماع.

[9] الأنباري، لمع الأدلة (ص81)، وانظر: السيوطي، الاقتراح (ص48).

بعثته، وفي زمانه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين– نظماً وشعراً عن مسلم أو كافر. فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كلّ منها من الثبوت"[1].

مصادر السماع:

مصادر السماع عند النحاة ثلاثة هي: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب ويقصد به ما أثر عن فصحاء العرب الذين يوثق بهم، ودُوِّن في كتب اللغة، أو دواوين الشعر.

والنحاة في دراساتهم وتقعيداتهم النحوية، اعتمدوا على السماع واستخدموه كمادة أولية وأساسية في تناول الظواهر اللغوية وتقعيدها، فجعلوه المصدر الوحيد الذي يستنبط منه قواعد النحو الكلية مباشرة.

ويعدّ كتاب (الخصائص) من أهم الكتب التي تناولت بتوسع مواقف النحاة ومناهجهم، وقد تناول فيه مؤلفه موضوعات متعددة، توضح جلياً مواقف النحاة من السماع، ثم ناقشها.

وكان سيبويه من أوائل من استخدم السماع؛ حيث عدّ القرآن الكريم أهم المصادر لاستنباط القواعد، أو جَبْراً للقواعد التي قُرِرت ووضعت، وحين استدلّ بالفصيح من كلام العرب شعراً أو نثراً. ومن ثمّ اقتدى به جمهور السلف من اللغويين والنحاة، فكان من شدة حرصهم على السماع أن اعتمدوا عليه كثيراً في دراسة الظواهر اللغوية وتحليلها على الأشكال المسموعة دون غيرها في الغالب.

ولعل أقوى دليل على هذا الحرص ما وجدنا عند سيبويه من إشارات صريحة تُؤكد أن قواعد النحو تُبْنَى على السماع، كقوله:" ... وذا لا يجسر عليه إلا السماع "[2]، وقوله:" فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا "[3]، ونحو ذلك كثير، فكان يَنْسِب –كثيراً– القواعد التي يتوصل إليها إلى العرب كقوله: "ومن ذلك قول العرب" و"سمعناهم يقولون" و"أما قولهم" و" سمعنا بعض العرب الموثوق بهم".

---

[1] السيوطي، الاقتراح (ص24).

[2] سيبويه، الكتاب (ج538/3).

[3] المرجع السابق (ج414/1).

والأمر الذي يؤكد أهمية هذه المادة اللغوية المسموعة عند النحاة؛ أن النحاة – حتى من أولعوا بالقياس وعلوا من شأنه– يؤكدون أهمية هذا الأصل، وأنه ينبغي أن يكون هو الأول والأساس، يقول ابن جني:" وإن شذَّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله"[1]، بل أفرد لذلك باباً مستقلاً دلالة على أهميته، فقال:" باب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع"[2]، وصرح – في أكثر من موضع– أن العرب هم قبلة النحاة في إجراء مقاييسهم حسب ما نطقوا به فيحذون حذوهم[3].

هذا هو مذهب عامة اللغويين والنحاة، فكان السماع عندهم –جميعاً– مرجع الأدلة – كلّها –[4]؛ ومن هنا أصبح العالِم الذي يسمع من العرب ويشافههم له ميزة خاصة على غيره، فقد روي أن الكسائي سأل الخليل – وقد بَهَره كثرةُ ما يحفظ – من أين أخذت علمك؟ فأجابه:" من بوادي الحجاز ونجد وتهامة"[5]. وهذه الميزة هي التي جعلتهم يتجشمون الصّعوبات والعناء، بما قطعوا من فيافٍ وصحارٍ بعيدين عن الأهل والديار؛ من أجل السماع من الأعراب الفصحاء أكلة الضباع.

ونظراً لهذه الأهمية التي يحتلها السماع عند النحاة، رأوا ضرورة تقييد مفهومه بضوابط الفصاحة – المتمثلة في قبائل معينة، وزمان محدد، مع الاطراد والغلبة– حتى يتحقق فيه معنى الحجية، ويبعد عن تهمة التأثر بالأعاجم.

---

[1] ابن جني، الخصائص (ج1/124).

[2] المرجع السابق (ج2/17–21).

[3] انظر: المرجع السابق (ج1/308–309).

[4] انظر: هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم (ص91).

[5] ابن الأنباري، نزهة الألباء (ص68– 69).

السماع عند ابن بابشاذ:

سار ابن بابشاذ على نهج سابقيه من النحاة في اعتدادهم بالسماع، وتقديمهم له على غيره من الأدلة، إذ إن الأدلة الأخرى تقوم عليه كما يقول السيوطي:" وكلنٌّ الإجماع والقياس لابد له من مستند من السماع، كما هما في الفقه كذلك"[1].

وهناك بعض الظواهر التي يلحظها الناظر في شرح ابن بابشاذ، نستطيع من خلالها التعرفّ على منهجه في الاستدلال السماعي:

أولاً: اعتبار السماع دليلاً نحوياً مقدمّاً، ورفض ما لم يأتِ به السماع، وهذا ظاهر في جميع أبواب الكتاب.

ثانياً: الرد على القراءات الشاذة.

وللسماع عند ابن بابشاذ مصادر نتناولها فيما يأتي:

المصدر الأول: القرآن الكريم وقراءاته

اهتم ابن بابشاذ بالقرآن الكريم فهو المصدر الأول للسماع، وكان لاستشهاده به عدة مظاهر، وهي كما يلي:

أولاً: اعتماد القرآن وقراءاته مصدراً أساسياً للاستدلال:

لم يخل باب من أبواب الشرح الكبير من آية أو قراءة يستدل بها ابن بابشاذ على قواعد النحو ولا يعدل عنها إلى غيرها مع وجودها، وما ذلك إلاّ لإيمانه العميق بفصاحة القرآن إذ هو أفصح الكلام وخير البيان، وقد يستدل بآيات عديدة على مسألة واحدة، كما أنه قد يعضد الأدلة الأخرى بها أو العكس. وقد سبق الحديث عن هذا مع الاستشهاد في المبحث السابق (الشواهد والأمثلة).

ثانياً: إيراد شواهد القراءات القرآنية، والرد عليه، يقول في فصل الفعل في دخول لام الأمر على فعل الغائب:" لا تدخل لام الأمر إلا على فعل الغائب، أما المخاطب فإن المخاطبة

---

[1] السيوطي، الاقتراح (ص13).

تغني عن اللام، فيقال في الغائب: ليقم فلان، وفي المخاطب: قم. أما قراءة أبي جعفر والحسن والأعمش (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) [1] – وهي قراءة تلغي هذه القاعدة – فهي شاذة عند المؤلف، ولذلك يردها باحثاً لها عن تخريج، يقول:" ومعنى لام الأمر للغائب، مثل لتقم فلان، ولا تكون إلا مع فعل الغائب في الغالب. لأنه إذا كان للمخاطب كان مبنياً، ولم تدخل عليه لام، مثل: قم واذهب، فأما قراءة من قرأ (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) [2] بالتاء، فإنه استعمل الأصل المتروك. لأن الأصل في المواجهة أن تكون بلا حرف مضارعة، وأن يقال فبذلك فافرحوا، لأن المواجهة أغنت عن تاء المخاطبة، ومثله في الشذوذ (لتأخذوا مصافكم) وأصله خذوا مصافكم. ولكنه جاء على الأصل المتروك زيادة في تأكيد المخاطبة والمواجهة"[3].

المصدر الثاني: الحديث الشريف

يعد ابن بابشاذ من المقلين في الاحتجاج بالحديث الشريف، كما بيَّنا ذلك في المبحث السابق، فهو لم يستشهد إلا بحديثين شريفين.

المصدر الثالث: كلام العرب

كلام العرب يراد به ما ثبت عنهم من الشعر والنثر الفصيح، وهما من أهم وأقدم المصادر السماعية، بل مصدر الاستقراء الأولّ لدى قدامى النحاة.

ورغم مجيء هذا المصدر ثالثاً في كتب أصول النحو إلاّ أنه لا يُجادل في تقدمّه على المصادر الأخرى من حيث الكثرة، وأيضاً كون أغلب قواعد النحو إنّما قننِّت باستقرائه، وعلى ضوء ذلك فما جاء من الأدلة الأخرى على المطرد من كلام العرب فهو مقيس، وما جاء بخلاف ذلك فهو ممّا يوقف فيه على السماع.

وقد استدل ابن بابشاذ بكلام العرب شعراً ونثراً وعدهّا أدلة معتبرة. وقد تمّ الحديث عن هذا في المبحث السابق.

---

[1] الأندلسي، تفسير البحر المحيط (ج170/5)

[2] ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، (ج269/1)

[3] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص38).

السماع عند الآثاري:

اعتمد الآثاري على مصادر السماع الثلاثة المتمثلة في القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً. وقد زخر كتابه بهذه المصادر الثلاثة، والتي اهتم بها كثيراً ويتضح ذلك من خلال قوله في فصل الفعل:" اعلم أن العرب العرباء الموثوق بعربيتهم وفصاحتهم الذين قد أنزل القرآن الكريم بلغتهم قد توسعوا في الأفعال كما توسعوا في أسماء الإشارة، وقد ورد في القرآن الكريم ما يشهد بذلك لبيان الجواز"[1].

وبما أن الآثاري من نحاة القرن السابع؛ فقد أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وأورد مصطلحات تتعلق بالسماع، نورد هنا بعض الأمثلة للتدليل على ذلك:

يقول في فصل الضمائر:" الفرع الثالث من الفروع الخمسة التي تتعلق بهذا الباب معرفة ما خرج عن الأصل من باب الضمائر وهو: الذي جاء للمفرد والمثنى بلفظ الجمع، وهو سماعي فيحفظ ولا يقاس عليه. وذلك منحصر في أربعة أقسام"[2]، ثم يورد هذه الأقسام الأربعة ومستشهداً بالقرآن الكريم والحديث النبوي والشعر، يقول:" أحدها: ما يستعمل للمفرد بلفظ الجمع وهو: (نحن) والأصل فيه أن يكون للجماعة المتكلمين، كقول أخوة يوسف عليه السلام (ونحن عصبة)، وكقول النبي – صلى الله عليه وسلم –:" نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لا نُوْرَثُ"[3]، وكقول شاعر الجن:

قَتَلْنَا سَيِّدَ الخَزْرَجِ سَعْدَ بنَ عُبَادَهْ رَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيْنِ فَلَمْ نُخْطِ فُؤَادَه"[4].

---

[1] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية – من بداية الاسم المضمر إلى نهاية إعراب الفعل الصحيح – (ج2/ 268).

[2] المرجع السابق، ص27.

[3] البخاري، صحيح البخاري (ج185/8)، (كتاب الفرائض)، براوية" لا نورث ما تركنا صدقة".

[4] ابن الجوزي، صفوة الصفوة (505/1).

ومن المصطلحات المتعلقة بالسماع التي أوردها الآثاري: وهذا الباب سماعي، فيحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه، ففي معاني حرف الهاء التي أوردها الآثاري ذكر أنها تأتي للمبالغة بعد أن يورد الشواهد القرآنية يقول:" وهذا الباب سماعي، فيحفظ ما ورد منه، ولا يقاس عليه "[1].

من المصطلحات قوله:(لورود السماع بذلك) ، يقول الآثاري في جواز إثبات نون الوقاية وجواز حذفها في إن وأخواتها عدا لعلّ وليت، يقول:" وأما قولي:(وفي البواقي خيروا) فأعني به من أخوات ليت ولعلّ، وهي أربعة أحرف: إنّ، وأنّ، ولكن، وكأن، فيجوز فيها الوجهان على السواء باتفاق النحويين على ذلك، نحو: إني، وإنني، وأني، وأنني، ولكني ولكنني، وكأني وكأنني؛ لورود السماع بذلك"[2].

ومن المصطلحات أيضاً (أن تلك سماعية وهذه قياسية)، ففي التفرقة بين هاء الجمع وهاء النسب، أن هاء النسب يختلف معها أسماء الأفراد، وهاء الجمع ليست كذلك، فإنها تتفق معها أسماء الأفراد، ثم يقول في التفريق الثاني بينهما:" والثاني أن تلك سماعية، وهذه قياسية كما علمت. والله أعلم"[3].

ومنه أيضاً (السماع الشاذ)، يذكر الآثاري أن من الأوجه التي تأتي عليها التاء أنها تأتي للقسم، يقول:" قالت النحاة: وقد تدخل على (رَبَ) مضافاً إلى الكعبة، كما تدخل على (الله) تعالى، سمع من كلامهم: تربّ الكعبة، وسمع شاذاً: تالرحمن، وتحياتكِ. كما هو مقرر في كتب العربية"[4].

---

[1] محمد، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 354).

[2] المرجع السابق، ص524.

[3] المرجع نفسه، ص356.

[4] المرجع نفسه، ص360.

ثانياً: القياس

القياس لغةً:

هو عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره[1]، وهو في الأصل: تقدير شيء بشيء[2]؛ يقال:" قَاسَه، وبِه، وعليه، قَيْساً وقَوْساً (وهو الأصل) وقِيَاساً واقْتَاسَه وقَيَّسَه: إذا قدّره على مثال "[3].

القياس اصطلاحاً:

عرفّ الأنباري القياس بأنه:" حمل فرع على أصلٍ بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[4].

القياس عند ابن بابشاذ:

ابن بابشاذ يقيس على المطرد الكثير سالكاً في ذلك نهج المدرسة البصرية التي لا تُبْنى قواعدها إلاّ على ما كَثُرَ كثرة تجيز القياس عليها.

اهتم ابن بابشاذ بالقياس كثيراً في عرض مسائله، فنجده يأتي في نهاية معظم المسائل بعبارة: فقس على ذلك تصب إن شاء الله، أو فقس عليه وفقك الله للصواب.

وكان قد تعرض ابن بابشاذ لفكرة القياس والسماع بالتعريف في أول مقدمة كتابه، عندما عرّف علم النحو، فقد وضح التفسير الصناعي لعلم النحو، قال:" وأهل هذه الصناعة استخرجوه من كلام الله تعالى والكلام الفصيح. والطريق الذي استخرجوه به طريقان: السماع والقياس. فالسماع بالتتبع والتصفح، والقياس بحمل شيء على شيء لضرب من الشبه، فلذلك قلنا: هو علم مستنبط بالقياس والاستقراء"[5].

ومع أنَّ ميول ابن بابشاذ بصرية إلا أنه لم يكن متشدداً في أقيسته، ولكنه توسط بين المدرستين، فكان يقيس على نسبة محدودة من الأمثلة ولا يشترط عدداً موفوراً منها.

---

[1] الجرجاني، التعريفات (ص181).

[2] ابن فارس، مقاييس اللغة (مادة قَوَسَ)، وينظر: الجرجاني، التعريفات (ص181).

[3] ابن منظور، لسان العرب (مادة قَيَسَ)، وينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (مادة قَوَسَ).

[4] الأنباري، لمع الأدلة (ص93).

[5] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص89 – 90).

وركز ابن بابشاذ في معظم فصوله ومسائله على ضرورة القياس على قاعدة يصل إليها أو يقررها.

ومن النماذج التي توضح اهتمامه بالقياس، عند ذكره للأمثلة على القاعدة النحوية يذكر مثالاً واحداً، ثم يتبعها بعبارة:" مُثِّلَ لكل واحد من ذلك بمثال لتقيس عليه سائر المثل"[1].

فهو يستدل على كل قضية بمثالها المختصر المؤدي للغرض.

كذلك في فصل الاسم (علل ما لا ينصرف) قال:" ولما كان المؤنث لا يخلو من أربعة أقسام، مؤنث بغير علامة كزينب وسعاد، ومؤنث بعلامة هي تاء كمسلمة وصالحة، ومؤنث بعلامة هي ألف مقصورة كحبلى وسكرى، ومؤنث بعلامة هي ألف ممدودة مثل: صحراء، وطرقاء، مثل ذلك بأربع مسائل لتقيس أنت عليها كل ما يجري هذا المجرى"[2].

يمنع ابن بابشاذ القياس على القليل، فإنه كذلك يمنع القياس على الشاذ والنادر والضرورة. يقول ابن بابشاذ في توضيح الخلاف بين العلماء في (إياك):" فإن قيل: وما الخلاف في إياك الذي بين العلماء؟ فالجواب: أقوال شتى. منها قول الخليل رحمه الله أن (إيّا) اسم مضمر. وأنّ هذه الكاف في موضع جر بالإضافة إلى (إيّا). واحتج على ذلك برواية رواها عن العرب أنها تقول:" إذا بلغ الرجل الستين فإياهُ وإيّا الشوابِّ" فجرّ الشواب بالإضافة إلى إيّا، فدل على أن الكاف إذا وقعت موقعها اسم في موضع جر. ولم يلتزم أصحاب سيبويه هذه الحكاية لقلتها وشذوذها. فلا يقاس عليه"[3].

وقد احتج ابن بابشاذ بالسماع والقياس حول مسألة واحدة، قال:" وقسمة الأفعال ثلاثة ... فإن الدليل على كونها ثلاثة السماع والقياس"[4].

القياس عند الآثاري:

نال القياس مجالاً رحباً في شرح الآثاري، وتعددت مصطلحاته، وهذا دليل على أهمية القياس عنده.

---

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص103).

[2] المرجع السابق، ص109 – 110.

[3] المرجع نفسه، ص152 – 153.

[4] المرجع نفسه، ص194.

يقول الآثاري في حديثه عن الاسم الممدود:" أما القياسي من الممدود فهو على عشرة أنواع"[1].

وفي تلخيصه لمبحث الاسم المنسوب يقول:" والحاصل مما ذكر أن مسائل النسب أربعون مسألة، منها ثلاثون تتعلق بالمنسوب القياسي، وقد تقدم بيانها، ومنها عشرة تختص بالمنسوب السماعي، وهي هذه بغير زائد عليها فاحفظ مسموعها وقس على مقيسها والله الموفق"[2].

العلة النحوية عند ابن بابشاذ:

ورد التعليل النحوي عن ابن بابشاذ لكنه كان قليلاً، ومنه قوله في فصل الاسم (الاسم المقصور):" فإن هذا هو النوع السادس ويسمى مقصوراً، وإنما سمي مقصوراً؛ لأنه قصر عن الإعراب كله، أي حبس عنه فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جر"[3].

---

[1] البيشي، الهداية في شرح الكفاية – من أول الإعراب والبناء إلى نهاية المنسوب (ج2/ 41).

[2] المرجع السابق، ص310.

[3] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص116).

العلة النحوية عند الآثاري:

ذكر ابن السرّاج أن اعتلالات النحويين على ضربين منها هو: المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمىّ علة العلة. مثل أن يقولوا :لِمَ صار الفاعل مرفوع أو المفعول به منصوباً "[1].

لقد اهتم الآثاري كغيره من النحاة بالعلة النحوية؛ لأن ذكر العلة يوثق الحكم ويقويه، وقد وردت تعليلاته متنوعة على النحو التالي:

1. تعليله لبعض الظواهر في اللغة والنحو.

ومن ذلك تعليله الوارد في تفسير الآية القرآنية:" قالوا سلاماً قال سلامٌ". يقول:" رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم حياهم بتحية أحسن من تحيتهم؛ لأن الرفع دال على معنى إثبات السلام لهم دون تجدده وحدوثه، ولهذا قطع المحققون بقوة الرفع على النصب والجر، أما على النصب؛ فلأنه كالفضلة، وأما على الجر؛ فلصحة الاستغناء عنه بالنصب..."[2].

يقول الآثاري أن المحققين من أهل العربية يقولون إن القصر والمد مخصوصان بالأسماء ممنوعان من الأفعال والحروف، والعلة في ذلك كما يقول الآثاري:" والحكمة في ذلك: التنبيه على معنى آخر جاء به المد غير المعنى الأول المعروف من القصر؛ ألا ترى أن الهوى بالقصر عبارة عن هوى النفس ومنه قوله تعالى:" وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى"، فإذا مد صار عبارة عن الريح القائمة بين السماء والأرض، ومنه قوله تعالى:" وأفئدتهم هواء"[3].

2. تعليله للتقديم والتأخير بين الأبواب النحوية.

يعلل تقديم المصروف على الممنوع من الصرف بقوله:" وقدمت المصروف على الممنوع من الصرف لأنه الأصل ولأن ما لا ينصرف فرع عليه"[4].

ويقول في الضمير:" وقدمت الحضور على الغيبة لأن الحاضر أخص من الغائب"[5].

---

[1] السيوطي، الأصول في النحو (ج1/ 35).

[2] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج 2/ 23).

[3] المرجع السابق، ص49.

[4] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 56).

[5] البيشي، الهداية في شرح الكفاية ، ص28.

ويعلل أيضاً تقديم النكرة على المعرفة قائلاً:" الاسم النكرة ويقال له (نكرة) و(نُكر) و (منكور) كما في البيت وقدمته على المعرفة؛ لأنه الأصل، ولاندراج كل معرفة تحت نكرة من غير عكس؛ إذ المعرفة طارئة عليه، هذا مذهب سيبويه – رحمة الله عليه–"[1].

3. تعليله لتسمية النحاة لبعض الأبواب.

يعلل سبب تسمية اسم الإشارة بهذا الاسم بقوله:" وسمي ناقصاً لأن اسم الإشارة : هو ما دل على مسمى وإشارة"[2].

ويقول في سبب تسمية المنقوص بهذا الاسم:" اعلم أن للنحاة في تسميته منقوصاً وجهين: أحدهما: حذف لامه لأجل التنوين نحو:" والٍ، وقاضٍ، وداعٍ، وساعٍ"، فإن أصله:" والي، وقاضي، وداعي، وساعي". والثاني: لكون نقص منه بعض الحركات الإعرابية؛ فإنك تقول:" هذا والٍ ورأيت والياً ومررت بوالٍ"؛ فلم يظهر فيه سوى نصبه"[3].

4. تعليله لبعض التقسيمات النحوية.

يقول الآثاري في تعليله للتقسيمات النحوية:" فإن قال قائل ما الحكمة من جعل الأسماء على ثلاثة أقسام وفي تقسيمها إلى ظاهر ومضمر وإلى ما بينهما وهو المبهم .."[4].

ويقول الآثاري في العلة من عدم تصرف الأفعال الخمسة وهي:(نِعم، بئس، عسى، ليس، فعل التعجب):" والعلة في عدم تصرف هذه الأفعال الخمسة: عدم الدلالة على الزمان الماضي، والزمان الحاضر، والزمان المستقبل، والأمر، والنهي، هذا هو الصواب"[5].

فجميع تعليلاتهِ السابقة الهدف منها تسويغ القاعدة وتقريرها عن طريق التفسير والتوضيح الوارد في قالب التعليل.

---

[1] المرجع السابق، ص61.

[2] المرجع نفسه، ص32.

[3] المرجع نفسه، ص54.

[4] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 14).

[5] المرجع السابق، (ج2/ 306).

المطلب الثالث: المقارنة في الأصول

اعتمد ابن بابشاذ والآثاري في تقريرهما للقواعد النحوية على أهم الأصول في علم النحو وهما السماع والقياس. ومن أهم مصادر السماع لديهما القرآن الكريم، حيث أكثر من الاستشهاد به، سواء كان ذلك بآيات كاملة، أو بجزء منها، أو حتى بكلمة واحدة هي موضع الشاهد.

أما بالنسبة للقراءات القرآنية فقد أخذ بها، إلا أن الآثاري استشهد أيضاً بالقراءات الشاذة. والمصدر الثاني للسماع هو الحديث النبوي الشريف، لكنه كان قليلاً، ثم جاء الشعر العربي والنثر في المرتبة الأخيرة بعد القرآن الكريم والشعر العربي.

أما القياس فقد توسعوا فيه والدليل على ذلك أن الباحث يجد – غالباً – بعد كل مسألة جملة (وقس على ذلك)، لكنهما يمنعان القياس على الشاذ والقياس على القليل وللضرورة.

أما العلة النحوية فقد اهتم الآثاري بها أكثر من ابن بابشاذ، فقد كان الآثاري يعلل لسبب التقديم والتأخير بين الأبواب النحوية، وكذلك لسبب التسمية، وللتقسيمات النحوية.

المبحث الرابع: المصطلحات النحوية

المطلب الأول: المصطلحات عند ابن بابشاذ

إن العصر الذي عاش فيه ابن بابشاذ، عصر استقرت فيه المصطلحات النحوية، والتي كانت مزيج متداخل بين المصطلحات البصرية والكوفية.

وما يجب توضيحه هو موقف ابن بابشاذ من المصطلح النحوي، إذ يمكننا القول إنه كان بصرياً في استعمال المصطلح، في الأعم الأغلب، وهو عنده واضح في معظم مباحثه، وذلك نحو، اسم الفعل[1]، واسم الفاعل، والجر[2]، والبدل، والتمييز[3]، والظرف[4]، والمضارع[5]، والماضي[6]، والنفي[7]، وما ينصرف وما لا ينصرف[8]، وغيرها.

وعلى الرغم من أنه ينزع منزع البصريين ويقتفي أثرهم؛ إذ يجنح إلى استعمال مصطلحاتهم، وجدناه يعمد إلى الاستعانة بالمصطلح الكوفي للتعبير عن بعض المضامين والمباحث، كتسمية المبني للمجهول: ما يبنى لما لم يُسمَ فاعله[9]. والمضارع: الفعل الحال أو المستقبل، المبني للمعلوم: ما سُمِيَ فاعله، المصدر المؤول: المصدر المقدر بأن والفعل، ياء المتكلم: ياء النفس، الحال: ما يذكر للبيان عن هيئة الفاعل أو المفعول، الضمير: المضمر، نائب الفاعل: اسم ما لم يُسمَ فاعله.

وقد تكون هذه المخالفات في استعمال المصطلح، للتوضيح والتيسير، أو لمجرد المخالفة لإشاعة فكرة وجود نحو كوفي. هذا بالإضافة إلى أن قسماً من هذه المصطلحات كان سيبويه قد استعملها بصيغها[10].

---

[1] انظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص184).

[2] انظر: المرجع السابق، ص100، 329.

[3] انظر: المرجع نفسه، ص316.

[4] انظر: المرجع نفسه، ص 315، 184.

[5] انظر: المرجع نفسه، ص204.

[6] انظر: المرجع نفسه، ص 197.

[7] انظر: المرجع نفسه، ص 99.

[8] انظر: المرجع نفسه، ص100.

[9] انظر: المرجع نفسه، ص288، 370.

[10] انظر: السعدي، شرح كتاب الجمل للزجاجي – تأليف: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت 469هـ) (ص37).

وتردد عند ابن بابشاذ عدد من المصطلحات التي اشترك في استعمالها البصريون والكوفيون، كالاستثناء[1]، والاستفهام[2]، والإضافة، والتأنيث والتذكير، والتعجب[3]، والجزم[4]، والخبر[5]، والفاعل[6]، والمبتدأ[7]، والنداء، والنكرة، وغيرها من المصطلحات. لكنه قد أقام الدليل على بصريته بكثرة دوران المصطلح البصري في شرحه بوجه عام.

هذه هي المصطلحات التي وردت في شرح ابن بابشاذ، ويلاحظ من خلال سرد المصطلحات النحوية التي استخدمها ابن بابشاذ أنها كانت في أغلبها مصطلحات بصرية، إلا أنه لم يمنع من استخدامه مصطلحات المدرسة الكوفية.

---

[1] انظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص320).

[2] انظر: المرجع السابق، ص269.

[3] انظر: المرجع نفسه، ص99.

[4] انظر: المرجع نفسه، ص243.

[5] انظر: المرجع نفسه، ص288.

[6] انظر: المرجع نفسه، ص288.

[7] انظر: المرجع نفسه، ص288.

المطلب الثاني: المصطلحات عند الآثاري

تناول الآثاري المصطلحات النحوية البصرية والكوفية على حد سواء، فعندما يورد المصطلح النحوي، يذكر المصطلح البصري فيما يقابله المصطلح الكوفي، ويوضح ذلك، ثم يختار فيما بعد في شرحه بعد التعريف المصطلح البصري. وفيما يلي التوضيح:

الضمير: المكنى والكناية

يقول الآثاري:" الضمير والمضمر واحد، ويسميه الكوفيون بالكناية والمكنى "[1] ، ثم يبين بعد ذلك حقيقة المضمر وهي الكناية عن الشيء بما هو كالجزء منه، فالآثاري في تعريفه يذكر المصطلح البصري ويفسره بالمصطلح الكوفي، ثم يختار بعد ذلك المصطلح البصري (المضمر)؛ لأن الكناية قد تكون بالاسم الظاهر التام، مثل: فلان وفلانة، أما المضمر فليس كذلك لأن نقيض الكناية الإفصاح، ونقيض الإضمار الإظهار، وهذا فرق واضح. ثم يقول بعدها أن " كل مضمر مبني من أجل أنه بمنزلة الجزء من الاسم وهو مفتقر إلى ظاهر يوضح معناه ووضعه الإيجاز "[2].

ضمير المتكلم: ضمير النفس (في التاءات المبنية)

يقول الآثاري:" أما التي هي ضمير: فهي التي تكون للنفس ويقال للمتكلم، أعني ضمير النفس: أي المتكلم "[3].

ضمير الشأن: وهو ضمير الحديث وضمير القصة وضمير الأمر

يقول الآثاري:" وربما قيل مضمر الشأن " [4]، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول. ويشير الآثاري إلى قول ابن الخباز:" اعلم أنهم يقدمون قبل الجملة ضميراً مفرداً غائباً كقولهم: هو زيد منطلق، تسمية الكوفيون مجهولاً؛ لأنه لم يعد على مذكور، وضمير الحديث، وضمير الأمر، لأن الجملة التي بعده تفسره، وهي شأن، وقصة، وحديث، وأمر "[5].

---

[1] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج 2/ 2).

[2] المرجع السابق، ص2.

[3] المرجع نفسه، ص25.

[4] المرجع نفسه، ص35.

[5] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية، ص38.

مصطلح البدل: الترجمة، التبيين، التكرير

يقول الآثاري:" القسم الحادي والأربعون من أقسام الاسم الظاهر أن يكون بدلاً، ويسميه الكوفيون بـ (الترجمة والتبيين والتكرير) والبصريون يسمونه البدل"[1].

فكما يتضح من نص الآثاري أن الترجمة، والتبيين، والتكرير، هي مصطلحات كوفية لما يسمى عند البصريين بدلاً[2].

ضمير الفصل: ضمير العماد

يقول الآثاري:" الفرع الخامس من الفروع الخمسة التي تتعلق بهذا الباب: ضمير الفصل وهي تسمية البصريين له، وأما عند الكوفيين فيقال: ضمير العماد" [3]، " فالفصل من عبارات البصريين كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه، وأن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير، والعماد من عبارات الكوفيين كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده"[4].

مصطلح الجحد، حيث ذكر هذا المصطلح في أحوال (مَنْ). وهو مصطلح وضعه الفراء في مقابل النفي والإثبات عند البصريين.

التفسير ، التمييز، والتفسير هو مصطلح كوفي أطلقه الفراء على التمييز.

لم يسم فاعله، يقول:" اللهم إلا أن يكون المضارع مبنياً لما لم يسم فاعله"[5].

(نعت، صفة) لقد استخدم الآثاري مصطلحي المدرسة البصرية والكوفية. والنعت من مصطلحات سيبويه، وكان يطلقه على عطف البيان، كما جعل الصفة والوصف من مفرداته.

من خلال ما سبق يتضح أن الآثاري اهتم بإيراد المصطلح البصري فيما يقابله المصطلح الكوفي، لكنه من خلال الشرح يختار المصطلح البصري، وربما يكون ذلك لأن مذهب الآثاري مذهب بصري.

---

[1] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 175).

[2] القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري(ص163).

[3] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 41).

[4] ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/ 110).

[5] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 303).

المقارنة في المصطلحات بين ابن بابشاذ والآثاري:

تناول ابن بابشاذ والآثاري المصطلحات النحوية البصرية والكوفية على حد سواء، لكنّ الآثاري قد أوضح خلال تعريفاته أن هذا المصطلح مصطلحٌ بصريٌ وفيما يقابله المصطلح الكوفي، ثم يختار المصطلح البصري غالباً. وهذه هي منهجية متبعة عنده.

أما ابن بابشاذ فقد كان يستعمل المصطلح البصري أو الكوفي دون أن ينوه إلى أن هذا المصطلح يتبع للمدرسة البصرية أو الكوفية.

الفصل الثانـي

استدراكات الآثاري على ابن بابشاذ

الاستدراك لغة:

الاستدراك في اللغة من مادة (دَرَكَ)، قال ابن فارس:" الدال والراء والكاف أصل واحد وهو: لحوق الشيء بالشيء ووصوله إليه، يقال: أدركت الشيء أدركه إدراكاً ... ويقال: أدرك الغلام والجارية إذا بلغا، وتدارك القوم: لحق آخرهم أولهم"[1].

ووزن استدراك: استفعال، يفيد معنى الطلب، وتستخدم في المعاني، قال الزمخشري:" وتدارك خطأ الرأي بالصواب واستدركه، واستدرك عليه قوله "[2].

وفي المعجم الوسيط:" تدارك الشيء بالشيء: أتبعه به، يقال: تدارك الخطأ بالصواب والذنب بالتوبة ... واستدرك عليه القول: أصلح خطأه، أو أكمل نقصه، أو أزال عنه لبساً"[3].

وهذا المعنى الأخير هو المقصود بهذه اللفظة في هذا المقام، ويستخلص منه مكونات التعريف:

- أن في الاستدراك سابقاً مستدرَكاً عليه، ولاحقاً مستدرِكاً.
- أن فعله لازم ومتعد.
- أن اللاحق في الاستدراك مصحح لخطأ الأول، أو مكمل لنقصه، أو كاشف عنه لبسه.

ومنه يمكن صياغة تعريف شامل، فالاستدراك هو: إتباع القول بقول ثانٍ، يصلح خطأه، أو يكمل نقصه، أو يزيل عنه لبساً.

وقبل أن تبدأ الدارِسة الحديث عن استدراكات الآثاري على ابن بابشاذ، يجب التنويه إلى أن الاستدراكات وإن كانت كثيرة نوعاً ما، إلا أن الجزء الأول من شرح الألفية للآثاري اختص فقط بتعريفات المصطلحات النحوية، وكذلك بالتمهيد لعلم النحو. أما الفصل الأول والذي اختص بالاسم فقد تحدث فيه عن الاسم وتقسيماته إلى ظاهر ومضمر ومبهم، ثم انتقل إلى الفعل، وتحدث في الجزء الثاني عن الحرف، والذي لم يصل للدارِسة سوى جزء قليل منه يتعلق بتوجيه الحروف المعنوية فقط.

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة (ج1/ 404).

[2] الزمخشري، أساس البلاغة (ج1/ 285).

[3] مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط (ج1/ 281).

المبحث الأول: ما تركه ابن بابشاذ

الترك هو الذي لم يتحدث عنه ابن بابشاذ مطلقاً، وقد استدركه الآثاري عليه. وسيأتي الحديث عنها في نقاط:

1. ترك ابن بابشاذ إضافة مقدمات في النحو وأصول الإعراب، وتحدث فقط عن الأصول التي يستنبط منها علم النحو، يقول:" النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله سبحانه والكلام الفصيح"[1]، أما الآثاري فقد تحدث عن الإعراب والبناء وأنواعهما، والأماكن التي يرد فيها الإعراب من الأسماء والأفعال. وابتدأ بتعريف الإعراب لغة واصطلاحاً، وعن أقسام المعرب، وإعرابه، ثم انتقل للحديث عن أنواع الإعراب والبناء، وكذلك عن الأماكن التي يرد فيها الإعراب والبناء. تحدث بعد ذلك عن ما يستوي فيه لفظ المنصوب والمجرور. وبعد هذه المقدمات دخل الآثاري في الشرح على شاكلة المقدمة المحسبة متحدثاً عن قسمة الأسماء وتحديدها. ثم اكتفى في هذا الفصل ببيان الحدود وسبب التسمية وآراء النحاة.
2. ذكر الآثاري في باب الإضافة، معاني الإضافة، يقول:" وقيل: معنى الإضافة، وقيل: الحرف المعنوي، وهو اللام عند جميع النحويين، وزعم بعضهم: أنها تكون بمعنى (من) أو (في) – واختاره ابن مالك –، وعللوا ذلك بأن قالوا: لأنا نجد في الإضافة ما لا يقبل معنى اللام – وهو الصحيح –"[2]. وهذا لم نجده عند ابن بابشاذ الذي اختصر معاني الإضافة في اللام ومن فقط يقول:" النوع الثالث من الأسماء العاملة وهو ما ليس بمشتق ولا واقعاً موقع المشتق. فهذا النوع لا يكون ناصباً وإنما يكون جاراً. وذلك الأسماء المضافة إضافة ملك أو إضافة جنس. فإضافة الملك هي المقدرة باللام مثل: هذا غلام زيد. وإضافة الجنس هي المقدرة بمن مثل: هذا ثوب خزّ. فهذان مجروران بمعنى الحرف المقدر الذي قد ناب عنه المضاف. وإذا كان عاملاً فهو أيضاً عامل معنوي" [3].

---

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص88).

[2] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 266).

[3] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص403 -404).

3. تحدث الآثاري في ناصب المفعول به، يقول:" ومذهب البصريين أن الفعل هو الناصب له، ومذهب الفراء من الكوفيين ومذهب هشام بن معاوية من الكوفيين أيضاً أن العامل فيه هو الفاعل وحده". ويبدي الآثاري رأيه في هذه المذاهب قائلاً:" والصحيح أن العامل فيه هو الفاعل بضميمة الفعل؛ حيث لا يمكن انتصابه بواحد منهما منفرداً"[1]. كما استطرد الآثاري في أقاويل النحاة عن حد المفعول به[2].
4. بيّن الآثاري سبب تأخير المفعول المطلق وتقديم المفعول به عليه بخلاف ابن بابشاذ الذي قدّم المفعول المطلق على المفعول به، يقول الآثاري:" فإن قلت: لأي شيء أخروه وقدموا المفعول به؟ قلت: للنحاة في ذلك مذهبان؛ أحدهما: تقديمه على المفاعيل كلها قال به جماعة منهم ابن فلاح في الكافي ولفظه:" وأول الخمسة المصدر، وإنما قدم عليها لقوة دلالة الفعل عليه لأنه فعل الفاعل حقيقة" انتهى. وسبقه إلى ذلك جماعة منهم ابن الحاجب في الكافية والزمخشري في المفصل والزجاجي في الجمل وتبعه في ذلك جماعة منهم أبو حيان في الارتشاف، وابن معط في ألفيته؛ ولهذا قال ابن الخباز:" إنما بدأ بالمصدر لأنه هو المفعول الحقيقي، ودلالة الفعل عليه أقوى من دلالته على غيره". والثاني: تأخيره وتقديم المفعول به عليه عملاً بمذهب أهل الكوفة في أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها مشبهة بالمفعول به، وقد تبعهم في ذلك جماعة أخرى منهم ابن هشام الأنصاري في الشذور، قال:" وبدأت من المفاعيل بالمفعول به، كما فعل الفارسي، وجماعة منهم صاحب المقرب والتسهيل لا المطلق كما فعل الزمخشري وابن الحاجب، ووجه ما اخترنا أن المفعول به أحوج إلى الإعراب؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس" انتهى كلامه. وكذلك فعل ابن مالك في الكافية الشافية، وفي الخلاصة فأحببت أن أكون من التابعين لأهل هذا المذهب"[3].
5. تحدث الآثاري في المفعول معه عن الفرق بين الواو المتبعة والتابعة، يقول الآثاري:" فإن قال قائل: ما الفرق بين الواو المتبعة، والتابعة؟ قلنا: ظاهر؛ لأن التابعة هي المشركة في الحكم، أعني تشرك ما بعدها في حكم ما قبلها؛ من رفع، أو نصب، أو جر، وذلك لا يكون إلا في واو العطف، وأما واو المعية، فلو حل في مكانها اسم لكان مفعولاً ليس

---

[1] انظر: المرجع السابق، ص126.

[2] انظر: المرجع نفسه، ص127.

[3] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 128 – 129).

إلا، كما لو قلت سرت يوماً، فذلك الإتباع إنما هو على المحل لا غير، لأنها حلت في موضع النصب فأتبعت بالمنصوب الذي اكتسب منها المعية الدالة على المصاحبة، وذلك لا يكون إلا في واو المفعول معه – والله أعلم –[1].

6. في فصل (الأسماء المضمرة) ترك ابن بابشاذ تقسيمات كثيرة للضمير، فيما يتعلق باستتار الضمير وجوباً أو جوازاً. واستطرد الآثاري في فصل الأسماء المضمرة في توضيح سبب بناء الضمائر، وذكر أقوال النحاة في ذلك، يقول:" وكل مضمر مبني من أجل أنه بمنزلة الجزء من الاسم وهو مفتقر إلى ظاهر يوضح معناه ووضعه الإيجاز... واختلفوا في سبب بنائها على ثلاثة أقوال: فقيل: لشبهها بالحرف في الوضع؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الأكثر. وقيل لشبهها له في المعنى؛ لأن كل ضمير يتضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف. وقيل لشبهها له في الجمود، لأنها لا تتصرف؛ ولذلك لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع انتهى"[2].
7. كما أنه ترك أبواباً كثيرة في هذا الفصل، وهي كالتالي عند الآثاري:

- ما يصلح للوصل وللفصل.

تحدث الآثاري تحت هذا العنوان عمّا يصلح للوصل وما يصلح للفصل، ويكون ذلك في ثلاث مسائل وهي:

1. أن يكون الفعل غير ناسخ، مثل قوله تعالى:" فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم"[3].. فالوصل أرجح في الهاء، ويجوز الفصل كقول النبي – صلى الله عليه وسلم –:" إِنَّ الله مَلَّكَكُمْ إِيِّاهُمْ ولَوَ شَاءَ لَمَلَّكُهُمْ إِيَّاكُمْ"[4].
2. أن يكون الفعل متعدياً إلى مفعولين وهما ضميران الأول منهما أخص من الثاني. ويقع هذا في باب ظن وأخواتها في المبتدأ والخبر، ففي هذه المسألة ترجيح الفصل؛ لأن فعلها ناسخ. وذكر الآثاري أن هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين، واستدل على ذلك بقول ابن عقيل، لكن ابن مالك اختار الوصل[5].

---

[1] انظر: المرجع السابق، ص143.

[2] انظر: الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 2).

[3] (البقرة: 137).

[4] أبو داوود، سنن أبي داوود (23/3)، كتاب الجهاد، باب ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم.

[5] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج 2/ 20 – 21).

3. أن يكون الضمير الثاني منصوباً بكان أو إحدى أخواتها، وذكر على حالة الوصل حديثاً للنبي – صلى الله عليه وسلم – لعمر في ابن صياد:" إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِلّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ"[1].

وبعد أن ذكر هذه المسائل الثلاث نوّه إلى قاعدة النحاة في ترتيب الضمائر، فضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، يقول الآثاري:" واعلم أن قاعدة النحويين كل ضمير كان أخص من غيره وجب تقديمه عليه"[2].

- معرفة التاءات التي تحلت بأنواع البناء، وهي أربع للمتكلم والمخاطب والمخاطبة والغائبة.

تحت هذا العنوان تطرق الآثاري للحديث عن معرفة التاءات التي تحلت بأنواع البناء وهي أربع: تاء المتكلم، وتاء المخاطب، وتاء المخاطبة، وتاء الغائبة. وهي إما ضمير، أو حرف، أو بعض ضمير. ثم استطرد الآثاري في شرح هذه التاءات واستدل على ذلك بالكثير من الشواهد القرآنية[3].

- ما جاء للمفرد والمثنى بلفظ الجمع.

وهذا الباب سماعي لا يقاس عليه، وقد حصره الآثاري في أربعة أقسام هي:

1. ما يستعمل للمفرد بلفظ الجمع وهو:(نحن) والأصل فيه أن يكون للجماعة المتكلمين كقول إخوة يوسف عليه السلام:" ونحن عصبة ". وذكر حديثاً للنبي – صلى الله عليه وسلم –، وبيتاً لشاعر الجن. وقد يجاء فيه بخلاف الأصل، فيستعمل للمتكلم الواحد المعظم لنفسه، كقوله تعالى:" ونحن أقرب إليه من حبل الوريد".
2. ما يستعمل للمفرد بلفظ الجمع (كارجعون) والأصل فيه أن يكون للجماعة المخاطبين، كقوله تعالى:" وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلا تُبْصِرُونَ "[4]. وقد يجاء بخلاف الأصل فيستعمل للمتكلم

---

[1] البخاري، صحيح البخاري (ج85/4)، كتاب الجهاد والسير، باب كيف يعرض الإسلام على الصبي؟ز

[2] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية، (ج22/2-23)

[3] انظر: الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج25/2-27)

[4] (الذاريات: 21)

الواحد تعظيماً كقوله:" رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ"[1]. وذكر ثلاثة أوجه قالها أبو البقاء[2].

3. ما يستعمل للمفرد بلفظ المثنى كـ (ألقيا) والأصل فيه أن يكون للمُخَاطَبَيْن المذكَّرين. وذكر أقوال أبي البقاء في إعراب كلمة (ألقيا) وهي خمسة[3].
4. ما يستعمل للمثنى بلفظ الجمع. ثم استطرد في شرح هذه النقطة وذكر شواهد قرآنية وشعرية على ذلك[4].

- ضمير الشأن.

وهو الفرع الرابع من الفروع الخمسة التي تتعلق بهذا الباب، وقد ذكر الآثاري اختلاف التسميات، ثم عرّف ضمير الشأن، وذكر أنه يصلح لأربعة أشياء هي: التذكير والتأنيث، والرفع والنصب. وشرح كل نقطة واستشهد بالشواهد القرآنية والشعرية[5].

- ضمير الفصل.
- الاحتمالات الإعرابية لضمير الفصل.

8. في فصل الاسم ترك ابن بابشاذ أنواع الإعراب والبناء، وهي ثمانية ذكرها الآثاري :

أنـــواعُ إعـــرابِ الكـــلامِ أربعـــه وهـــي بـــأنواعِ البنـــاءِ مُتْبَعَـــه

رفـــعٌ ونصـــبٌ ثـــم جـــرٌّ جـــزمُ سُـــكونٌ أو كَسْـــرٌ وَفَـــتْحٌ ضَـــمُّ[6]

كما ترك ابن بابشاذ موارد الإعراب والبناء أي الأماكن التي يرد فيها الإعراب من الأسماء والأفعال، وذكرها الآثاري يقول:

الرفـــعُ فـــي اســـمٍ ثُـــمَّ فـــي المضـــارعِ والنَّصْـــبُ فِيهِمَـــا بِغَيْـــرِ مـــانعِ

والجـــرُّ باســـمٍ خُـــصَّ ثَـــمَّ الجـــزمُ فـــي مُضـــارعٍ حقّـــاَ بـــإعرابٍ يفـــي

والفـــتحُ فـــي الـــثلاثِ والســـكونُ مَـــعَ البِنـــاءِ مثلَـــهِ يَكُـــونُ

---

[1] (المؤمنون: 99-100)

[2] انظر: الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 29 – 30).

[3] انظر: المرجع السابق، ص31.

[4] انظر: المرجع نفسه، ص32- 34.

[5] انظر: المرجع نفسه، ص35 – 42.

[6] الآثاري، كفاية الغلام في إعراب الكلام (41)

والضـــمُّ والكســـرُ لِغِيـــرِ الفِعـــلِ ونـــابَ بعـــضُ نَويَـــا عـــن أصـــلِ[1]

9. ترك ابن بابشاذ تقسيم الاسم المقصور إلى قسمين: قياسي وسماعي، وهو ما استدركه عليه الآثاري في شرحه، والقياس على عشرة أنواع. يقول تحت بند (تكميل):" اعلم أن المقصور على قسمين: قياسي، وسماعي: أما القياسي فإنه على عشرة أنواع، وقد نظمتها في ثلاث أبيات فقلت[2]:

يُقَـاسُ مـن المقصـورِ مـا كـانَ لـ " الهـوى " وفـي نحـوِ " سَـكْرى " أو " يتـامى " أو "خـوْزلا"
وجمـعُ أتـى مـن مطلـق الفـاء فعلـه ومفعـول فعـلٍ زيـد فيـه كـ " مبتلـى "
وَنَحْـوَ " مَعُـافَى " ثُـمَّ مسـعى لوقـت أو مكـانٍ وجمـع لاسـم جـنس حكـى " الفـلا "

10. استدرك الآثاري على ابن بابشاذ نوعاً سادساً من أنواع التنوين، حيث ذكر ابن بابشاذ خمسة أنواع فقط وهي:(تنوين التنكير، تنوين التمكين، تنوين المقابلة، تنوين العوض، تنوين الترنم) ولم يتحدث عن تنوين الغالي، والذي عرفه الآثاري بأنه: التنوين الذي يختص بالقافية المقيدة، والغلو الزيادة، وهو زائد على الوزن وفائدة زيادته الدلالة على الوقف[3]. كما أنه ذكر أربعة أنواع أخرى للتنوين، يقول:" ثم من الزيادات التي زادها النحويون أيضاً أربعة أخرى؛ وهي تنوين الضرورة، والتنوين الشاذ، وتنوين المنادى، وتنوين الحكاية"[4]. وبيّن سبب التسمية؛ مدعماً قوله بآراء جملة من النحاة.

11. ترك ابن بابشاذ تقسيم الضمائر إلى قسمين وهما: بارز، ومستتر، ثم قسّم البارز إلى منفصل ومتصل، وذكر أقوال النحاة في (إلاك) حيث قال بأن (إلا) لا يقع بعدها ضمير إلا في ضرورة الشعر، ثم أورد آراء بعض النحاة في ذلك، يقول الآثاري:" ومنع من ذلك المبرد مطلقاً؛ يعني سواءً كان في شعر أو في نثر، فإنه لا يجوز أن يقال: ما قام إلاك، وما رأيت إلاه، بل يتعين أن يقال: ما قام إلا أنا، وما رأيت إلا أنت، ونحو ذلك؛ ولهذا أنشده المُبرِد:(سَواكِ دَيَّارُ) وأجازه ابن الأنباري، مطلقاً، ومنع منه ابن مالك حيث قال في التسهيل:" وشذّ (إلاك) فلا يقاس عليه" انتهى كلامه"[5].

---

[1] المرجع نفسه، ص7.

[2] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/52- 53).

[3] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 246).

[4] المرجع السابق، ص254.

[5] انظر: الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/3- 4).

12. ذكر الآثاري أن عُدَّة الضمير المتصل ست وثلاثون ضميراً، ثم نبّه على كيفية بناء الضمير بالهاء وما كان بالتاء[1].
13. انتقل الآثاري إلى الضمير المنفصل وعدتُّه أربعة وعشرون ضميراً نصفها لمرفوعه ونصفها لمنصوبه، ثم تحدث عن أن الأقسام الخمسة التي هي: مرفوع المتصل، ومنصوبه، ومجروره، ومرفوع المنفصل ومنصوبه ستون ضميراً وذلك اثني عشر في خمسة، لكن سيبويه زاده (ياء) المخاطبة، نحو: تقومين، وزاده الأخفش: قامتا، وكلاهما من المتصل المرفوع[2].
14. عندما تحدث الآثاري عن ضمائر الرفع المنفصلة، أورد أبياتاً من ألفية ابن معط، وألفية ابن مالك، وذكر قول الزمخشري في حصر الضمائر مع إعرابها، وقد فضلة عليهما بقوله:" وهو على ما فيه من الإيجاز أبسط مما قاله الشيخان في ألفيتهما، وأحسن ترتيباً وأقرب تناولاً على المتعلمين والله أعلم"[3].
15. عاد الآثاري لبيان الحالات الإعرابية للضمير المتصل والمنفصل، ثم وضح أن الحروف التي تتصل بها مثل الكاف هي لواحق للدلالة على أحوال المرفوع إليه، وكذلك التاء والياء. وهذا قد ذكره تحت عنوان فرعي صغير ربما استخدمه للتعليم تحت عنوان (تكميل)، وبعده ذكر (تتمييم) والذي ذكر فيه تغليب صيغة المذكر على المؤنث[4].
16. كما ترك ابن بابشاذ الضمير المستتر بوجهيه الواجب والجائز[5].
17. نبّه الآثاري في موجز بسيط عن مذاهب البصريين والكوفيين في الضمير (أنا، أنت)[6].
18. في فصل الفعل استطرد الآثاري في شرح الآية القرآنية:﴿ **لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ** ﴾[7] حيث ذكر أقوال أهل التفسير فيها منهم أبي ليث، ومجاهد[8].

---

[1] انظر: الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/4).
[2] انظر: الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 6 – 7).
[3] انظر: المرجع السابق، ص 9.
[4] انظر: المرجع نفسه، ص10.
[5] المرجع نفسه، ص2–3.
[6] (الأنبياء: 23)
[7] المرجع نفسه، ص2–3.
[8] انظر: المرجع نفسه، ص256– 257.

19. كما استطرد الآثاري في الحديث عن كل علامة من علامات الفعل مع ذكر الأمثلة والشواهد على ذلك. وعلامات الفعل هي:(السين، سوف، قد، لم، التاء حرفاً كانت أو اسماً مضمراً، النون نون التوكيد الخفيفة والثقيلة، ياء الأنثى). ثم قسّم هذه العلامات على الأفعال الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر[1].
20. في فصل الحرف فالحديث كثير، إذ إن الآثاري قد استدرك أشياء كثيرة متعلقة بباب الحرف لم يذكرها ابن بابشاذ مطلقاً، منها تعداد أحرف الجواب والتي حصرها ابن بابشاذ في ستة أحرف، بينما هي عند الآثاري (تسع وعشرون) حرفاً[2]، لم يذكر أحرف النيابة، ولا أحرف الإشارة، الحروف الثنائيات، والثلاثيات، والرباعيات، والخماسيات، مع ذكر رأي ابن الخباز حول عددها. كذلك ذكر لغات الحروف (رب، هيا، لعل، سوف، ثم، جير، حتى، نعم، أن بالتشديد والتخفيف).
21. فيما يتعلق بحروف المعاني، فقد أفرد الآثاري باباً لها أسماه (توجيه الحروف المعنوية) وهو على النحو التالي[3]:
    - ما له وجه واحد، وهي ثلاثة عشر حرفاً.
    - ما له وجهين، وهي خمسة عشر حرفاً.
    - ما جاء على ثلاثة أوجه، وهي ثلاثة عشر حرفاً.
    - ما جاء على أربعة أوجه، وهي خمسة أحرف.
    - ما جاء على خمسة أوجه، وهي خمسة أحرف.
    - ما جاء على ستة أوجه، وهي أربعة أحرف.
    - ما جاء على سبعة أوجه، وهي أربعة أحرف.
    - ما جاء على ثمانية أوجه، وهو (ألا)، و (أن).
    - ما جاء على تسعة أوجه، وهو (إلى).
    - ما جاء على عشرة أوجه، وهو (عن)، و (في).
    - ما جاء على أحد عشر وجهاً، وهو (النون).
    - ما جاء على اثني عشر وجهاً، وهو (أو).
    - ما جاء على ثلاثة عشر وجهاً، وهو (على).

---

[1] المرجع نفسه، ص261- 270.

[2] انظر: محمد، الهداية في شرح الكفاية (ج2/29- 38).

[3] انظر: المرجع السابق، ص300 وما بعدها.

- ما جاء على أربعة عشر وجهاً، وهو (الياء).
- ما جاء على خمسة عشر وجهاً، وهو (الهاء).
- ما جاء على ستة عشر وجهاً، وهو (التاء).
- ما جاء على سبعة عشر وجهاً، وهو (من)، و (الفاء).
- ما جاء على ثمانية عشر وجهاً، وهو (الواو).
- ما جاء على تسعة عشر وجهاً، وهو (الباء).
- ما جاء على عشرين وجهاً، وهو (لا)، و (ما).
- ما جاء على ثلاثين وجهاً، وهو (الهمزة).
- ما جاء على تسعة وثلاثين وجهاً، وهو (إنَّ).
- ما جاء على أربعين وجهاً، وهو (الألف).
- ما جاء على خمسين وجهاً، وهو (اللام).

22. ثم تحدث عن حكم ألف القطع وألف الوصل في الأسماء والأفعال والحروف. وكذلك حكم نون الوقاية في الأسماء والأفعال والحروف، يقول الآثاري:" هذا الباب لم أرَ أحداً من النحاة أعطاه حقه، لا من المصنفين، ولا من الشراح، وهو حكم ألف القطع، وألف الوصل، في الأسماء، والأفعال، وهو من لوازم فصل الحرف؛ ولهذا ألحقته به، وهو باب مهم؛ إذ الحاجة داعية إليه في أكثر كتب الأعاريب، وهذا محل الكلام عليه"[1].

[1] ينظر: محمد، الهداية في شرح الكفاية (ج515/2).

المبحث الثاني: ما لم يحصره

يتميز منهج الآثاري في عنايته الشديدة بالحصر والإحصاء، حتى أنه لا يترك شيئاً إلا ويذكر عدده.

1. في فصل الاسم حصر الآثاري الاسم في ثلاثة أقسام وعددها خمسون قسماً، والتي لم يحصرها ابن بابشاذ، فالظاهر عند الآثاري سبعة وأربعون قسماً، والمضمر قسم واحد، والمبهم قسمان[1].
2. حصره للحدود يقول:" فاعلم أن جميع حدود الأسماء خمسون حداً وهي في هذا الباب، أما حدود غيرها من كلم العربية فهي أيضاً خمسون حداً، وأما أقوال النحاة في تحديد هذه الخمسين فإنها عديدة وأقلها إذا اتفقوا على شيء من الحدود واحد وأكثرها إذا اختلفوا في شيء عشرة ... فمنها للظاهر خمسة ومنها للمضمر ثلاثة ... "[2].
3. حصر الآثاري ما يستوي فيه لفظ المنصوب والمجرور في خمسة أنواع؛ أولها: الضمير، وثانيها: المثنى، وثالثها: جمع المذكر السالم، ورابعها: جمع المؤنث السالم، وخامسها: الممنوع من الصرف[3].
4. من منهج الآثاري أنه يحصر الأشياء المختلف في عددها كأعضاء البدن التي تذكر ولا يجوز تأنيثها والعكس، يقول:" أما ما يذكر من البدن ولا يجوز تأنيثه فثلاثون عضواً، منها مفردة ومنها مزدوجة، ومنها ظاهرة ومنها باطنة "[4].
5. حصره الاسم الممدود السماعي في عشرة أنواع، وكذلك المقصور، يقول في الممدود:" السابع ما إذا قُصر تغير معناه نحو هواء، وحياء، وسناء، ... أو لم يتغير معناه نحو الرياء والهجاء والشراء"[5].
6. حصر أسماء الإشارة وعدته خمس وعشرون اسماً، يقول الآثاري:" الاسم المبهم، وفروعه خمسة، وهو على ضربين: الضرب الأول: اسم الإشارة وهو خمسة وعشرون اسماً"[6].

---

[1] انظر: الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 15 – 20).

[2] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 18 – 19).

[3] انظر: المرجع السابق، ص ص11 – 12.

[4] المرجع السابق، ص ص67 – 76.

[5] المرجع نفسه، ص41 وما بعدها.

[6] انظر: الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج58/2).

أما ابن بابشاذ فقد قال بأن أسماء الإشارة خمسة:" الأسماء التي لا ظاهرة ولا مضمرة هي أسماء الإشارة وهي خمسة: ذا، وذانِ، وتا، وتانِ، وأولاء"[1].

7. حصر الآثاري أسماء الإشارة للأنثى، يقول الآثاري:" ومنها للمفرد المؤنث من ذوي العلم وغيرهم عشرة أسماء من أسماء الإشارة وقد تضمنها البيت الثالث من الأبيات الثلاثة وهي: (ذي) و (تي)، و (ذهي) و (تهي)، و (ذه) و(ته) بسكون (الهاء) منهما، و (ذه) و (ته) بكسر (الهاء) منهما، و (تا) و (ذات) على الترتيب كما في البيت"[2].
8. ثم تحدث الآثاري عن جواز دخول (ها) التنبيه على ما يجوز دخول (ها) عليه. وهي تسعة من الأسماء العشرة السابقة، يقول:" وهي تسعة من هذه الأسماء العشرة فيقال فيها: هَا ذِي، وهَا تِي، وهَذِهْ، وهَاتِه، وهَذِهِ، وهاتهِ، وهَذِهِيْ، وهَاتِهِيْ، وهاتا، إلا (ذات) فإنه لا يقال فيها: هذاتُ؛ لأنه لم يسمع من كلام العرب"[3].
9. جمع الآثاري في ألفيته الأحوال التي تعرب فيها أمس، حيث قال[4]:

فَاعْرِبْـــه فِـــي التَّنكِيـــر والتَّصْـــغِيْرِ وَ (أل) وإن تضـــف فـــي التَّكْسِـــير

10. في فصل الضمائر لم يحصر ابن بابشاذ الضمير المتصل والضمير المنفصل بينما حصره الآثاري، حيث ذكر أن عده الضمير المتصل ست وثلاثون ضميراً، أما الضمير المنفصل عدته أربعة وعشرون ضميراً نصفها لمرفوعه ونصفها لمنصوبه[5].

---

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص161).

[2] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج54/2).

[3] المرجع السابق، ص55.

[4] المرجع نفسه، ص190.

[5] المرجع نفسه، ص ص6- 7.

المبحث الثالث: ما لم يعرفه

سيتم الحديث في هذا المبحث عن التعريفات التي لم يعرفها ابن بابشاذ، وينبغي التنويه إلى أن الآثاري قد اعتنى عناية كبيرة بالتعريفات والحدود، وأفرد فصلاً في بداية شرحه للكفاية للحديث عن ذلك، ولم يكتف بذكر تعريف واحد فقط، بل يذكر تعريفات كثيرة للنحاة، ثم يختار تعريفاً جامعاً مانعاً يدرجه بعد ذلك.

1. في فصل الاسم عرّف الآثاري الاسم المنصرف، في حين لم يذكر ابن بابشاذ تعريفاً له[1].
2. في فصل الاسم بدأ الآثاري الحديث عن الإعراب والبناء، وقد قَدّم تعريفاً للإعراب لغة واصطلاحاً، ثم أورد تعريفات كثيرة للبناء لغة واصطلاحاً[2].
3. يضاف أن الآثاري في فصل الاسم، عرّف الفاعل في حين لم يعرفه ابن بابشاذ يقول الآثاري:" وهو القسم الثامن والعشرون من أقسام الاسم الظاهر هو الفاعل، وحَده الواضح القريب الجيد: كل اسم أسند إليه فعل مقدم عليه على طريقة (قام زيد)"[3]. ثم ذكر تعريفات كثيرة للفاعل منها لأبي حيان، وابن فلاح، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك.
4. يعرّف الآثاري المفاعيل الخمسة، ويذكر تعريفات كثيرة للنحاة في ذلك[4].
5. لم يعرّف ابن بابشاذ التنوين، والذي عرفه الآثاري في حديثه عن أنواع التنوين في الأسماء:" وهو نون ساكنة في اللفظ غير مرسومة في الخط"[5]. كما أن ابن بابشاذ قد اكتفى بشرح الأمثلة التي ذكرها على أنواع التنوين، ولم يعرفها كما عرفها الآثاري[6].
6. لم يعرّف ابن بابشاذ المضمر، وقد عرفه الآثاري وذكر حده[7].

---

[1] انظر: الغامدي، الهداية في شرح الكفاية – من بداية الاسم المضمر إلى نهاية إعراب الفعل الصحيح – (ج2/ 56).

[2] انظر: البيشي، الهداية في شرح الكفاية – من أول الإعراب والبناء إلى نهاية المنسوب – (ج2/ 1– 2).

[3] المرجع السابق، ص123.

[4] انظر: البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/126–143)

[5] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 238).

[6] انظر، السابق: ص ص 238 – 262.

[7] انظر: البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/27).

7. لم يعرف ابن بابشاذ الاسم المبهم، والذي عرفه الآثاري بأنه:" هو الاسم الناقص المفتقر إلى ما يبينه ويتممه"[1].
8. لم يعرف ابن بابشاذ الاسم المقصور والمنقوص، وإنما ذكر حد كل منهما فقط، أما الآثاري فقد عرفهما وذكر الأمثلة وحدودها، كما ذكر خلافات النحاة في حدهما وتسميتها[2].
9. لم يعرف المستتر والبارز[3]، المنفصل والمتصل[4].

مما سبق يتضح مدى عناية الآثاري بتعريف المصطلحات النحوية، حيث إنه قبل أن يبدأ بفصل الأسماء، عرّف جميع المصطلحات في كتابه، وأورد حدودها، وذكر أكثر من تعريف للمصطلح الواحد.

---

[1] انظر: الهداية في شرح الكفاية (2/ 31).

[2] انظر: البيشي، الهداية في شرح الكفاية

[3] انظر: الغامدي في الهداية في شرح الكفاية (ج2– 2).

[4] انظر: المرجع السابق، ص3.

المبحث الرابع: ما لم يبوبه

سبق الحديث على أن الآثاري قد تميز في شرحه بكثرة التبويبات؛ والتي من شأنها أن تسهل على طالب العلم الحفظ والفهم.

1. يختلف ترتيب الأبواب عند الآثاري عنها عند ابن بابشاذ، فقد قسّم الآثاري ألفيته إلى خمسة عشر فصلاً، منها أربعة فصول تعتبر مقدمة والفصل الأخير خاتمة، وهي على النحو التالي:

أ. خطبة الناظم.

ب. فاتحة الأصول.

ت. مقدمات الإعراب.

ث. أصول الإعراب.

ج. فصل الاسم.

ح. فصل الفعل.

خ. فصل الحرف.

د. فصل الرفع.

ذ. فصل النصب.

ر. فصل الجر.

ز. فصل الجزم.

س. فصل العامل.

ش. فصل التابع.

ص. فصل الحذف.

ض. خاتمة الفصول.

أما ابن بابشاذ فقد قسّم كتابه إلى عشرة فصول رئيسية، وهي:

أ. فصل الاسم.

ب. فصل الفعل.

ت. فصل الحرف.

ث. فصل الرفع.

ج. فصل النصب.

ح. فصل الجر.

خ. فصل الجزم.

د. فصل العامل.

ذ. فصل التابع.

ر. فصل الخط.

وأدخل تحت كل فصل من هذه الفصول فصولاً أخرى اعتبرها فروعاً لهذه الفصول الرئيسية.

2. في فصل الاسم لم يبوب ابن بابشاذ لإعراب الأسماء، أي أنه لم يفرد باباً في إعراب الأسماء، فنراه مثلاً قد تناول الاسم المفرد الصحيح المنصرف شرحاً، ثم أورد أمثلة عليه، ثم انتقل بعد ذلك إلى إعرابه دون أن يجعل لإعرابه باباً منفرداً. أما الآثاري فقد أفرد باباً في إعراب الأسماء، تناول في أولها إعراب الاسم المفرد الصحيح المنصرف.
3. في فصل الأسماء المبهمة (أسماء الإشارة) كانت عند الآثاري على النحو التالي:

أولاً: القسم الثالث: الاسم المبهم، اسم الإشارة وهو (125) اسماً.

- مثنى اسم الإشارة.
- جمع اسم الإشارة.
- الإشارة إلى المكان ومراتب الإشارة.
- حكم الجمع بين الهاء واللام وأحوال المخاطب.
- أحوال (ذا) وهي أربعة. حيث لم يبوب ابن بابشاذ لهذه الفروع السابقة.

ثانياً: الموصولات

- تثنية وجمع الاسم الموصول.
- الصلة والعائد.
- حذف العائد مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً.

- أحوال (أي) في الإعراب والبناء أربعة.
- أحوال (أي) في معانيها وهي سبعة.
- حكم (أي) في التأنيث والعطف.
- أحوال (مَن) وهي ستة.
- أحوال (ماذا) وهي ستة.
- الأخبار عن الذي والألف واللام.

ثالثاً: المبنيات

- البناء الأصلي وهو عشرون نوعاً وله ثلاثة فروع.
- العلم المختوم بـ (ويه).
- أمس.
- ما ركب من الأعداد والأحوال والظروف والكنايات والزمن المبهم.
- ما جاء على (فَعال) وهو خمسة أنواع.
- البناء العارض وهو في ستة أنواع.

الجامد والمشتق

- ما يجوز استعماله جامداً أو مشتقاً وهو أربع مواضع، وما يجوز استعماله مشتقاً أو مؤولاً بمشتق وهو في موضع واحد.
- العدل.
- ما يدخله العدل وهي ستة مواضع.

أما بالنسبة لتقسيمه عند ابن بابشاذ فهو على النحو التالي:

- أسماء الإشارة.
- شبهها بالأسماء الظاهرة.
- شبهها بالأسماء المضمرة.
- دخول التنبيه والخطاب عليها.
- أسماء الإشارة من المعارف.

- أنواع المعارف.
- أسماء الاستفهام.
- الأسماء الموصولة.
- الظروف المبنية.
- أسماء الأفعال.
- التنوين أنواعه.
- خواص الاسم.

4. قسّم ابن بابشاذ الأسماء المعربة إلى عشرة أنواع بحسب كثرة الحركات الإعرابية، أي بحسب أنواع الحركات التي يسببها العامل.

فالنوع الأول: ما تدخله الحركات الثلاث مع التنوين وهو الأسماء المنصرفة.

والنوع الثاني: ما تدخله الحركات الثلاث من غير تنوين، وهو الاسم المضاف إلى غير ضمير متكلم.

والنوع الثالث: وهو الممنوع من الصرف.

والنوع الرابع: جمع المؤنث السالم.

والنوع الخامس: الاسم المنقوص.

والنوع السادس: وهو الاسم المقصور.

والنوع السابع: المقصور بالألف المفردة.

والنوع الثامن: وهو الباب الأسماء الستة المعتلة المضافة.

النوع التاسع: وهو باب التثنية.

النوع العاشر: وهو جمع المذكر السالم.

أما الآثاري فقد حصر الأسماء المعربة في ثلاثة أقسام بقوله:" فاعلم أن المعرب من الأسماء على ثلاثة أقسام، قسمان يظهر منهما الإعراب: أحدهما: يقال فيه متمكن أمكن، وهو الصحيح

المنصرف، والثاني: يقال فيه: متمكن غير أمكن وهو ما لا ينصرف، وينقسم إلى صحيح ومعتل ...، والثالث: على نوعين: أحدهما: لا يظهر فيه إعرابٌ أصلاً، وهو الاسم المقصور، والثاني: لا يظهر من إعرابه غير النصب، وهو الاسم المنقوص "[1].

5. أفرد الآثاري باباً منفصلاً للحديث عن حكم نون الوقاية في الأسماء، والأفعال والحروف، وقال إن هذا الباب من لوازم فصل الحرف[2].
6. أفرد باباً للحديث عن معاني الحروف في فصل الحرف.

[1] البيشي، الهداية في شرح (ج34/2).

[2] انظر: محمد، الهداية في شرح الكفاية (ج519/2).

الفصل الثالث

الاعتراض النحوي بين ابن بابشاذ والآثاري

المبحث الأول

اعتراضات الآثاري وابن بابشاذ على النحاة

تعريف الاعتراض:

الاعتراض في اللغة:

الاعتراض في اللغة أخذ معانٍ عدة، من أهمها المنع وعدم الاستقامة؛ قال الزبيدي:" اعترض الشيء: صار عارضاً، كالخشبة المعترضة في النهر"[1]، وقال أيضاً:" اعترض الشيءُ دون الشيءِ: حال دونه"[2]، فيكون معنى الاعتراض بذلك المنع، ويكون بمعنى عدم الاستقامة، فيقال:" اعترض الفرس في رسنه: لم يستقم لقائده"[3]، وقال ابن منظور:" هو الظهور والدخول في الباطل والامتناع من الحق"[4].

الاعتراض في الاصطلاح:

الاعتراض عادة يجيء للرد بمنع شيء؛ فالاعتراض يساق لبيان خطأ بعض الآراء أو قصورها. وعند النحاة يختص الاعتراض بتلك الجملة الواقعة بين جملتين لغرض ما نحو: قال زيد – رحمه الله–، ومدح ابن جني هذا اللون من الاعتراض بقوله:" والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن، ودال على فصاحة المتكلم وقوة نَفْسه وامتداد نَفَسه"[5]، أما مفهوم الاعتراض المتعلق بهذه الدراسة فإنه: مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده، ويمكن أن يقال فيه أنه: رد رأي أو موقف أو مذهب نحوي أو صرفي استناداً إلى حجة أو دليل.

---

[1] الزبيدي، تاج العروس (ج415/18).

[2] المرجع السابق، ص415.

[3] المرجع نفسه، ص415.

[4] ابن منظور، لسان العرب (مادة عرض).

[5] ابن جني، الخصائص (ج1/ 341).

المطلب الأول: اعتراضات الآثاري على النحاة

الآثاري من متأخري النحاة؛ لذلك ذكر كثيراً من آراء النحاة وأقوالهم، ولم يكن تعامله مع هذه الآراء والأقوال مجرد نقل وعرض لها، بل تجد الدارسة أنه يقف من هذه الآراء موقفاً من اثنين؛ إما موافق ومؤيد لتلك الآراء والأقوال، وإما ناقد لها. ولسنا هنا بصدد توضيح جُلّ الآراء التي تابع فيها الآثاري النحاة؛ إنما فقط للكشف عن المواضع التي نقد واعترض وردّ فيها الآثاري على أقوال النحاة، ومن ثم بيان منهجه في الاعتراض على النحاة.

ومن هنا فقد أوردت الدارسة بعضاً من النماذج التي تكشف عن منهج الآثاري في الاعتراض على النحاة، وهي على النحو التالي:

1. ردّ الآثاري على شراح الألفية في شرح قوله تعالى:" والمعنوي في متى وفي هنا ". فقد ذكر الآثاري ما قاله الشراح في (هنا) بقوله:" ولهذا تراهم يقولون في (هنا) ونحوه من أسماء الإشارة: إنه مبني؛ لتضمنه معنى الحرف الذي كان من حقه أن يوضع فلم يوضع"[1].

فقد اعترض الآثاري على قولهم حيث قال:" وهذا خطأ متواتر"[2].

وبعد اعتراضه على شراح الألفية، فقد ردّ هذا الاعتراض حيث يقول الآثاري:" إذ القول بذلك مردود من ثلاثة أوجه: أحدها: كون (ها) في التنبيه حرفاً ملازماً للإشارة وهو (ها) على وزن (لا) في النهي و (ما) في النفي و (يا) في النداء، وقد اخترت أن يكون (ها) حرف إشارة ...؛ والدليل على استحقاقه لذلك: ملازمته لاسم الإشارة؛ والمجاورة لها تأثير. والثاني: لورود هذا في الكتاب، وفي الحديث والكلام الفصيح العربي نثراً كان أو نظماً، والثالث: شبه المعلوم بالمعدوم، وكيف يجمل بالإنسان العاقل أن يقول هذا شيء معلوم موجود يشبه شيئاً معدوماً مجهولاً كان من حقه أن يوضع فلم يوضع ؟!"[3].

ولم يكتف الآثاري برد الخطأ عند شراح الألفية؛ بل أكدّ على تخطئة القائل بهذا الرأي النحوي، حيث يقول مرة أخرى:" وبالجملة فهذا محال، والقائل به من الأصل مخطئ، ومن وافق عليه فهو

---

[1] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج 2/ 59).

[2] المرجع السابق، ص59.

[3] المرجع نفسه، ص59.

مغرور والصواب أن يقال في هنا ونحوها من أسماء الإشارة: إنه مبني لشبهه بحرف الإشارة، وهو (ها)، فإن قلت (ها) قد علم أنه للتنبيه "[1].

2. اعترض الآثاري على ابن مالك في المسائل الآتية:

أ. اعتراض وتخطئة الآثاري لابن مالك في تمثيله بـ (ياء الكرسي) في النسب.

يقول الآثاري:" ومن العجب للشيخ رحمة الله عليه كيف مثّل في الخلاصة بـ (ياء الكرسي) وياء الكرسي ليست بياء نسب، لأنها – وإن كانت مشددة لكنها – غير مزيدة، ولا تدل على نسبة، فلا يصحّ التمثيل بها "[2].

ب. جعل ابن مالك من مواضع الضمير المستتر وجوباً: اسم فعل الأمر، وتبعه الأبناسي في ذلك وزاد على مواضع الاستتار الواجب: المصدر النائب عن فعله أيضاً[3].

ولم يوافقهما الآثاري على ذلك حيث قال:" وليس ذلك بجيد ...، لأن اسم الفعل إنما يستتر تحته فعل وكذلك المصدر، وليس الغرض سوى فعل تحته اسم مستتر هو فاعله، وعلى هذا فهما على العكس في ذلك ..."[4].

فالآثاري يرى أن الاستتار الواجب في أربعة مواضع فقط هي: أمر الواحد، المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، المضارع المبدوء بالنون، المضارع المبدوء بتاء الخطاب، أما اسم فعل الأمر والمضارع والمصدر النائب عن فعله، فهي تدخل في الأربعة السابقة، لأنه ستقدر بواحد منها.

ج. خصّ ابن مالك في ألفيته الضمير (نا) فقط بدخول الأعاريب الثلاثة عليه: الرفع، والنصب، والجر.

واعترض الآثاري على ذلك بقوله:" وليس الأمر كذلك، بل ويشارك (نا) في هذه الأعاريب الثلاثة ضميران آخران هما: (هم) و (الياء) "[5]. إلا أنه بعد اعتراضه هذا التمس العذر لابن مالك في هذا، حيث ساق اعتذار الشراح لابن مالك في هذا، وهو أن (نا) في الأعاريب

---

[1] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 59).

[2] المرجع السابق، ص271.

[3] المرجع السابق، ص13.

[4] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج14/2).

[5] المرجع السابق، ص17.

الثلاثة متحدة المعنى وهي ضمير متصل، بخلاف (هم) فإنها وإن كانت بمعنى واحد في الأعاريب الثلاثة إلا أنها في الرفع ضمير منفصل، وفي النصب والجر ضمير متصل، وأما (الياء) فإنها وإن كانت ضميراً متصلاً في الأعاريب الثلاثة إلا أنها في الرفع للخطاب، وفي النصب والجر للمتكلم[1].

د. ردّ الآثاري قول ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) في ضمير الشأن:" ويجوز حذفه مع (إن) وأخواتها، ولا يخص ذاك بالضرورة"[2]، وبقوله:" ويجوز حذفه غالباً مطلقاً خلافاً لابن مالك..."[3].

فالآثاري يرى أن حذف ضمير الشأن ليس مخصوصاً بباب (إن) بل هو غالب أحواله ويقاس عليه باب (ظن) و (كان)، واستشهد لجواز حذفه في باب (كان) و (ظن)[4].

هـ. أجاز ابن مالك وصل (أل) بالمضارع في الاختيار ولم يقصره على الضرورة الشعرية.

وردّ الآثاري على ذلك بقوله:" أجازه النحاة اضطراراً، وأجازه ابن مالك اختياراً ولم يوافق على ذلك ... والصواب فيه مذهب الجمهور"[5].

3. اعترض الآثاري على ابن خالويه في المسائل الآتية:

أ- ردّ الآثاري على ابن خالويه: يقول الآثاري:" وزعم أبو عبد الله ابن خالويه: أن كل ما في البدن منه واحد، فهو مذكر لا يؤنث وقال:" نحو الكبد وما أشبهه"[6].

وبعد أن أوضح الآثاري قول ابن خالويه بأن قال:" ومفهومه أن كل ما في البدن منه اثنان فهو غير مذكر"[7]. فقد أشار الآثاري بعدم صحة قول ابن خالويه في ذلك:" وهذا الذي ذكره غير صواب لما قد علمته، ثم إن الذي نحا إليه غلط"[8].

---

[1] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج 2/ 17).
[2] انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1/ 236).
[3] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج 37/2).
[4] المرجع السابق، ص39 – 40.
[5] المرجع نفسه، ص137.
[6] المرجع نفسه ، ص68.
[7] المرجع نفسه، ص68.
[8] المرجع نفسه، ص68.

فقد ردّ الآثاري على ابن خالويه بقوله:" لأنّا قد نجد ما لا يكون في البدن منه إلا واحد وهو مؤنث كالمرارة والرئة، ونحو ذلك، ثم إن المثال الذي مثّل به أيضاً غلط؛ لأن الكبد مؤنثة، بدليل قوله عليه السلام:" فِيْ كُلِّ كَبِدٍ حَرِيّ أَجرْ "[1].

ب. اعتراض الآثاري على ابن خالويه

يقول الآثاري:" وجعل ابن خالويه السلطان والسُّلم مما يذكر ويؤنث وهو خطأ منه؛ لأنه لم يسمع منهما إلا التذكير لا غير، وقد اجتمعا في قوله تعالى:" أم لهم سلم يستمعون فيه فليأت مستمعهم بسلطان مبين "[2] [3].

ج. رد الآثاري على ابن خالويه

يقول الآثاري:" وجعل ابن خالويه: الملح والذهب من هذا الباب – الأسماء التي لا يجوز تذكيرها أصلاً –"[4].

فردّ الآثاري:" وهو غلط منه؛ إذ لا حجة له بذلك"[5].

4. ردّ الآثاري على أبي سعيد السيرافي

يقول الآثاري:" وزعم أبو سعيد السيرافي: أن من ذلك الغنم، والمعز والبقر". حيث عدّ السيرافي الكلمات السابقة (الغنم، والمعز، والبقر) اسم جمع . واعترض الآثاري على ذلك بقوله:" وهو غلط منه ". وبيّن الآثاري تعليله للاعتراض وأجاب عليه بقوله:" لأن كلاً من الثلاثة المذكورة اسم جنس جمعي". ثم ينتقل الآثاري ليفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي[6].

---

[1] ابن ماجة، سنن ابن ماجة (ج196/4)، رقم الحديث (3686).

[2] (الطور: 38)

[3] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 73).

[4] المرجع السابق، ص74.

[5] المرجع نفسه، ص74.

[6] انظر: المرجع نفسه ص105

5. مخالفته لسيبويه في تسمية المقصور بالمنقوص.

اعترض الآثاري على سيبويه في تسميته الاسم المقصور بالمنقوص، فيقول الآثاري خلال شرحه للمقصور والمنقوص:" سيبويه – رحمة الله عليه – يسمي المقصور منقوصاً؛ لأنه نقص منه حركات الإعراب"[1].

فيرد عليه الآثاري بقوله:" قلت: والجمهور على خلافه وبقول الجمهور أقول؛ لأنه هو المتجه؛ لكونه مقصور الإعراب أي محبوسه أي ممنوعاً من الظهور، وأما المنقوص فهو ما نقص منه شيء وبقي له شيء"[2].

6. خالف الآثاري الزجاجي في مسألة أن العرب تبني (أمس) على الفتح، حيث قال:" قول الزجاجي: إن من العرب من يبني أمس على الفتح، ليس بجيد، فإنه لا قائل بذلك من النحويين قاطبة بصرياً كان أو كوفياً، ولهذا غلطه الناس ونسبوه إلى الوهم في ذلك ..."[3].

7. اعتراض الآثاري على قاعدة مشهورة عند الجمهور، يقول الآثاري:" من المشهور عند الجمهور في جملة القواعد النحوية قولهم: كل ما ليس له مزج حقيقي يجوز تذكيره وتأنيثه، فيقال: طلع الشمس وطلعت الشمس، وامتلأ الصاع، وامتلأت الصاع، وانكسر الطشت وانكسرت الطشت، وما أشبه ذلك"[4].

فقد اعترض الآثاري بقوله:" وليس ذلك على إطلاقه، بل ما أتانا منه بسماع قبلناه، إلا فلا نقبله؛ لأنه لو كان الأمر على إطلاقه لكان لقائل أن يقول: طلعت القمر وأشرقت البدر، وأفلت النجم، وما أشبه ذلك على مقتضى قاعدته، وليس ذلك بمسموع"[5].

8. **ردّ الآثاري على من يلحّن من يجعل المقام بالضم للمكان.** " ورأيت بعض الجهال يلحن من يجعل (المُقام) بالضم للمكان والفتوى على جواز المعنيين في كل منهما سماعاً، فإنه قد ورد ما يدل على أن كلاً منهما قد يكون بمعنى الإقامة، وقد يكون بمعنى القيام والدليل على ذلك قوله

---

[1] المرجع نفسه، ص46.

[2] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 47).

[3] المرجع نفسه، ص197.

[4] المرجع نفسه، ص73 – 74.

[5] المرجع نفسه، ص73 – 74.

تعالى:" لا مَقام لكم" أي لا موضع لكم، وقرئ (لا مُقام لكم) بالضم أي لا إقامة لكم وهذا بالسماع ومن ذلك قوله تعالى:" حَسنت مستقراً ومُقاماً "، أي موضعاً وهذا أيضاً مما جاء على خلاف الأصل؛ لأنه على غير قياس"[1].

9. ردّ الآثاري على من خلط بين تنوين التمكين والتنكير.

يقول الآثاري:" وقد اتفق ذلك لبعض الجهال فزعم أن تنوين التمكين هو الداخل على (زيدٍ وعمروٍ) ونحوهما من الأعلام، وأن تنوين التنكير هو الداخل على (رجلٍ وامرأةٍ) ونحوهما من النكرات، وهذا خطأ صريح وجهل قبيح فتنبه لذلك"[2].

وكان قد وضّح الآثاري في شرحه لألفيته – أثناء حديثه عن الأقسام الأربعة للتنوين التي تدخل على الأسماء – الفرق بين تنوين التمكين وتنوين التنكير.

حيث بيّن أن تنوين التنكير هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية؛ فرقاً بين معرفتها ونكرتها، وقد مثّل له بـ (إيهٍ، وسيبويهِ)[3].

والملاحظ من النماذج السابقة أن الآثاري لم يعترض على أقوال النحاة لمجرد النقد فقط؛ بل كان في اعتراضه ونقده يسوق الأدلة والبراهين المؤيدة من وجهة نظره. فالمطالع لكتاب الهداية في شرح الكفاية، يجد أن الآثاري لا يكاد يذكر حكماً نحوياً إلا ويذكر آراء جل النحاة فيه، ثم يدلي برأيه مصححاً أو مخالفاً أو مرجحاً رأي على رأي آخر. وإذا خالف كانت مخالفته تتراوح في بعض الأحيان بين الليونة مثل(زعم، لا يصح التمثيل بها، وليس ذلك على إطلاقه) والقسوة، لكن الغالب عليها القسوة في الرد وذلك في استعماله لألفاظ (وهذا خطأ، وهو غلط منه، رأيت بعض الجهال). كما أن الآثاري في منهجه الاعتراضي لا يلزم نفسه بمنهج التعليل والرد في كل المسائل، لكنه يعلل سبب اعتراضه في الغالب.

---

[1] البيشي، الهداية في شرح الكفاية ج2/ 204).

[2] المرجع السابق، ص240.

[3] انظر: المرجع نفسه، ص239 – 240.

المطلب الثاني: اعتراضات ابن بابشاذ على النحاة

ينهج ابن بابشاذ في اعتراضه على النحاة منهجاً ليناً، كما أن ما يمكن تسميته مخالفاته للنحاة أو اعتراضاته كانت بطريقة مؤدبة ورقيقة عبر فيها بألفاظ غير قاسية مثل:(زعم، أو خلافاً ، والصحيح مذهب كذا)، حتى أن الدارِسة قد واجهت صعوبة في استنباط هذه المخالفات، لأنه من الصعوبة على دارسٍ مبتدئ أن يعرف أن صاحب الكتاب قد خالف هذا العالم أو ذاك، إلا بالرجوع إلى كتب مسائل الخلاف النحوي وتفنيد هذه الآراء.

وقد تعددت الأنماط التي يعترض فيها ابن بابشاذ على النحاة منها ما يكون بالتصريح، ومنها الآخر ما يكون بالتلميح. وفيما يلي التوضيح:

1. يخالف ابن بابشاذ سيبويه في مسألة حذف النون في قراءة (أتحاجُّوني)[1]، بتخفيف النون فيقول سيبويه: " وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك كقولك: لِتَفْعَلُنَّ ذَاكَ، ولِتَذْهَبُنَّ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالاً. وتقول: هَلْ تَفْعَلُنَّ ذَاك، تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذوفها إذ كانت تحذف، وهم في ذا الموضع أشد استثقالاً للنونات، فقد حذوفوها فيما هو أشد من ذا. بلغنا أن بعض القراء قرأ: (أتحاجوني) [2] أما ابن بابشاذ فيرى أن المحذوفة هي النون الثانية، أي نون الوقاية، ولا يجوز أن تكون المحذوفة هي النون الأولى؛ لأن النون الأولى علامة رفع لا تزول إلا بعامل[3].

فسيبويه على خلاف هذا الرأي، فهو يرى أن النون المحذوفة هي النون الأولى[4].

2. يعارض ابن بابشاذ الأخفش في مسألة الاسم الواقع بعد (إذا) هل هو مرفوع بإضمار فعل كما يقول سيبويه وأصحابه، خلافاً للأخفش الذي يجيز رفعه بالابتداء. يقول ابن بابشاذ:" وإذا وقع بعدها اسم مرفوع فليس رفعه عندنا بالابتداء، وإنما رفعه بإضمار فعل

---

[1] [الأنعام: 80].

[2] سيبويه، الكتاب (ج519/3)

[3] انظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص299- 300).

[4] الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (267).

مثل قوله تعالى:" إذا السماء انشقت"[1] السماء، مرتفعة بإضمار فعل تقديره: إذا السماء انشقت. والفعل الثاني مفسر للأول. وإنما امتنع الرفع بالابتداء عند سيبويه وأصحابه لأن إذا فيها معنى الشرط، والشرط يطلب الفعل، ولذلك كان مرفوعاً بتقدير فعل لا بالابتداء. خلافاً للأخفش فإنه قد أجاز رفعه بالابتداء، والصحيح ما ذكرته للعلة المذكورة"[2].

3. اعترض ابن باب شاذ على المبرّد في المسائل الآتية:

أ- لا يوافق ابن بابشاذ على رأي المبرد القائل بجواز تقديم التمييز على عامله إن كان فعلاً ويرى أن رأي سيبويه هو الصحيح[3]. يقول ابن بابشاذ:" فأما وقوع التمييز بعد الفاعل مثل: تفقّأ زيدٌ شحماً، وتصبَّب عرقاً، فإن في تقديم هذا التمييز على عامله خلافاً. فمذهب سيبويه أنه لا يجوز تقديمه على عامله، وهو الصحيح... وأبو العباس المبرِّد يجيز تقديم المميِّز في هذا على عامله ولا يمنع منه، بل يقول: شحماً تفقّأ زيدٌ"[4].

ب-ردّ ابن بابشاذ رأي المبرد في عامل النصب في المستثنى وصحح رأي سيبويه. ينقل ابن بابشاذ قول سيبويه بأن الناصب (العامل) في المستثنى الفعل المتقدم بتوسط إلا، ثم يبين ابن بابشاذ أن أبا العباس يخالف رأي سيبويه في ذلك، حيث نقل ابن بابشاذ قول أبو العباس:" فقال: الناصب للمستثنى معنى إلا. ومعنى إلا: استثنى، فكأنه قال: قام القوم استثنى زيداً "[5]. فقد أثبت ابن بابشاذ عدم صحة قول المبرد برده عليه أن معاني الحروف لا تعمل في المفعول به،" ألا أن حروف الاستفهام لا يعمل ما فيها من معنى استفهم، وأن حروف النفي لا يعمل ما فيها من معنى أنفي، وأن حروف الشرط لا يعمل ما فيها من معنى أشرط، وأن حروف العطف لا يعمل ما فيها من معنى عطفت، أو جمعت. فالقول بما قال أبو العباس يؤدي إلى خرق عظيم لا رقع له. ولو كان هذا المعنى صحيحاً لوجب أن ينصب في النفي أيضاً، إذا قال: ما قام أحدٌ إلا زيداً، لأن إلا عنده بمعنى استثني. وفي عدم القول بنصب ذلك دليل على فساد هذا المذهب"[6].

---

[1] [الانشقاق: 1].

[2] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص182 – 183).

[3] انظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص318).

[4] المرجع السابق، ص317 – 318.

[5] المرجع نفسه، ص322.

[6] المرجع نفسه، ص ص 322 – 323.

ج- ردّه لرأي المبرد في تعليله لبناء حذامِ وقطامِ على الكسر. يقول:" وحذام وقطام اسمان علمان مبنيان كبناء أسماء الأفعال. وإنما بينا – وليس أصلهما فعلاً – لأحد أمرين، أحدهما علّة أبي العباس أنه كان فيه التعريف والتأنيث، فلما اجتمع إلى ذلك العدل عن حاذمة وقاطمة بني، لأنه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء. والعلة الصحيحة أنه بني لتضمنه معنى الحرف الذي هو تاء التأنيث من حاذمة وقاطمة، لأن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بني. وليس كثرة العلل موجبة البناء"[1]. والواضح هنا أن ابن بابشاذ لم يكتفِ بمخالفة المبرد، إنما كان مستقلاً برأيه في قوله بأن العلة الصحيحة للبناء في حذامِ وقطامِ هو تضمنه معنى الحرف.

د- ردّ رأي المبرد في تفسيره لعامل الرفع في المبتدأ. يقول ابن بابشاذ:" قال أبو العباس المبرد أن الرافع للمبتدأ هو التجرد من العوامل. فجعل التجرد هو الرافع وهذا فيه بعض ما فيه ، لأن التجرد من العوامل عدم العوامل، ولا يكون عدم الشيء موجباً لعمله "[2]. وكان قد ذكر ابن بابشاذ في حديثه عن العوامل المعنوية في أن أحدها عامل الرفع في المبتدأ مثل: زيد قائم، فزيد لابُدَّ له من رافع، فليس في اللفظ من شيء يرفعه لا من قبله ولا من بعده. فوجب أن يكون العامل معنوياً وذلك المعنوي هو الابتداء، وليس التجرد كما قال المبرد.

من خلال مخالفة ابن بابشاذ لآراء المبرد وردِّها يتضح أن ابن بابشاذ يرفض آراء المبرد وأقواله مع أنه بصري؛ لأنه يخالف في هذه الآراء سيبويه أو جمهور البصرين.

وفي نمط آخر يعترض ابن بابشاذ فيه على آراء العلماء بالتلميح دون أن يشير صراحة إلى اعتراضه، لكنه يفنّد هذه الآراء، وينحاز في غالبية المسائل إلى رأي سيبويه.

- ومنها مسألة الخلاف في علامة الألف في المثنى، حيث يعرض ابن بابشاذ في شرحه للمثنى أقوال العلماء: سيبويه، والجرمي، والأخفش، والكوفيون. يقول:" فإن قيل كم في الألف من علامة إذا قلت: الرجلان؟. فقل: ثلاث علامات: علامة الرفع، وعلامة التثنية، وحرف الإعراب. هذا مذهب سيبويه؛ لأن الجَرْمِيَّ يقول: الانقلاب بمنزلة

---

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص327 – 328).

[2] المرجع السابق، ص345.

الإعراب. والأخفش يقول: هذه الحروف دلائل الإعراب، والكوفيون يقولون إنها أنفسها إعراب"[1].

ثم يرجح ابن بابشاذ رأي سيبويه بعد إيراده لآراء النحاة:" والصحيح مذهب سيبويه – رحمه الله – أنها حروف إعراب"[2].

- وقد رأت الدارِسة أن ابن بابشاذ اعترض على الخليل من خلال مسألة الخلاف التي أوردها بين العلماء في أن (إيّا) من إياك اسم مضمر والكاف حرف خطاب، وهذا تم استنباطه دون التصريح بذلك. يقول ابن بابشاذ:" فإن قيل: وما الخلاف في إياك الذي بين العلماء؟ فالجواب: أقوال شتى. منها قول الخليل رحمه الله أن (إيّا) اسم مضمر والكاف اسم مضمر. وأن هذه الكاف في موضع جر بالإضافة إلى (إيّا). واحتج على ذلك برواية رواها عن العرب أنها تقول:" إذا بلغ الرجل الستين فَإياهُ وإيا الشوابِّ" فجرّ الشواب بالإضافة إلى إيّا. فدل على أن الكاف إذا وقعت موقعها اسم في موضع جر"[3].

وبعد أن عرض رأي الخليل، بّين رأي سيبويه الذي لم يلتزم ما قاله الخليل لقلته وشذوذه. ثم عرض قول الكوفيين، ورأي الأخفش، لكنه رجح الأخذ بقول سيبويه والأخفش بقوله:" وهذا القول هو قول الأخفش وقول سيبويه وعليه العمدة"[4].

- يرجح ابن بابشاذ رأياً لسيبويه مخالفاً رأي الخليل وهو يتحدث عن (لن) في فصل الحرف، حيث قال:" وأما لَنْ فقسم واحد. وفيها قولان. أحدهما أنها مفردة. والآخر قول الخليل – رحمة الله – أنها مركبة. أصلها (لا أنْ) فحذفت الألف والهمزة تخفيفاً فبقيت لن. والصحيح قول سيبويه أنها مفردة لجواز تقديم معمول فعلها عليها، مثل: زيداً لن أضربَ. فلو كان أصلها (لا أنْ) لم يجز التقديم لأن أنْ لا يتقدم عليها ما في صلتها"[5].

---

[1] المرجع نفسه، ص ص128 – 129.

[2] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص129).

[3] المرجع السابق، ص152.

[4] المرجع نفسه، ص154.

[5] المرجع نفسه، ص ص 231 – 232.

- يعرض ابن بابشاذ لأقوال النحاة ومذاهبهم المختلفة في الحديث عن الأسماء الستة، حيث يفند آراءهم، ويبين سبب رفضه واعتراضه لها وذلك بعبارات تدل على الحكم في هذه الأقوال، مثل:(وهذا ضعيف، وهو أضعف الكل)، مبيناً رفضه واعتراضه لمذهب النحاة إلى أن يصل في نهاية المسألة على ترجيح أحد هذه الأقوال. يقول ابن بابشاذ:" وقد اختلف الناس في هذه الحروف على أقوال مذكورة... منهم من يقول: إنها حروف إعراب دالة على الإعراب ...، ومنهم من يقول: إنها معربة من مكانيين بالحروف وبالحركات التي هي قبل هذه الحروف. وهذا ضعيف لأنها لو كانت معربة من مكانيين أو جهتين لاحتاجت إلى معربين أو عاملين. وفي عدم القول بذلك دليل على فساده. ومنهم من يقول: إنها أنفسها إعراب، وأن الواو كالضمة، والألف كالفتحة، والياء كالكسرة. وهذا ضعيف أيضاً... ومنهم من يقول: إنها على ثلاث مراتب... ومنهم من يقول: إن هذه الحروف إشباع للحركات التي قبلها... وهذا ضعيف، وهو أضعف الكل. لأن هذا لا يكون إلا في ضرورة شعر، ولا داعي يدعو إلى هذا، ولا دليل عليه، فهذه أقوال العلماء – والذي تعتمد عليه منها أولها – وهو مذهب صاحب الكتاب"[1].

وهكذا نرى التأييد والترجيح الكامل لرأي سيبويه دون آراء غيره التي اعتبرها ابن بابشاذ آراء ضعيفة.

ومن خلال النماذج السابقة فإن الدارسة ترى كيف عرض أبو الحسن ابن بابشاذ آراء النحاة، وذكر حجة كل رأي منها واختار ورجح ما ارتضاه لنفسه، واحتج له أيضاً. وقد ظهر تعلق ابن بابشاذ بسيبويه، ودفاعه عن آرائه في كثير من المسائل. ويمكن القول أنه في الوقت الذي رجح فيه ابن بابشاذ آراء سيبويه وأيدها دون آراء غيره فقد اعترض وخالف آراء غيره من أئمة النحاة ولكن دون التصريح ببعض الألفاظ التي تنص على معنى الاعتراض.

وبعد أن عرضت الدراسة للمسائل الاعتراضية لابن بابشاذ والآثاري يمكن تلخيص ما سبق:

اختلف موقف ابن بابشاذ من النحاة عن موقف الآثاري، حيث كان ابن بابشاذ لين الجانب ولطيفاً في إيراد الاعتراض – رغم تحفظ الدارسة على هذا المصطلح – على بعض النحاة، حتى عندما يخالفهم لا يصرح بكلمات خاصة كما باقي النحاة، لكنه يوضح من خلال شرحه

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص120 – 123).

للمسائل أن موقفه معارض لهذا النحوي أو ذاك. ولعل مبرر هذا أن ابن بابشاذ كان يملي شرحه للمقدمة دون وجود نسخة بين يديه (شفهياً) والدليل على هذا أنه لما أعاد شرحه للمقدمة لابن الحصار كان يختلف بعض الشيء.

أما عند الآثاري فقد كان يعترض على النحاة بأسلوب مغاير لما عهدناه عند ابن بابشاذ، إذ كان أسلوب الآثاري في الاعتراض يتراوح بين التصريح ببعض الكلمات والعبارات التي يُخطِئ فيها بعض أقوال العلماء فيرد عليهم بقسوة وشدة، وفي أحيان أخرى يكون ليناً في الاعتراض أو النقد.

المبحث الثاني

اعتراضات الآثاري على ابن بابشاذ

لقد كان لفصل الاسم نصيباً وافراً من كتاب الهداية في شرح الكفاية، مع ذلك لم يكثر ذكر ابن بابشاذ في هذا القسم سوى ثلاث عشرة مرة. ولم يعترض الآثاري على ابن بابشاذ في هذه المرات إلا في موطن واحد كما سيأتي.

وقد مدح الآثاري ابن بابشاذ وأثنى عليه في موضعين آخرين بنص صريح ونعته بالإمام والأستاذ الكبير، وهذه نماذج تبين ذلك:

1. الإشادة بقول ابن بابشاذ في تحديد الاسم الظاهر "... هذه أربعة أقوال وأحسنها الخامس وهو قول الإمام أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ – رحمة الله عليه –، ولفظه وأما الظاهر فهو ما دلّ بظاهره وإعرابه على المعنى المراد به"[1]. ثم يبين الآثاري أنه نظم قول ابن بابشاذ في الكفاية فيقول:" هذا أجود ما قيل في حدّه؛ ولهذا نظمته في الكفاية..."[2].
2. " هذا أحسن ما ضبط به معرفة المرفوع والمنصوب والمجرور من الأسماء المفردة الصحيحة المنصرفة، وإلى ذلك أشار الأستاذ الكبير: أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ – رحمة الله عليه – حث قال: ولما كانت الأسماء لا تخلو من أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، والرفع إنما يكون للفاعل، والنصب إما يكون للمفعول، والجر إنما يكون للمجرور"[3]. وفي نص الآثاري الذي نقله عن ابن بابشاذ زيادة على ما ورد في شرح المقدمة.

وفي بقية المواضع التي ذكر فيها اسم ابن بابشاذ فكان ينقل الآثاري عنه لفظه ونصه حرفياً، مثل ما نقل عنه في تعريف الحال والمستثنى والتعجب وعطف النسق، ومن ثم يشير الآثاري بأن ما ذكره ابن بابشاذ من تعريفات بالإضافة إلى أقوال النحاة إلا أنه قد ذكر ذلك في البيت الذي نظمه في الكفاية.

---

[1] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 20). ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص 98).

[2] المرجع السابق، ص 20.

[3] المرجع السابق، ص236. وانظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص 102 – 103).

أما في الجزء الثاني من كتاب الهداية فقد ورد ذكر ابن بابشاذ أربع عشرة مرة، وقد نقل الآثاري من شرح المقدمة المحسبة أربع مواضع هي: أحكام الفعل الماضي، نون التوكيد الخفيفة، أوزان الفعل الماضي، أمثلة الفعل المتصرف. حيث نقل الآثاري عن ابن بابشاذ من كتابه شرح المقدمة المحسبة ولكنه أهمل ذكر المصدر وصاحب النص، حيث أدخل هذه النصوص ضمن كلامه، مما يوهم أن النص له هو. وأحياناً يتصرف الآثاري في هذه النصوص التي ينقلها بتصرف يسير إما بالحذف أو باختلاف الألفاظ والترتيب. وسيأتي بياناً لمواضع اعترض فيها الآثاري على ابن بابشاذ خلال هذا الجزء.

أما في فصل الحرف فقد ورد ذكر ابن بابشاذ عند الآثاري ست وعشرون مرة، معظمها نقل لأقوال ابن بابشاذ.

وفيما يلي تفصيل اعتراضات الآثاري على ابن بابشاذ:

في فصل الاسم يردّ الآثاري على ابن بابشاذ عندما جعل الاسم المبهم هو اسم الإشارة ليس إلا، قال:" زعم ابن بابشاذ أن الاسم الذي ليس بظاهر ولا مضمر هو اسم الإشارة ليس إلا ... "[1].

فقد اعترض الآثاري على قوله الآثاري بقوله:" والصحيح أن أسماء الإشارة والموصولات مما ليس بظاهر ولا مضمر لاشتراكهما في الإبهام وفي الافتقار إلى الإتمام" [2].

أما في فصل الفعل، فاعتراضاته كانت على النحو التالي:

1. قصر ابن بابشاذ – أثناء تعريفه للفعل – التمثيل للماضي والمضارع فقط، حيث قال:" الفعل ما دل على حدث وزمان محصل مثل: فعل، ويفعل، وسيفعل"[3]. لذا اعترض الآثاري بقوله:" كان ينبغي للشيخ – رحمه الله – أن يُمثّل له بنحو: فعل، ويفعل، وافعل، عوضاً عن قوله: سيفعل؛ لأن يفعل وسيفعل واحد فلا فائدة في التمثيل به"[4]. فلم يذكر ابن بابشاذ مثال الأمر، فقد اعترض الآثاري عليه في النموذج السابق، أن كان عليه أن يذكر ويمثل بـ (افعل) عوضاً عن قوله سيفعل.

---

[1] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 33).

[2] المرجع السابق، ص 33.

[3] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص193).

[4] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 259).

2. جعل بعضهم للفعل علامة تدخل عليه بجملته، وهي عند ابن بابشاذ: الأمر، والنهي، وعند غيره: من وسطه بالحذف[1]. وردّ الآثاري ذلك بقوله:" لكن الحذف تغيير، والأمر والنهي داخلان تحت النون ولم، فلهذا وقع الاكتفاء بما في هذه الكفاية عن غيرها"[2].
3. جعل ابن بابشاذ أوجه تصرف الفعل خمسة هي الماضي، والحاضر، والمستقبل، والأمر، والنهي، مثل: حضر، يحضر، سيحضر، أحضر، لا تحضر. ورد الآثاري وجه الاستقبال فقال:" وعندي أنه لو استعمل النفي بدلاً عن قوله: سيحضر لكان أولى؛ لأنه مضارع تنفس، والنفي أقوى منه، وذلك لأنا إذا قلنا: زيد يقوم، احتمل أنه يقوم الآن أو غداً، فصار فيه احتمال التنفيس، وأما النفي فلا يدخله بحال، فلهذا قلنا إنه أقوى منه"[3]. فقد اعترض الآثاري على ابن بابشاذ في عدم جعله النفي من أوجه تصرف الأفعال.
4. العلة في عدم تصريف الأفعال الجامدة عند ابن بابشاذ أنها جعلت لمعانٍ مختصة بها، فسلبت التصرف لذلك. ورد الآثاري هذا بقوله:" وهذا يدخل في المتصرف أيضاً، فإنه وضع لمعانٍ مختصة به". والعلة في عدم التصرف عنده هي: عدم الدلالة على الزمان الماضي، والزمان الحاضر، والزمان المستقبل، والأمر والنهي"[4]. وقد عبّر الآثاري في اعتراضه على قول ابن بابشاذ بلفظه (زعم) فيقول الآثاري:" وزعم ابن بابشاذ أن العلة في عدم تصرفها: أنها جعلت لمعانٍ مختصة بها، فسلبت التصرف لذلك"[5].

وخلاصة القول: من خلال الاعتراضات التي وجهها الآثاري لابن بابشاذ، فإن الباحثة تستدل بقلة هذه الاعتراضات أن الآثاري قد وافق ابن بابشاذ أضعاف أضعاف ما خالفه، وأسلوب الآثاري في اعتراضه على ابن بابشاذ يكشف عن العلاقة الوثيقة بين ألفية الآثاري والمقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، حتى وإن لم يكثر ذكر ابن بابشاذ في الفصول الثلاثة الأولى لشرح الألفية.

---

[1] انظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص212).

[2] المرجع السابق، ص267.

[3] المرجع نفسه، ص305.

[4] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص306).

[5] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 360).

فإن أسلوب الآثاري في شرحه ونصوص الشرح أنفسها، اتفقت كثيراً مع نص الشرح، عند ابن بابشاذ في المقدمة المحسبة. فكان الآثاري يورد ذكر ابن بابشاذ أحياناً، وأحياناً أخرى ترى الباحثة أنه يمزج كلام ابن بابشاذ في شرحه دون الإشارة إلى صاحب النص، أو كتابه.

وهذا يضاف إلى الأدلة التي وردت في الفصول السابقة، والتي تؤكد وتوثق العلاقة بين ألفية الآثاري (كفاية الغلام في إعراب الكلام)، و(المقدمة المحسبة) لابن بابشاذ.

المبحث الثالث

المطلب الأول: مذهب ابن بابشاذ النحوي

من خلال ما مرّ في هذه الدرَاسة من فصول ومباحث، التمست الدارِسة بصرية ابن بابشاذ الذي كان يكثر من الاستشهاد بأقوال أئمة النحو المتقدمين كسيبويه، والخليل، والأخفش، والمبرِّد، وأبي علي الفارسي، فهو يقتفي أثر البصريين ويسير على منهجهم ويسترشد بآرائهم. وقد ثبت ذلك من خلال المواضع التي نقلها عن علماء المذهب البصري وهي تفوق أضعاف ما نقله عن غيرهم. وهذا ما سيتم شرحه من خلال النماذج التالية:

1. قوله في علة تسمية الاسم (فصل الاسم):" وإنما لقب هذا النوع اسماً لأنه سما بمسماه فأوضحه وكشف معناه: فإن هذه طريقة البصريين، لأن الاسم عندهم مشتق من السمو، والسمو هو العلو. فالاسم هو الذي أبان عن المسمى، شخصاً كان أو صفة أو معنى، فرفعه إلى الفعل وأخرجه إلى الوجود. فلولا الاسم لما عرف المسمى. وقال الكوفيون: إن الاسم إنما سمي اسماً لأنه اشتق من السمة التي هي العلامة. والصحيح هو القول الأول أن اشتقاقه من السمو. لأن لام السمو واو تكون أخيراً، وفاء السمة واو تكون أولاً، من وسمت أسم سمة. فلو كان الاسم مشتقاً من السمة لوجب أن يقال في جمعه أوسام، وفي قولهم أسماء دليل على أن أصله " أسماو " وقلبت الواو الأخيرة همزة لأن قلبها ألفاً بعد أن قلبت ألفاً. ودليل آخر وهو قولهم في تصغير اسم سمي وأصله سميو،... ولو كان من السمة لوجب أن تقول فيه وسيم ..."[1].

فالدارِسة ترى من خلال هذا النموذج مدى اقتناع ابن بابشاذ برأي البصريين، واحتجاجه له ضد رأي الكوفيين بأكثر من دليل.

2. الفعل مشتق من المصدر خلافاً للكوفيين. ورد ذلك في معرض حديثه عن الممنوع من الصرف، حيث تعرض ابن بابشاذ لمسألة أصل الاشتقاق هل هو الفعل أو المصدر؟ يقول ابن بابشاذ:" فإن هذا هو النوع الثالث. وهو ينقص عما تقدمه بشيئين، وهما الجر والتنوين. وإنما نقص ذلك لأن كل ما لا ينصرف مشبه بالفعل. والفعل لا يكون فيه جر

---

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص96 – 97). وينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: المسألة الأولى (ص7).

ولا تنوين. وإنما أشبه الفعل لأنه قد اجتمع فيه علتان فرعيتان. وإنما وجب أن يكون مشبهاً للفعل – باجتماع علتين فرعيتين – من قبل أن الفعل نفسه فرع على الاسم. وإنما كان فرعاً على الاسم من وجهين. أحدهما: أن الفعل لا يستقل بنفسه ولابدَّ له من اسم يكون معه. والاسم قد يستقل بنفسه ولا فعل معه. فدلّ ذلك على أن الفعل فرع على الاسم ومحمول عليه. والجهة الأخرى: أن الأفعال مشتقة من المصادر التي هي أسماء عند المحققين من أصحابنا. وإذا كانت مشتقة منها كانت فرعاً عليها. فقد ثبت أن الأفعال فروع على الأسماء من الوجهين المذكورين"[1]. ومن خلال الرجوع إلى كتاب الإنصاف يتضح أن ابن بابشاذ مع المذهب البصري. فقد ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه"[2].

3. الواو والألف والياء في الأسماء الستة حروف إعراب، يقول ابن بابشاذ:" فإن هذا هو النوع الثامن. وهو أول شيء أعرب بالحروف"[3]. ويقول أيضاً:" ومنهم من يقول: إنها معربة من مكانين بالحروف وبالحركات التي هي قبل هذه الحروف. وهذا ضعيف لأنها لو كانت معربة من مكانين أو جهتين لاحتاجت إلى معربين أو عاملين. وفي عدم القول بذلك دليل على فساده". "[4] ومنهم من يقول: إنها أنفسها إعراب، وأن الواو كالضمة، والألف كالفتحة ..."[5].

فقد ذهب الكوفيون إلا أن الأسماء الستة المعتلة وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال معربة من مكانين، وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف إعراب[6].

وفي هذه المسألة دليل أيضاً على مذهب ابن بابشاذ البصري، وتضعيفه لرأي الكوفيين.

---

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص106).

[2] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: المسألة (28) (ص235).

[3] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص119 – 120).

[4] المرجع السابق، ص121.

[5] المرجع نفسه، ص121.

[6] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: المسألة الثانية (ص17).

4. الألف والوا والياء في المثنى والجمع حروف إعراب. يقول ابن بابشاذ:" فإن قيل: كم في الألف من علامة إذا قلت: الرجلان؟ فقل: ثلاث علامات: علامة الرفع، وعلامة التثنية، وحرف الإعراب. هذا مذهب سيبويه. لأن الأجرمي يقول: الانقلاب بمنزلة الإعراب. والأخفش يقول: هذه الحروف دلائل الإعراب. والكوفيون يقولون إنها أنفسها إعراب. والصحيح مذهب سيبويه – رحمه الله – أنها حروف إعراب، أعني الألف في الرفع، والياء في النصب والجر. ولا إعراب فيها، لا ظاهر ولا مقدر. وإنما هي حروف إعراب وعلامة الإعراب "[1].

" ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، وذهب البصريون إلا أنها حروف إعراب"[2].

أما ما لوحظ عند ابن بابشاذ في هذه المسألة فقد وافق البصريين في قولهم بأن (الألف، والواو، والياء) في المثنى والجمع حروف إعراب.

5. لا يجوز جمع العلم المختوم بعلامة تأنيث مثل طلحة وغيره جمع مذكر سالماً.

وهذا الرأي الذي وافق عليه ابن بابشاذ هو رأي البصريين يقول:" ولا يجوز أن تقول في طلحة وحمزة ونحوهما: طلحون، وحمزون، ولا طلحتون وحمزتون، لأنه وإن كان علماً لمن يعقل فليس بمذكر اللفظ. وجمع هذا بالألف والتاء. تقول: هؤلاء الطلحات والحمزات "[3].

وبالرجوع إلى كتاب الإنصاف لتوضيح الخلاف في هذه المسألة يتضح أن الكوفيين قد ذهبوا إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو طلحة وطلحون، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز[4].

6. المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بهما معاً[5].

فقد ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع

---

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص128 – 129).

[2] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: المسألة الثالثة (ص33).

[3] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص137).

[4] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: المسألة الرابعة (ص40).

[5] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص157).

بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء[1].

7. نعم وبئس فعلان جامدان، وهما عند الكوفيين اسمان[2].

قال ابن بابشاذ في حديثه عن نعم وبئس:" ولذلك حكمنا على نعم وبئس بالفعلية"[3].

وقد ذهب الكوفيون إلى أن نعم، وبئس اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان[4].

8. ما الحجازية ترفع الاسم وتنصب الخبر بنفسها، والخبر عند الكوفيين منصوب بحذف حرف الجر.

من خلال قول ابن بابشاذ:" ومنها ما وهي حرف يرفع الاسم وينصب الخبر في النفي عند أهل الحجاز ..."[5].

ذهب الكوفيون إلى أن ما في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الجر. وذهب البصريون إلا أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها[6].

وقد أورد ابن بابشاذ الحجة في ذلك، يقول:" والحجة لأهل الحجاز في إعمالها أنها عندهم مشبهة بليس التي ترفع الاسم وتنصب الخبر. والشبه الذي بينهما من وجوه، أنهما جميعاً للنفي. وأنهما جميعاً داخلان على مبتدأ وخبره. وأنهما لنفي الحال. فلذلك نُصب خبر (ما) بما كما نصب خبر ليس بليس. ولما كانت ليس فعلاً عملت على كل الوجوه بقوة الفعلية"[7].

9. التأنيث بالتاء في مثل: قاعدة وقائمة ومهالبة، لا بالهاء كما يقول الكوفيون.

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: المسألة الخامسة (ص44).

[2] ينظر: العلوي، أمالي ابن الشجري (ج 2/ 390).

[3] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص213).

[4] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: المسألة (14) (ص97). وينظر: الزبيدي، ائتلاف النصرة (115 – 116).

[5] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص276).

[6] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: المسألة (19) (ص165).

[7] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص276).

يقول ابن بابشاذ:" والتأنيث إنما هو بالتاء لا بالهاء، خلاف ما يقول الكوفيون عن التأنيث بالهاء. لأنهم راعوا الصورة الثابتة في الخط. والبصريون راعوا الأصل، وهو الوصل الثابت في النطق تاء، والوصل هو الأصل، والنطق كذلك، ولا يعتبر بعوارض الوقف"[1].

ومن هنا فقد كان تأييد ابن بابشاذ لمذهب البصريين جلياً في النموذج السابق، مع ذكر حجة كل مذهب ثم التعليل لاختياره وموافقه مذهب أهل البصرة.

10. التأنيث بالألف المقصورة في مثل: حبلى، وجمادى، ونحوهما، لا بالياء كما يقول الكوفيون.

يقول ابن بابشاذ:" ومثال الألف المقصورة في التأنيث : حبلى، وجمادى، وحَبارى، ونحوه من التأنيث بالألف. والكوفيون يقولون: إن التأنيث بالياء، مراعاة للخط، لكونها ياء في الخط. والبصريون يقولون التأنيث بالألف، مراعاة للفظ على ما تقدم"[2].

كما أن ابن بابشاذ يأخذ بآراء نحاة المدرسة البغدادية مثل أبي علي الفارسي وابن جني في بعض ما يعرضه من مسائل نحوية وذلك لأن أبا علي الفارسي كان ميالاً إلى المذهب البصري أكثر من المذهب الكوفي. وفيما يلي عرض للمسائل التي أخذ ابن بابشاذ فيها برأي أبي علي الفارسي:

1. على بناء (الآن) فيذهب إلى أنها بنيت لتضمنها ألف ولام غير الموجودة. " والآن مبني لتضمنه معنى ألف ولام غير الموجودة. لأن الموجودة زائدة. والآن معرفة باللام المقدرة لتعريف الوقت الذي أنت فيه، لأنها حد ما بين الزمانين، الماضي والمستقبل. وقال قوم: بنيت لأنها فعل ماض في الأصل من (آن يَئِينُ)، إذا حان. وقال آخرون: إنها خالفت أسماء الإشارة بتعريفها من حيث هو الأول. وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين، الألف والنون. وأعطيت الفتحة طلباً للخفة"[3]. وقد ورد قول الفارسي في كتاب الإنصاف للأنباري خلال عرضه لهذه المسألة وآراء النحاة فيها، إذ أفرد قولاً للفارسي يقول:" ومنهم من قال، وهو أبو علي الفارسي يقول:" ومنهم من قال، وهو أبو علي

---

[1] المرجع السابق، ص270.

[2] المرجع نفسه، ص270.

[3] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ص ص183 – 184.

الفارسي: إنما بني لأنه حذف منه الألف واللام وضمن الاسم معناهما، وزيدت فيه ألف ولام أخريان"[1].

2. عدم جواز العطف على موضع أنَّ المفتوحة المشددة. يقول ابن بابشاذ:" وأما أنَّ ففيها قولان: أحدهما مذهب الفارسي وأمثاله من المحققين. أنه لا يجوز العطف على موضع (أنَّ)، لأن (أنَّ) المفتوحة لا تكون مفتوحة إلا بعامل، وذلك العامل لا يخلو من أن يكون رافعاً أو ناصباً أو جاراً "[2].

كلُّ ما سبق دليل واضح على ميول ابن بابشاذ البصرية، ويزيد هذا الدليل توثيقاً قول ابن الأنباري:" وكان هو وأبو علي بن فضّال المجاشعي من حذاق نحاة المصريين على مذهب البصريين"[3].

فقد كان ابن بابشاذ بصرياً متشدداً في أكثر ما عرضه من مسائل النحو. والمتتبع لكتاب شرح المقدمة المحسبة يجد أن ابن بابشاذ يسير وفق المذهب البصري في شواهده وأمثلته ومصطلحاته واعتراضاته على النحاة، كذلك في المسائل الخلافية التي يأخذ فيها برأي علماء البصرة، في مقدمتهم سيبويه، وقد أطلق عليهم لقب أصحابنا.

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: المسألة (71) (ص523).

[2] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص221).

[3] ابن الأنباري، نزهة الألباء (ص263).

المطلب الثاني: مذهب الآثاري النحوي

رغم أنَّ الآثاري كان بصري النزعة، إلا أنه كان يعرب بحرية عن آرائه الخاصة واختياراته الاجتهادية، ولو كانت مخالفة لأئمة النحو ممن سبقوه، فاستيعابه لثقافة عصره، واتساع آفاقه الفكرية أبعدت عنه نوازع التعصب المذهبي، فسمع من أعلام النحاة البصريين وأخذ عنهم، واطّلع على آراء الكوفيين، ووافقهم في بعض المسائل.

وهنا تبيّن الدارِسة موقف الآثاري من مسائل الخلاف بين المدرستين، تبدؤها بذكر المسائل التي وافق فيها الآثاري المذهب البصري.

أولاً: المسائل التي وافق فيها البصريين

1. المصدر هو أصل المشتقات خلافاً للكوفيين.

وقد اتضح مذهب الآثاري البصري في حديثه عن التعريف اللغوي للمصدر:" والمصدر في اللغة هو المخرج، يقال: صدرت الإبل إلى المرعى؛ أي أخرجت إليه ....، ومنه قوله تعالى:" حتى يصدر الرعاء "، وعلى هذا فلو قال قائل: ضرب، أو اضرب، أو يضرب، أو ضارب، أو مضروب، أو زيد أضرب من عمرو، مشتقات من أي شيء؟ قلنا: من الضرب؛ لأنه المصدر وهو الأصل على مذهب البصريين، وإليه أذهب"[1].

2. كذلك تسمية الضمير بالمضمر تبعاً للبصريين[2].
3. من شروط كون (ذا) موصولة تقدم (من) و (ما) الاستفهاميتين عليها، خلافاً للكوفيين الذين لم يشترطوا ذلك[3]. يقول الأشموني:" ومثل ما الموصولة (ذا) إذا وقعت بعد ما استفهام باتفاق أو بعد من استفهام على الأصح"[4].
4. أصل (الذي): (لذي) والألف واللام دخلتا للتعريف، خلافاً للكوفيين الذين يقولون إن أصل (الذي): (ذا) التي هي للإشارة ودخلت عليها الألف واللام للتعريف، وخطن ألف (ذا)، إلى ياء[1].

---

[1] البيشي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 131).

[2] المرجع السابق، ص27.

[3] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج96/2).

[4] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى – منهج السالك إلى ألفية ابن مالك– (ج1/ 120).

حيث قال الآثاري:" وعندي أن المذهب الأول أجود من الثاني، لما فيه من عدم التكلف والتعسف ..."[2].

وفيما سبق فقد وصف الآثاري المذهب البصري بالجودة، أما المذهب الكوفي فقد وصفه بالتكلف والتعسف.

5. الخبر الجامد لا يتحمل الضمير إلا إن أوّل بمشتق يجري مجرى الفعل ولم يرفع الظاهر، خلافاً للكوفيين فالجامد عندهم يتحمل الضمير مطلقاً[3].
6. الزمن المبهم المضاف إلى فعل معرب أو جملة اسمية واجب الإعراب، ولا يجوز البناء، خلافاً للكوفيين الذين جوزوا الإعراب والبناء أرجح[4]. " ذهب الكوفيون إلى أن ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة اسمية، فالأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح، وذهب البصريون إلى أن الإعراب واجب فيه "[5].

والواضح في هذه المسألة أن الآثاري قد وافق البصريين في رأيهم.

7. أسماء الإشارة ينعت بها، خلافاً للكوفيين الذين لا يجيزون ذلك لجمود أسماء الإشارة[6]. أجاز الآثاري النعت بأسماء الإشارة على خلاف الكوفيين.
8. حرف التنفيس (السين) ليس منقطعاً من (سوف) خلافاً للكوفيين[7]، وزمن (السين) أقرب من زمن (سوف)[8].

من خلال عرض المسائل السابقة، يتضح للدارسة أن الآثاري ينهج منهج أهل البصرة، وإن كان يذكر أقوال بعض نحاه أهل الكوفة.

ثانياً: المسائل التي وافق فيها الكوفيين

---

[1] انظر: الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/112- 113).

[2] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/113).

[3] المرجع السابق، ص236.

[4] المرجع نفسه، ص212.

[5] الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (ص72).

[6] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/242).

[7] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية ص263.

[8] المرجع نفسه، ص264.

وقد وافق الآثاري الكوفيين في بعض المسائل، وإن كانت ميوله بصرية، إلا أنه رجح فيها المذهب الكوفي، ومن هذه المسائل:

1. (أي) الموصولة لا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم، خلافاً للبصريين الذين لم يشترطوا ذلك لعدم الدليل. يقول الآثاري عن أي:" ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم، كقوله تعالى:" ثم لننزعن من كل شيعة أيهم". خلافاً للبصريين"[1].
2. جواز تشديد نون مثنى اسم الإشارة والاسم الموصول مع الياء بدليل قراءة ابن كثير التي استدل بها الآثاري، خلافاً للبصريين المانعين من ذلك. يقول الآثاري:" واعلم أنهم قد جوزوا ففي نون المثنى في الموصولات مذكراً كان أو منصوباً أو مجروراً أن تشدد، وذلك باتفاق مع الألف كـ (اللذان) و(اللتان)، ومذهب الكوفيين مع الياء كـ(اللذين) و(اللتين)، كما في ذين وتين، المقدم ذكرهما في باب الإشارة، ومن ذلك قراءة ابن كثير "ربنا أرنا" بالتشديد، ومنع البصريون من ذلك"[2]. وقد أورد الزبيدي هذين المذهبين بقوله:" قال الكوفيون: نون التثنية في أسماء الإشارة، نحو: هاذان وهذين، يجوز تشديدها في حال الرفع والنصب والجر، بدليل قراءة من قرأ:" إحدى ابنتي هاتين"، و" أرنا اللذين" بالتشديد. وقال البصريون: لا يجوز في المنصوب والمجرور وإنما يختص ذلك بحالة الرفع، كقوله تعالى:" فذانك"[3]القصص(32).
3. من معاني (من) أن تكون صلة زائدة. وقد وافق الآثاري الكوفيين في هذه المسألة دون أن يشير إلى خلاف فيها. يقول الآثاري:" وخامسها: أن تكون صلة زائدة "[4].

وترى الدارسة من خلال العرض السابق لموقف الآثاري من مسائل الخلاف بين المدرستين، كذلك ما ذُكر سابقاً من موقفه من النحاة، وما تحدثت به الدارِسة في مباحث سابقة عن مصطلحاته وشواهده، يُظهر بوضوح أنه من أنصار المدرسة البصرية، فقد تابع البصريين في معظم مسائل الخلاف، ولكن ميوله لآراء البصريين لم يمنعه من موافقة الكوفيين أحياناً. فمذهب الآثاري النحوي أنه بصري غير متشدد، وهذا ما تبيّن للدارسة من خلال ما تضمنته ألفيته وشرحها من ميل في التعليل والرأي إلى البصريين.

---

[1] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية ج2/ 101).

[2] المرجع السابق، ص 103.

[3] الزبيدي، ائتلاف النصرة (ص80).

[4] الغامدي، الهداية في شرح الكفاية (ج2/ 164 – 165).

الخاتمة

لقد خَلُصت الدراسة بعد سعي جاد إلى النتائج التالية:

1. إنّ ابن بابشاذ والآثاري شخصيتان مغمورتان رغم مكانتهما العلمية وتضلعهما في علوم اللغة العربية وخاصة علم النحو.
2. إن الآثاري قد أفرغ قالب المقدمة المحسبة في ألفيته (كفاية الغلام في إعراب الكلام)، إلا أنه استدرك موضوعات ومسائل كثيرة على ابن بابشاذ.
3. ما يؤكد أن الألفية هي نظم للمقدمة المحسبة، أن الآثاري في شرحه لها ينقل نصوصاً كثيرة من المقدمة المحسبة وشرحها نقلاً حرفياً، إما عن طريق التصريح بأن هذا القول للإمام ابن بابشاذ، أو نقل النص دون الإشارة إلى صاحبه وهو ابن بابشاذ، وكذلك إشادته بآرائه واختياراته.
4. هناك تشابه في المنهجية المتبعة في ترتيب المواضيع في الكتابين، إلا أن الآثاري أضاف مقدمات للكتاب تسبق فصل الاسم يتحدث فيها عن علم النحو، وموارد الإعراب والبناء.
5. اتبع ابن بابشاذ والآثاري الأسلوب التعليمي في شرحهما لكتابيهما، وكان هذا الأسلوب أوضح ما يكون في شرح الآثاري، وقد استخدم لمنهجه المتبع أساليب كثيرة حتى خرج عن إطاره بالإسهاب والإطناب الكثير في شرح بعض المسائل؛ لذلك اتسم أسلوبه بالشرح المطول.
6. اعتنى الآثاري عناية فائقة بالحدود النحوية، والتعريفات الكثيرة وذكر مذاهب النحاة في كل تعريف للمصطلح النحوي، وكان بعد هذا يختار تعريفاً ويتبناه، وأحياناً يصوغ من عدة تعريفات تعريفاً خاصاً به وينسبه إليه.
7. تميز منهج الآثاري بالحصر والإحصاء، الذي يمهد به لأبوابه؛ مما جعله يسهل عملية الحفظ للمتعلمين.
8. بما أن شرح الآثاري في كتابه كان شرحاً مطولاً، فقد زخر كتابه بالشواهد والأمثلة، وكان يسوق شواهد عديدة على المسألة الواحدة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف

والشعر والمثل وأقوال العرب، لكن الشواهد القرآنية فاقت الشواهد الأخرى بكثير. هذا على خلاف ابن بابشاذ الذي تميزت شواهده بالقلة.

9. اعتدّ ابن بابشاذ والآثاري بالسماع والقياس كأصلين أساسين من أصول النحو، وقد ظهر هذا في جميع أبواب الكتابين.
10. في بداية تعريف الباب يذكر الآثاري المصطلح النحوي عند البصريين في مقابل المصطلح النحوي عند الكوفيين، لكنه يختار في شرحه المصطلح البصري غالباً، أما ابن بابشاذ فيتناول المصطلح دون الإشارة إلى أن هذا المصطلح بصريٌ أو كوفي.
11. استدرك الآثاري على ابن بابشاذ مسائل وأبواب كثيرة، وكانت غالبية استدراكاته في أشياء تركها ابن بابشاذ.
12. اعترض الآثاري على ابن بابشاذ في مواطن قليلة وهذا دليل واضح على أن الآثاري قد نظم المقدمة المحسبة.
13. كانت اعتراضات الآثاري على النحاة صريحة، وبعبارات تتراوح بين القسوة واللين. أما اعتراضات ابن بابشاذ على النحاة فكانت بطريقة التلميح دون أي إساءة.
14. التمست الدارسة من خلال هذه الدراسة أن ابن بابشاذ كان متشدداً للمذهب البصري، أما الآثاري فلم يكن متشدداً لمذهب معين؛ لكن ميوله بصرية.

التوصيات:

1. توصي الدارسة بضرورة الاهتمام بمثل هذه الشخصيات النحوية المغمورة، وإيلائها العناية والاهتمام، وتدريسها في المناهج المتخصصة بالنحو في الجامعات.
2. تشجيع الدارسين الخوض في الدراسات النحوية المقارنة؛ لما له من فائدة كبيرة تعود على الدارسين والمهتمين.
3. عقد مؤتمرات وندوات علمية تهتم بمجال إبراز الشخصيات العلمية المغمورة ولا سيما علماء النحو من أمثال العلمين مادة الدراسة.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. (1982م). *حجة القراءات*. تحقيق وتعليق: سعيد الأفغاني. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبي سلمى، زهير.(1988م). *الديوان*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأتابكي، ابن تغري بردى الأتابكي. (1992م). *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الآثاري، زين الدين شعبان بن محمد القرشي. (1987م). *ألفية الآثاري: كفاية الغلام في إعراب الكلام*. تحقيق وتقديم: زهير زاهد، وهلال ناجي. ط1. بيروت: عالم الكتب.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى. (1955م). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط1. لبنان: دار الكتاب العربي.

امرؤ القيس، حندج بن حجر.(2004م). *الديوان*. ط5. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد. (د.ت). *الإنصاف في في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*. (د.ط). بيروت: دار الفكر.

الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد. (1957م). *الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة في أصول النحو*. تحقيق: سعيد الأفغاني. (د.ط). سوريا: مطبعة الجامعة السورية.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبي البركات. (1985م). *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*. ط3. الأردن: مكتبة المنار.

الأندلسي، محمد بن يوسف أبي صادق. (1993م). *تفسير البحر المحيط*. تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض وآخرون. ط1. دار الكتاب العلمية.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. (د.ت). *شرح المقدمة المحسبة*. تحقيق: خالد عبد الكريم. (د.ط). (د.م). (د.ن).

البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل. (د.ت). *صحيح البخاري*. مؤسسة التاريخ العربي.

البغدادي. عبد القادر بن عمر. (د.ط). *خزانة الأدب ولب لباب العرب*. تحقيق: عبد السلام هارون. (د.ط). مصر: مكتبة الخانجي.

البغدادي، إسماعيل باشا. (1951م). *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

البيشي، عبد الرحمن بن زايد الشعشاعي. (1420هـ). *الهداية في شرح الكفاية لزين الدين شعبان بن محمد الآثاري ت سنة 828هـ – من أول الإعراب والبناء إلى نهاية المنسوب– دراسة وتحقيق*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

الترمذي، محمد بن عيسى. (د.ت). *الجامع الصحيح*. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث.

جبر، يحيى عبد الرؤوف. (1992م). الشاهد اللغوي. *مجلة النجاح للأبحاث*. 2(6)، 265.

الجرجاني، علي بن محمد. (د.ت). *معجم التعريفات*. تحقيق: محمد صديق المنشاوي. (د.ط). مصر: دار الفضيلة.

ابن سالجزري، شمس الدين محمد بن علي. (2006م). *غاية النهاية في طبقات القراء*. تحقيق: ج. برجستراسر. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن جني. عثمان. (د.ط). *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار. بيروت: دار الهدى للطباعة.

الجوزي، جمال الدين أبي الفرج. (د.ت). *صفوة الصفوة*. تحقيق: محمود فاخوري، ط3. بيروت: دار المعرفة.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1956م). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. تحقيق: أحم عبد الغفور عطار. بيروت: دار العلم للملايين.

حاجي خليفة، مصطفى عبد الله. (د.ت). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الحديثي، خديجة. (1981م). *موقف النحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف*. (د.ط). العراق: دار الرشيد.

الحموي، ياقوت. (1993م). *معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر. (د.ت). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*. (د.ط). بيروت: دار صادر.

خلويه، عبد الله الحسين بن أحمد. (1992م). *إعراب القراءات السبع وعللها. تحقيق: عبد الرحمن العثيمين*. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الديماطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني. (1998م). *إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الزبيدي، عبد اللطيف. (1987م). *ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة*. تحقيق: طارق الجنابي. ط1. لبنان: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربي.

الزبيدي، محمد بن محمد.(د.ت). *تاج العروس*. تحقيق: عبد الستار أحمد خراج وآخرون. (د.ط). (د.م): دار الهداية.

الزركلي، خير الدين. (2000م). *الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين*. ط15. بيروت: دار العلم للملايين.

الزمخشري، جار الله. (د.ت). *أساس البلاغة*. (د.ط). بيروت: دار صادر.

الزيات، أحمد وآخرون. (د.ت). *المعجم الوسيط*. (د.ط). تركيا: المكتبة الإسلامية.

السجستاني، أبي داود سليمان. (د.ت). *سنن أبي داوود*. راجعه وضبط أحاديثه: محمد محي الدين عبد الحميد. د.ط. دار إحياء السنة النبوية.

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. (1992م). *الذيل التام على دول الإسلام للذهبي*. تحقيق: حسن إسماعيل مروة. ط1. الكويت: مكتبة دار العروبة، بيروت: دار ابن العماد.

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. (د.ت). *وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام*. تحقيق: بشار معروف وآخرون. (د.ط). (د.م): مؤسسة الرسالة.

السخاوي، شمس الدين. (1992م). *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*. ط1. بيروت: دار الجيل.

السعدي، حسين علي لفته ياس. (2003م). *شرح كتاب الجمل للزجاجي تأليف طاهر أحمد بن بابشاذ (ت469هـ) دراسة وتحقيق*. (رسالة دكتوراة منشورة). جامعة بغداد.

سيبويه. عثمان بن قنبر. (د.ت). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط1. مصر: مكتبة الخانجي.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1967م). *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. (د.م): دار إحياء الكتب العربية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1979م). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. بيروت: دار الفكر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1989م). *الاقتراح في النحو*. تحقيق: محمود فجال. ط1. (د.م): مطبعة الثغر.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. (1986م). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*. (د.ط). صيدا: منشورات المكتبة العصرية.

الصالحي، عبد الرازق.(2010م). *الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج*. (د.ط). عمان: عالم الكتب الحديث.

الصفدي، صلاح الدين بن أيبك الصفدي. (2000م). *الوافي بالوفيات*. تحقيق: أحمد الأرناؤوط. ط1. لبنان: دار إحياء التراث العربي.

ضيف، شوقي. (د.ت). *المدارس النحوية*. ط7. مصر: دار المعارف.

طنطاوي، محمد. (د.ت). *نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة*. ط2. القاهرة: دار المعارف.

عاشور، الشيخ محمد الطاهر. (2009م). *ديوان النابغة الذبياني. (شرح وتحقيق وجمع)*. ط1. تونس: دار سحنون.

عامر، محمد السعيد عبد الله. (1989م). زين الدين شعبان الآثاري وألفيته في النحو كفاية الغلام. *مجلة عالم الكتب*. *10*(2)، 190 – 196.

العسقلاني، أبو الفضل ابن حجر. (1972م). *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*. تحقيق: محمد عبد المعيد ضان. ط2. الهند: دائرة المعارف العثمانية.

العسقلاني، أبو الفضل ابن حجر. (1972م). *أنباء الغمر بأنباء العمر. تحقيق: حسن حبشي*. (د.ط). القاهرة: (د.ن).

ابن عقيل. عبد الله. (1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. *القاهرة: دار التراث*.

علوان، عبد الجبار. (1976م). *الشواهد والاستشهاد في النحو*. ط1. بغداد: مطبعة الزهراء.

العلوي، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة. (1992م). *أمالي ابن الشّجريّ*. تحقيق: محمود محمد الطناحي. ط1. مصر: مطبعة المدني المؤسسة السعودية.

ابن عماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد. (1989م). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. تحقيق: محمود الأرناؤوط. ط1. دمشق: دار ابن كثير.

عمر، أحمد مختار. (1988م). *البحث اللغوي عند العرب – مع دراسة لقضية التأثير والتأثر*. ط6. عالم الكتب.

الغامدي، سعيد بن علي بن عبدان. (1421هـ). *الهداية في شرح الكفاية لشعبان بن محمد بن داود الآثاري ت 828هـ – من بداية الاسم المضمر إلى نهاية إعراب الفعل الصحيح – تحقيق ودراسة*. (رسالة ماجستير غي منشورة). جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية.

ابن فارس، أحمد. (2002م). *مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام هارون. (د.ط). (د.م): اتحاد الكتاب العرب.

فجال، محمود. (1997م). *الحديث النبوي في النحو العربي*. ط2. (د.م): أضواء السلف.

الفراء، يحيى بن زياد. (2003م). *معاني القرآن*. تحقيق: فائق اللبون. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (2000م). *البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة*. تحقيق: محمد المصري. ط1. مصر: دار سعد الدين.

القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف. (1986م). *انباه الرواة على أنباه النحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

القنوجي، صديق بن صديق. (1978م). *أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم*. (د.ط). دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

القوزي، عوض حمد. (1981م). *المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري*. ط1. الرياض: عمادة شؤون المكتبات.

كحالة، عمر رضا. (1957م). معجم *المؤلفين*. (د.ط). دمشق: مؤسسة الرسالة.

ماجه، محمد يزيد القزويني. (1418هـ). *سنن ابن ماجه*. تحقيق: خليل مأمون شيحا. ط2. دار المعرفة.

ابن مالك، محمد جمال الدين. (1982م). *شرح الكافية الشافية*. ط1. المملكة العربية السعودية: دار المأمون للتراث.

محمد، ليث محمد لال. (1423هـ). *الهداية في شرح الكفاية لشعبان الآثاري من بداية الفصل الثالث (الحرف) إلى نهاية ألف القطع وألف الوصل تحقيق ودراسة*. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

المقريزي، أحمد بن تقي الدين. (1997م). *السلوك لمعرفة دول الملوك*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية.

الملخ، حسن خميس. (2007م). *رؤى لسانية في نظرية النحو العربي*. ط1. فلسطين: دار الشروق.

ابن منظور، جمال الدين. (2003م). *لسان العرب*. تحقيق: عامر حيدر. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

النيساوبي، أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري. (د.ت). *صحيح مسلم*. أخرجه: محمد فؤاد عبد الباقي. د.ط. مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

الهاشمي المكي، عمر ابن فهد. (2000م). *الدُّرُّ الكمين بذيل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين*. ط1. بيروت: دار خضر.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين. (د.ت). *مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير*. (د.ط). (د.م): دار إحياء الكتب العربية.

هنداوي، حسن. (د.ت). *مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنيين الثالث والرابع من الهجرة*. (د.ط). دمشق: دار القلم.

اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن سلمان. (1997م). *مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حواد الزمان*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن يعيش. يعيش بن علي. (د.ت). *شرح المفصل*. (د.ط). بيروت: عالم الكتب. القاهرة: مكتبة المتنبي.